

أصول التخريج فدرائستين لائستين

بمقام
الدكتور محمد الطحان
أستاذ الحديث المشارك
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين

عنيت بتصويره وطبعه
دار القرآن الكريم

بيروت ص. ب. ٧٤٩٢

مكتبة
الشيخ
محمد بن
سعود
الإسلامية
ببيروت

أصول

التخريج ودراسة الاستنباط

بمقام

الدكتور محمد الطحان

أستاذ الحديث المشارك
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين

عنيت بتصويره وطبعه

دار القرآن الكريم

بيروت ص. ب. ٧٤٩٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ولينا الذي أخرجنا من الظلمات إلى النور . والصلاة والسلام
على خيرته من خلقه سيدنا محمد بن عبد الله الذي اصطفاه الله تعالى ليخرج
الناس من ظلمات الجهل . ويدهم على طريق الاسلام باذن ربهم العزيز الغفور .
ورضوان الله تعالى عن الصحابة الذين تخرجوا على يدي النبي الكريم .
فصاروا أئمة مهتدين ، وقادة مجاهدين .

ومغفرة الله تعالى ورحمته على العلماء العاملين ، من سلف هذه الأمة
وخلفها الذين أخرجوا أحاديث الرسول الكريم المصنوع بالوحي الأمين ،
وجمعوها في السطور ، بعد أن حفظوها في الصدور ، ثم جاء من خرّجها في
مصنفات عندما احتاج الناس إلى معرفة مواضعها في ثنايا الصفحات والسطور .
فجزاهم الله تعالى أفضل الجزاء إلى يوم البعث والنشور .

أما بعد : فهذا كتاب أودعت فيه من القواعد ما يسهل على طلبة العلم
والباحثين في هذا الزمان معرفة مواضع الأحاديث النبوية في دواوينها ومصادرها
الأصلية ، وأوضحت فيه أشهر الطرق لتخريج الحديث الشريف . وقد توصلت
إلى تلك القواعد والطرق عن طريق الاستقراء والممارسة .

كما ذكرت فيه كيفية دراسة الأسانيد ، وطريقة إخراج الترجمة ، ثم
بينت طريقة الحكم على الحديث وبيان مرتبته .

وعرفتُ - من خلال ذلك - بكثير من مصادر الحديث الشريف وعلومه في شتى المجالات ، حسب ما اقتضته الحاجة على وجه الاجمال ، وذلك لأن التعريف بكتب الحديث وعلومه هو المين الأكبر للوصول إلى معرفة مواضع الحديث وتخريجها .

والذي دعاني لتصنيف هذا الكتاب هو ما لمست في طلبة العلم والباحثين من الحاجة الملحة إلى مثل هذا الكتاب ؛ إذ قد بَعُدَ طلبة العلم والباحثون - في هذا العصر - بُعْداً شديداً عن كتب الحديث وعلومه ، وجعلوا طريقة تصنيفها وترتيبها ، فضلاً عن معرفة محتوياتها ومكتوباتها . وكثر السؤال - بشكل يلفت النظر - عن معرفة مواضع كثير من الأحاديث المشهورة والموجودة في الأصول ، والتي لا يليق بالبتدئين السؤال عنها ، فضلاً عن الطلبة في حلقات الدراسات العليا والباحثين .

وخشيت إن استمر الأمر على ذلك فترة طويلة أن يموت هذا العلم ويندثر ، حتى ربما يفتش السائل عن يدله على تخريج حديث فلا يجد ، أو لا يجد إلا بشق النفس .

والذي ينبغي هو أن يكون تخريج الحديث ومعرفة مرتبته ميسوراً ومعروفاً لجميع طلبة العلم الفرعي بخاصة ، ولسائر طلبة العلوم الأخرى والباحثين بمامة .

وهذا ما قصدت أن يحققه الله تعالى بهذا الكتاب ، مع علمي بأنني لست فارس هذا الميدان ، ولكن الحاجة وفقدان الكتاب الذي يسدها هو الذي دفعني لتصنيفه لا سيما بعد أن أسند إليّ تدريس مادة التخريج ودراسة الأسانيد في كلية أصول الدين ، بجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض . ومن الجدير بالذكر أن أبيت هنا أنه قد جرت في الجامعة الإسلامية

بالمدينة المنورة محاولة - منذ سنوات - للتصنيف في موضوع دراسة الأسانيد . لسد حاجة الطلبة في مادة « الأسانيد » المقررة على الطلبة . لكن تلك المحاولة حامت حول الموضوع ، ولم تدخل فيه ؛ إذ لم تبين الطريقة التي ينبغي سلوكها لدراسة الاسناد ، وإنما اكتفت بشرح الأحاديث ، وترجمة رجال الاسناد . وبيان اللطائف والفوائد وما إلى ذلك ، وليس هناك إشارة إلى كيفية إخراج الترجمة من كتب التراجم ، أو إلى كيفية الوصول إلى ما وصل إليه صاحب الكتاب (١) .

هذا بالنسبة لموضوع « دراسة الأسانيد » ، وأما موضوع « أصول التخريج » ، فلا أعلم أن أحداً تعرض للبحث أو التصنيف فيه . لا في القديم ، ولا في الحديث . وقد يُعْتَذَرُ للاقدماء بأنه لم تكن الحاجة داعية إلى التصنيف في مثل هذا الموضوع ، أما في هذا العصر الذي بَعُدَ فيه الناس عن الحديث وعلومه ، فالحاجة ماسة جداً إلى التصنيف فيه ، لا سيما وقد ظهرت بوادر العودة إلى الاشتغال بالحديث وعلومه . فلعل هذا الكتاب يكون معيناً لمن يريد الاشتغال بالحديث وما يتعلق به ، ومفتاحاً ميسراً للبحث فيه ، ومعرفة مواضعه إن شاء الله تعالى .

وقد عرضت كتابي هذا ، ومنهجي فيه على عدد من خيار المتخصصين في الحديث فأفادوني - شكر الله لهم - بتوجيهاتهم وملاحظاتهم . وأقروني عليه بعد تلك الملاحظات فما لا حظوه عليّ عدلته .

(١) انظر ما صنف في هذه المحاولة كتابي « عشرون حديثاً من صحيح البخاري » و « عشرون حديثاً من صحيح مسلم » كلامهما للشيخ عبد المحسن العباد ، وانظر كذلك مذكرتي الأسانيد لطلاب السنتين الثالثة والرابعة في كلية الشريعة للشيخ عبد الفار حسن .

وأرجو من مشايخي وإخواني المشتغلين بالحديث وعلومه - الذين لم يتيسر لي الاتصال بهم في هذا الموضوع - أن يتكرموا - جزام الله خيراً - بإبداء ملاحظاتهم إن وجدوا ما هو جدير بالتمديد أو الزيادة - ولا بد من وجود ذلك - لعلي أتداركه في طبة قادمة إن شاء الله تعالى .

وقد سميت هذا الكتاب « أصول التخريج ودراسة الأسانيد » وأسأله تعالى أن أكون قد قمت بما يسد حاجة الطلبة والباحثين في معرفة أصول تخريج الأحاديث ودراسة أسانيدها . كما أسأله تعالى أن ينفع به طلبة العلم . وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم .

الروضة الشريفة بالمسجد النبوي الشريف
في المدينة المنورة

١٨ ربيع الأول ١٣٩٨ هـ
الموافق ٢٥ شباط ١٩٧٨ م

وكتبه

محمود الطعمان

المقدمة

وتشتمل على :

- ١ - تعريف التخريج .
- ٢ - أهميته وفائدته ووجه الحاجة إليه .
- ٣ - لمحة موجزة عن تاريخ التخريج .
- ٤ - أشهر كتب التخريج ، التعريف ببعضها ، نبذة موجزة عن مؤلفيها .

١ - تعريف التخريج :

سأذكر تعريف التخريج في اللغة . ثم أبين معاني التخريج عند المحدثين ، ثم أذكر تعريف التخريج في الاصطلاح .

أ - تعريف التخريج لغة :

التخريج في أصل اللغة : اجتماع أمرين متضادين في شيء واحد . قال في القاموس د وعلم فيه تخريج : خِصْبٌ وَجَدْبٌ . وأرض مُخْرَجَةٌ (كُنْتُشَّة) نَبْتُهَا في مكان دون مكان ، وخَرَجَ اللوح تخريجاً : كتب بعضاً وترك بعضاً . والخَرَجَ : لوان من بياض وسواد ، (١) .

ويطلق التخريج على عدة معان . أشهرها :

الاستنباط : قال في القاموس : « والاستخراج والاختراع : الاستنباط » (٢) .

التدريب : قال في القاموس : « خَرَجَهُ في الأدب فتخرَّج ، وهو خَيْرٌ بَيْعٍ (كَمَيْتَيْنِ) بمعنى مفعول ، أي مُخَرَّجٌ » (٣) .

التوجيه : تقول : خَرَجَ المسألة . وجهها ، أي بَيَّنَّ لها وجهها .

« والمخرَج : موضع الخروج . يقال : خرج مَخْرَجاً حسناً ، وهذا مَخْرَجُهُ » (٤) .

(١) القاموس : ١ / ١٩١ - ١٩٢ بنصرف بسيط .

(٢) القاموس : ١ / ١٩٢ .

(٣) لسان العرب : ٢ / ٢٤٩ .

قلت : ومنه قول المحدثين « هذا حديث عُرِفَ مَخْرَجُهُ » أي موضع خروجه ، وهو رواية إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم .

« والخروج نقيض الدخول . وقد أخرج وخرج به (١) ، فيكون الإخراج معناه : الإبراز والإظهار ، ومنه قوله تعالى « كزرع أخرج شطأه (٢) » .

قلت : ومنه قول المحدثين عن الحديث : « أخرجه البخاري » أي أبرزه للناس وأظهره لهم ببيان مَخْرَجِهِ . وذلك بذكر رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم .

وكذلك قولهم : « خرجه البخاري » بمعنى أخرجه ، أي ذكر خروجه ، فهذا أصل اشتقاق المحدثين لكلمة « التخريج » أي إظهار مَخْرَجِ الحديث ، أي موضع خروجه وذلك بذكر رواة إسنادهم والله أعلم .

ب - التخريج عند المحدثين :

يطلق التخريج عند المحدثين على عدة معان :

١ - فيطلق على أنه مرادف لـ « الإخراج » : أي إبراز الحديث للناس بذكر خروجه ، أي رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم . فيقولون مثلاً : هذا حديث أخرجه البخاري ، أو خرجه البخاري .

(١) لسان العرب : ٢ / ٢٤٩ .

(٢) سورة الفتح - آية ٢٩ . أي : كمثل زرع أبرز وأظهر فراخه .

أي رواه وذكر مخرجه استقلالاً .

قال ابن الصلاح في « علوم الحديث » : « وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان . إحداهما : التصنيف على الأبواب . وهو تخريجه على أحكام الققه وغيرها ... (١) » فالمراد بقوله : « تخريجه » أي إخراجاه وروايته للناس في كتابه .

٢ - ويطلق على معنى إخراج الأحاديث من بطون الكتب وروايتها : قال السخاوي في « فتح المغيث » : « والتخريج : إخراج الحديث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها ، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك ، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين .. (٢) » .

وعلى هذا يحمل كلام الذهبي في « تذكرة الحفاظ » في ترجمة أحمد بن عبيد بن إسماعيل الصقار : « الحافظ الثقة أبو الحسن البصري الصفار ، مصنف السنن ، الذي يكثر أبو بكر البيهقي من التخريج منه في سننه (٣) » .

٣ - ويطلق على معنى الدلالة : أي الدلالة على مصادر الحديث الأصلية ، وعزوه إليها . وذلك بذكر من رواه من المؤلفين . قال المناوي في « فيض القدير » عند قول السيوطي : « وبألفت في تحرير التخريج »

(١) علوم الحديث ص ٢٢٨ .

(٢) فتح المغيث للسخاوي : ٣٣٨ / ٢ .

(٣) تذكرة الحفاظ : ٣ / ٨٧٦ .

و . . . بمعنى اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلى مُخَرَّجِيهَا من أئمة الحديث ، من الجوامع والسنن والمسانيد ، فلا أعزو إلى شيء منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مُخَرَّجِيهِ ، ولا أكتفي بعزوه إلى من ليس من أهله - وإنَّ جَدَّ - كمعظماء المفسرين (١) .

قلت : والمعنى الثالث هو الذي شاع واشتهر بين المحدثين ، وكثر استعمال هذا اللفظ فيه ، لاسيما في القرون المتأخرة ، بعد أن بدأ العلماء بتخريج الأحاديث المبثوثة في بطون بعض الكتب لحاجة الناس إلى ذلك . وهذا المعنى هو الذي سنبحث فيه أيضاً .

وبناء على هذا المعنى الثالث . يمكننا أن نعرِّف التخريج اصطلاحاً

بما يلي :

م - تعريف التخريج اصطلاحاً :

التخريج : هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجه بسنده . ثم بيان مرتبته عند الحاجة .

شرح التعريف :

المراد بالدلالة على موضع الحديث ، ذكر المؤلفات التي يوجد فيها ذلك الحديث كقولنا مثلاً : « أخرجه البخاري في صحيحه » أو « أخرجه الطبراني في معجمه » أو « أخرجه الطبري في تفسيره » ونحو ذلك من العبارات . والمراد بمصادر الحديث الأصلية ما يلي :

١ - كتب السنة التي جمعها مؤلفوها عن طريق تلقاها عن شيوخهم بأسانيد

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير : ٢٠/١ .

إلى النبي ﷺ . ك « الكتب السنة » و « موطأ مالك » و « مسند أحمد » و « مستدرک الحاكم » و « مصنف عبد الرزاق » وغيرها .

٢ - كتب السنة التابعة للكتب المذكورة في الفقرة الأولى ، كالمصنفات التي جمعت بين عدد من كتب السنة السابقة . مثل : كتاب « الجمع بين الصحيحين للحُمَيْدِي . أو المصنفات التي جمعت أطراف بعض الكتب ، مثل : كتاب « تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف » للمِزِّي . أو المصنفات المختصرة من كتب السنة . مثل : كتاب « تهذيب سنن أبي داود » للمُنْذِرِي . وهذا الأخير وإن حذف المنذري أسانيدَه إلا أن السند موجود فيه حكماً . لأن من أراد السند رجع إلى سنن أبي داود .

٣ - الكتب المصنفة في الفنون الأخرى - كالتفسير والفقه والتاريخ - التي تستشهد بالأحاديث . لكن بشرط أن يروىها مصنفها بأسانيدَها استقلالاً . أي أن لا يأخذها من مصنفات أخرى قبله . ومن هذه الكتب « تفسير الطبري » وتاريخه ، وكتاب « الأم » للشافعي . فإن هذه الكتب لم يصنفها مؤلفوها على أنها كتب لجمع نصوص السنة . وإنما صنفوها في فنون أخرى ، لكن استشهدوا بنصوص الأحاديث ضمن أبحاثهم . في تفسير الآيات أو بيان الأحكام . أو غير ذلك . لكنهم عندما يستشهدون بتلك الأحاديث يروونها عن شيوخهم بأسانيد إلى النبي ﷺ ، ولا يأخذونها من مصنفات أخرى تقدمتهم . فهذه هي مصادر الحديث الأصلية .

وأما العزو إلى الكتب التي جمعت بعض الأحاديث لا عن طريق التلقي عن الشيوخ ، وإنما من المصنفات السابقة لها فلا يعتبر العزو إليها تخريجاً على

الاصطلاح في فن التخریج ، وإنما هو تعريف القارئ بأن هذا الحديث
مذكور في كتاب كذا ، وهذا النوع من العزو يلجأ إليه العاجز عن معرفة
مصادر الحديث الأصلية فينزل في عزوه نزولاً غير مُستحسن وهو غير لائق
بأهل العلم لاسيما أهل الحديث .

ومن تلك الكتب التي لا تعتبر مصدراً أصلياً من كتب السنة : الكتب
التي جمعت أحاديث الأحكام مثل كتاب « بلوغ المرام من أدلة الأحكام » لحافظ
ابن حجر ، وكذلك الكتب التي جمعت الأحاديث على ترتيب أحرف المعجم ،
ككتاب « الجامع الصغير » للسيوطي ، ثم باقي الكتب الأخرى التي جمعت
الأحاديث من كتب السنة المتقدمة على أي شكل كان ، مثل : « الأربعين
النووية » و « رياض الصالحين » كلاهما للتوحي ، وغيرها من الكتب الأخرى
الكثيرة لكن هذه الكتب تعتبر دليلاً على مصادر الحديث الأصلية ، لذا
يستعان بها في ذلك .

والمراد بـ « بيان مرتبته عند الحاجة » أي بيان رتبة الحديث من
الصحة والضعف وغيرها إذا دعت الحاجة . لذلك فليس بيان المرتبة إذن شيئاً
أساسياً في التخریج ، وإنما هو أمر متمم يؤتى به عند الحاجة إليه .

٢ - أهمية وفائده ووجه الحاجة إليه :

لاشك أن معرفة فن التخریج من أهم ما يجب على كل مشتغل بالعلوم
الشرعية أن يعرفه ، ويتعلم قواعد وطرقه ، ليعرف كيف يتوصل إلى الحديث
في مواضعه الأصلية .

كما أن فوائده كبيرة لا تنكر . لاسيما للمستغنيين بالحديث وعلومه ،

لأنه بواسطته يهتدي الشخص إلى مواضع الحديث في مصادرهِ الأصلية الأولى
التي صنفها الأئمة .

والحاجة إليه ماسة من حيث إنه لا يسوغ لطالب العلم أن يستشهد بأي
حديث أو يرويهِ إلا بعد معرفة مَنْ رواه من العلماء المصنفين في كتابه
مُسْتَنْدَافاً .

ولهذا فإن فن التخریج يحتاجه كل باحث ، أو مشتغل بالعلوم الشرعية
وما يتعلق بها .

٣ - لمحة من تاريخ التخریج :

لم يكن العلماء والباحثون في القديم بحاجة إلى معرفة القواعد والأصول
التي أطلقنا عليها الآن اسم « أصول التخریج » ، لأن اطلاعهم على مصادر السنة
كان اطلاعاً واسعاً ، وصلتهم بمصادر الحديث الأصلية كانت وثيقة ، فكانوا
عندما يحتاجون للاستشهاد بحديث ما . سرعان ما يتذكرون موضعه في كتب
السنة ، بل وفي أي جزء من تلك الكتب أو يعرفون - على الأقل - مكانه
في المصنفات الحديثية ، وهم على علم بطريقة تأليف تلك المصنفات وترتيبها ،
لذلك يسهل عليهم الاستفادة منها ، والمراجعة فيها لاستخراج الحديث . وقيل
مثل ذلك فيمن بقرأ حديثاً في مصنف من المصنفات غير الحديثية . فإن لديه
القدرة على معرفة مصدره . والوصول إلى موضعه بسهولة ويسر .

وبقيت الحال على ذلك عدة قرون . إلى أن ضاق اطلاع كثير من
العلماء والباحثين على كتب السنة ومصادرهِ الأصلية . فصعب عليهم حينئذٍ
معرفة مواضع الأحاديث التي استشهد بها المصنفون في العلوم الشرعية وغيرها .

كالفقه والتفسير والتاريخ^(١) فنهض بعض العلماء . وشعروا عن مساعد الجد . فخرّجوا أحاديث بعض الكتب المصنفة في غير الحديث ، وعزّوا تلك الأحاديث إلى مصادرهما من كتب السنة الأصول ، وذكروا طرقها . وتكلموا على بعضها أو كلها بالتصحيح والتضعيف حسب ما يقتضيه المقام ، فظهر ما يسمى بـ « كتب التخريج » . وكان من أوائل تلك الكتب - فيما أعلم - الكتب التي خرّج الخطيب البغدادي (- ٤٦٣ هـ) أحاديثها ، وأشهرها تخريج الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب ، للشريف أبي القاسم الحسيني . وتخرّج الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب لأبي القاسم المرواني . وكلاهما لا زال مخطوطاً . وكتاب « تخريج أحاديث المتهذّب » تصنيف محمد بن موسى الحازمي الشافعي المتوفى سنة ٥٨٤ هـ ، وكتاب المذهب هو كتاب في الفقه الشافعي تصنيف أبي إسحق الشيرازي .

ثم تتالت كتب التخاريج حتى شاعت وكثرت . وبلغت عشرات المصنفات ، وبذلك قدم علماء الحديث خدمة كبيرة لتلك الكتب التي خرّجوا أحاديثها . وبالتالي قدموا خدمة جليلة مشكورة للسنة النبوية المطهرة ، وسدوا بمعملهم هذا

(١) هناك سبب آخر في نظر الحافظ العراقي لم يذكر العلماء المتقدمون من أجله تخريج الأحاديث في مصنفاتهم ، هذا السبب هو : أن لا يغفل الناس النظر في كل علم في مظهره ، قال الحافظ العراقي في خطبة تخرّجه الكبير للحياء : « عادة المتقدمين السكوت عما أوردوا من الأحاديث في تصانيفهم ، وعدم بيان من خرّجه ، وبيان الصحيح من الضعيف إلا نادراً . وإن كانوا من أئمة الحديث حتى جاء النووي فين .

وقصد الأولين أن لا يغفل الناس النظر في كل علم في مظهره ، ولهذا مشي الرافعي على طريقة الفقهاء مع كونه أعلم بالحديث من النووي » .
انظر فيض القدير شرح الجامع الصغير : ٢١/١ .

ثمرة كبيرة في صرح المصنفات الحديثية . ولولم يقوموا بهذا الجهد الكبير لكان هناك نقص كبير في خدمة المصنفات في العلوم الشرعية ، ولعانيّا نحن اليوم كثيراً في الاهتمام إلى مصادر تلك الأحاديث الكثيرة ، فيجزى الله علماء سلفنا على ما قاموا به من الجهود التي بذلوها في تلك المصنفات ابتغاء وجه الله تعالى خير الجزاء .

ثم دارت الأيام ، وجاء العصر الذي نحن فيه ، وتغيرت الأحوال كثيراً إذ صار كثير من الباحثين ومن ينتسب للعلم لو رأى حديثاً في أي كتاب يقرؤه وأشار ذلك الكتاب إلى مصدر الحديث بإيجاز فانه لا يعرف كيفية الوصول إلى نص الحديث في ذلك المصدر ، لقلة معرفته بكيفية ترتيب ذلك المصدر وتبويبه ، وكذلك إذا أراد الاستشهاد بحديث ، وعرف من طريق ما أن هذا الحديث في « صحيح البخاري » أو « مسند أحمد » أو « مستدرک الحاكم » فانه لا يستطيع الوصول إلى نصه في تلك المصادر ، لعدم معرفته بطريقة تصنيفها وكيفية ترتيبها ...!

وقد لمست ذلك بوضوح - في المحيط العلمي الذي أعيش فيه - من طلابنا الباحثين لتحضير رسائل التخصص في السنة وباقي العلوم الشرعية الأخرى ، لنيل درجة ما يسمى بـ « الماجستير » و « الدكتوراه » ، وكذلك من الطلاب والباحثين عامة .

فاقتضى الأمر أن يُصنّفَ في ذلك كتابٌ يشتمل على قواعد وأصول تبين كيفية التخريج وطرقه ، ويوضح فيه طريقة كل مصنف من المصنفات الحديثية التي صنفها الأئمة ، وترتيبه وتبويبه وكيفية المراجعة فيه والاستفادة منه ، كما يُذكر في هذا المصنّف الفهارس والمراجع الحديثة التي توات فهرسة وترتيب بعض كتب السنة بشكل يُسهّل على الباحث الوصول إلى الحديث في أقرب وقت وأيسر طريق .

هذا ما سأقوم به في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى ، فأسأل الله التوفيق والسداد ، والتيسير لاتمامه على شكل ينفع الله به طلبة العلم والباحثين في معرفة تخريج الأحاديث النبوية بسهولة ويسر . وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم آمين .

٤ - أشهر كتب التخاريج ، والتعريف بمضمونها :

قلت إن علماء الحديث صنفوا عشرات من كتب التخاريج (١) . فمن أشهر تلك الكتب :

١ - تخريج أحاديث المذهب ، لأبي إسحق الشيرازي : تصنيف محمد بن موسى الحازمي (- ٥٨٤ هـ) .

٢ - تخريج أحاديث المختصر الكبير ، لابن الحاجب تصنيف محمد بن أحمد عبد الهادي المقدسي (- ٧٤٤ هـ) .

٣ - نصب الراية لأحاديث الهداية ، للمرغيناني : تصنيف عبد الله بن يوسف الزيلعي (- ٧٦٢ هـ) .

٤ - تخريج أحاديث الكشف ، للزنجشيري . للحافظ الزيلعي أيضاً .

• - البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير للرافعي : تصنيف عمر بن علي بن الملقن (- ٨٠٤ هـ) .

٦ - المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار ، تصنيف عبد الرحيم بن الحسين العراقي (- ٨٠٦ هـ) .

(١) انظر أسماء ما يقارب أربعين كتاباً في التخريج في « الرسالة المستطرفة » من ص ١٨٥ إلى ص ١٩١ .

٧ - تخريج الأحاديث التي يشير إليها الترمذي في كل باب : للحافظ العراقي أيضاً .

٨ - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير ، للرافعي : تصنيف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (- ٨٥٢ هـ) .

٩ - الدراية في تخريج أحاديث الهداية : للحافظ ابن حجر أيضاً .

١٠ - تحفة الراوي في تخريج أحاديث البيضاوي : تصنيف عبد الرؤوف ابن علي المناوي (- ١٠٣١ هـ) .

وإليك تعريفاً ببعضها مع نبذة عن حياة مؤلفها :

نصب الراية لأحاديث الهداية

هو من أشهر ما وصلنا من كتب التخاريج الحديثية ، وقد صنّفه الحافظ جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي المتوفى سنة ٧٦٢ هـ (١) .

(١) هو الحافظ المتقن جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي . و « الزيلعي » نسبة إلى « زيلع » بلدة على ساحل الحبيشة ، وفيها موضع لمحط السفن ، وهي الآن من أرض « الصومال » نشأ رحمه الله نشأة علمية فتفقه وبرع فيه ، وطلب الحديث واعتنى به ، وخرج وألف وجمع وسمع من كبار شيوخ وقته ، ومن شيوخه الفخر الزيلعي شارح الكنز ، والفاضل علاء الدين الترككاني ، ولازم مطالعة كتب الحديث إلى أن خرج أحاديث الهداية ، وأحاديث الكشف . فاستوعب ذلك استيعاباً بالغاً ، وكان الحافظ العراقي يرافقه في مطالعة الكتب الحديثية لتخريج الكتب التي كانا قد اعتنيا بتخريجها ، وصنف كتاباً آخر في التخريج ، وهو تخريج أحاديث الكشف للزنجشيري . توفي رحمه الله في القاهرة ودفن فيها سنة ٧٦٢ هـ رحمه الله رحمة واسعة .

وهو كتاب خرج فيه مؤلفه الأحاديث التي استشهد بها العلامة علي بن أبي بكر المرغيناني الحنفي (٥٩٣ - ٥) في كتابه « الهداية » في الفقه الحنفي .

وهو من أجود كتب التخريج - إن لم يكن أجودها - وأنفعها وأشملها ذكراً لطرق الحديث وبيان مواضعه في كتب السنة الكثيرة ، مع ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل في رجال إسناد الحديث بشكل شافٍ وافٍ لم يسبق إليه - فيما أعلم - .

وقد استمد من طريقته ومعلوماته هذه من جاء بعده من أصحاب كتب التخريج لا سيما الحافظ ابن حجر العسقلاني .

وهذا الكتاب يدل على تبحر الزيلعي في الحديث وعلومه ، وسعة اطلاعه على مصادر الكثرة . وقدرته على استخراج ما فيها . قال العلامة السيد محمد بن جعفر الكتاني في « الرسالة المستطرفة » عن هذا الكتاب : « وهو تخريج نافع جداً ، به استمد من جاء بعده من شُرّاح الهداية ، بل منه استمد كثيراً الحافظ ابن حجر في تخريجه (١) ، وهو شاهد على تبحره في فن الحديث وأسماء الرجال ، وسعة نظره في فروع الحديث إلى الكمال ، (٢) .

وطريقة تخريجه في هذا الكتاب أنه يذكر نص الحديث الذي أورده صاحب كتاب « الهداية » ثم يذكر من أخرجه من أصحاب كتب الحديث وغيرها مستقصباً طرقه ومواضعه ، ثم يذكر الأحاديث التي تدعم وتشهد لمعنى الحديث الذي ذكره صاحب « الهداية » ويذكر من أخرجه أيضاً ؛ ويرمز

(١) وقد اعترف الحافظ ابن حجر بذلك وأشار إلى استفادته من تخاريج هذا الكتاب في مقدمة كتابه « الدراية في تخريج أحاديث الهداية » ص ١٠ و « التلخيص الحبير » ص ٩ .

(٢) الرسالة المستطرفة ص ١٨٨ .

لهذه الأحاديث (١) بـ « أحاديث الباب » . ثم إن كانت المسألة خلافية يذكر الأحاديث التي استشهد بها العلماء والأئمة المخالفون لما ذهب إليه الأحناف ، ويرمز لهذه الأحاديث بـ « أحاديث الخصوم » ويذكر من أخرجه أيضاً . يفعل كل ذلك بمنتهى النزاهة وكال الانصاف من غير أن يميل به عن الحق تعصب مذهبي أو سواء .

وقد طبع الكتاب طبعين . كانت الأولى في الهند في أوائل هذا القرن الهجري . لكن هذه الطبعة كانت مشحونة بالأغلاط في الأسانيد والتون ، وفيها تصحيف وسقط بحيث لا يمكن الاعتماد عليها . وكانت الطبعة الثانية بالقاهرة تحت إشراف وتصحيح إدارة المجلس العلمي بالباكستان ، وذلك سنة ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م بطبعة دار المأمون ، وهي طبعة جيدة محققة في أربعة مجلدات .

وتخريج أحاديث الكتاب مرتبة حسب ترتيب الكتب الفقهية ، فيبدأ الكتاب بتخريج أحاديث « كتاب الطهارة » ويستمر إلى آخر أبواب الفقه ، وقد تبع في ترتيب الأبواب صاحب الأصل أي كتاب « الهداية » لذلك فالرجوع إليه سهل جداً ، لأنه ما على المراجع فيه إلا أن يعرف موضوع الحديث وفي أي باب يتعلق ، ثم ينظره في ذلك الباب .

هذا والكتاب - كما مر - في عرض طريقة المؤلف فيه - يعتبر موسوعة ضخمة لتخريج أحاديث الأحكام سواء التي استدل بها الحنفية أو غيرهم من أصحاب المذاهب الأخرى . فهو حلو للجل ما يستدل به الفقهاء من سائر أصحاب المذاهب المتنوعة ، وهذه ميزة عظيمة يمتاز بها هذا الكتاب الجليل ، فجزى الله مصنفه عنا وعن المسلمين خير الجزاء .

(١) أي الأحاديث التي تدعم وتشهد لمعنى حديث كتاب « الهداية » .

نموذج من الكتاب :

وإليك نموذجاً من التخريج في هكذا الكتاب : وهو تخريج حديث يتعلق بكيفية تطهير النبي من الثوب . قال رحمه الله تعالى :

« الحديث الثالث : روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لعائشة في النبي : « فاغسايه إن كان رطباً وافركيه إن كان يابساً » قلت : غريب . وروى الدارقطني في سننه من حديث عبد الله بن الزبير ثنا بشر بن بكر ثنا الأوزاعي عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت : كنت أفرك النبي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان يابساً وأغسله إذا كان رطباً . انتهى . ورواه البزار في مسنده وقال : لا أعلم أسنده عن عائشة إلا عبد الله بن الزبير هذا . ورواه غيره عن عمرة مرسل ، انتهى . قال ابن الجوزي في « التحقيق » : والحنفية يحتجون على نجاسة النبي بحديث روه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لعائشة : « اغسليه إن كان رطباً وافركيه إن كان يابساً » قال : « وهذا حديث لا يعرف ، وإنما روي نحوه من كلام عائشة » ثم ذكر حديث الدارقطني المذكور ، والله أعلم . ومن الناس من حمل فرك الثوب على غير الثوب الذي يُصَلَّى فيه ، وهذا ينتقض بما وقع في « مسلم » كنتُ أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيصلي فيه ، وعند أبي داود « ثم يصلي فيه » والفاء ترفع احتمال غسله بعد الفرك . وحمله بعض المالكية على الفرك بالماء ، وهذا ينتقض بما في « مسلم » أيضاً « لقد رأيتني وإني لأحكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يابساً بظفري » والله أعلم . [ثم قال (١)] .

(١) الكلام الذي بين المعكوفين ليس من كلام الزبيري وإنما هو من كلامي .

أحاديث الباب :

روى البخاري ومسلم من حديث عائشة أنها كانت تغسل النبي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيخرج فيصلي فيه وأنا أنظر إلى بقع الماء في ثوبه ، انتهى . قال البيهقي ، وهذا لا منافاة بينه وبين قولها : كنت أفرك من ثوبه ثم يصلي فيه ، كما لا منافاة بين غسله قدميه ومسحه على الخفين ، انتهى . وقال ابن الجوزي : ليس في هذا الحديث حجة ، لأن غسله كان للاستعداد ، لا للنجاسة .

حديث آخر : إنما يُغتسل الثوب من خمس ، سيأتي قريباً .

الآثار : روى ابن شية في « مصنفه » حدثنا حسين بن علي بن جعفر بن برقان عن خالد بن أبي عزة قال : سأل رجل عمر ابن الخطاب فقال ، إني احتلمت على طنفسة ، فقال : إن كان رطباً فاغسله ، وإن كان يابساً فاحككه ، وإن خفي عليك فارششه بالماء ، انتهى .

أحاديث الخصوم : روى أحمد في « مسنده » حدثنا معاذ بن معاذ أنبأنا عكرمة بن عمار عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسلم النبي من ثوبه بعيرق الإذخير ثم يصلي فيه ، ويحشه يابساً ثم يصلي فيه . انتهى .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني في « سننه » والطبراني في « معجمه » عن إسحاق بن يوسف بن الأزرق عن شريك القاضي عن محمد بن عبد الرحمن عن عطاء عن ابن عباس قال : سئل النبي ﷺ

عن النبي يصيب الثوب ، قال : إنما هو بمنزلة الخياط أو البزاز ،
وقال : إنما يكفيك أن تمسحه بخرقه أو بإذخرة ، انتهى . قال
الدراقلبي : لم يرفعه غير إسحاق الأزرق عن شريك ، انتهى .
قال ابن الجوزي في « التحقيق » : وإسحاق إمام مخرج له في
« الصحيحين » ورقعه زيادة ، وهي من الثقة مقبولة ، ومن
وقفه لم يحفظ ، انتهى . ورواه البيهقي في « المعرفة » من
طريق الشافعي ثنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن جريج
كلاهما عن عطاء عن ابن عباس موقوفاً وقال : هذا هو الصحيح
موقوف ، وقد روي عن شريك عن ابن أبي ليلى عن عطاء
مرفوعاً ، ولا يثبت ، انتهى (١) .

ب - الدراية في تخريج أحاديث الهداية

هذا الكتاب من كتب التخريج للحافظ ابن حجر المسقلاني (١) . وهو
تلخيص لكتاب « نصب الراية » للحافظ الزيلعي الذي مرّ الكلام عليه قريباً .
ولم يصنفه صاحبه استقلالاً ، وإنما لخص فيه ما جاء من التخريج التي في
« نصب الراية » وترتيبه كترتيب الأصل ، في الأبواب ، لكنه أخلّ بأشياء
من مقاصد الأصل رأى أنه يمكن الاستغناء عنها ، كما ذكر ذلك في مقدمة
الكتاب . فقد قال رحمه الله تعالى :

« أما بعد : فأني لما تلخصت تخريج الأحاديث التي تضمنها شرح الوجيز
للإمام أبي القاسم الرافعي ، وجاء اختصاره جامعاً لمقاصد الأصل ، مع مزيد

(١) هو الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر الكناي السقلاني الأصل ، المصري
المولد والمنشأ . نزل القاهرة ، ولد سنة ٧٧٣ هـ ومات والده سنة ٧٧٧ هـ ،
ومات أمه قبل ذلك ، فنشأ يتيماً . حفظ القرآن وله تسع سنين ، استصحبه
وصيه نور الدين علي الخروبي إلى الحج سنة ٧٨٤ هـ وجاور معه بمكة فسمع صحيح
البخاري على مسند الحجاز عفيف الدين عبد الله النشاوري ، ثم حفظ كتباً من
مختصرات العلوم ثم حبب إليه النظر في التواريخ ، ونظر في فنون الأدب فقال
الشعر ، ثم اجتمع بالحافظ العراقي سنة ٧٩٦ هـ فإلزمه عشرة أعوام ، وحبب
إليه فن الحديث ، ثم رحل إلى الاسكندرية ، ثم حج ودخل اليمن ، ثم رحل
إلى الشام وسمع في كثير من بلدانها ، ثم صنف الكتب الكثيرة الفيدة التي تنفي
شهرتها عن ذكرها . وولي القضاء ، ودرس وأفتى وشهد له العلماء بسعة الاطلاع
والحفظ توفي سنة ٨٥٢ هـ رحمه الله رحمة واسعة .

(١) انظر النص من « نصب الراية » (٢١٠-٢٠٩/١)

كثير، كان فيما راجعت عليه تخريج أحاديث الهداية للامام جمال الدين الزيلعي، فسألني بعض الأحاب الأعزة أن أخلص الكتاب الآخر لينتفع به أهل مذهبه، كما انتفع أهل المذهب . فأجبت إلى طلبه . وبادرت إلى وفق رغبته . فلخصته تلخيصاً حسناً مبيناً ، غير مخل من مقاصد الأصل إلا ببعض ما قد يستغنى عنه ، والله المستعان في الأمور كلها ، لا إله إلا هو (١) .

والكتاب وإن كان ملخصاً مختصراً . ربما يسهل على المبتدئ ، ويختصر له الوقت عند المراجعة فيه ، لكن ليس فيه كبير فائدة مع وجود الأصل (٢) لأنه من المعلوم أن مبنى التخريج النافع على استقصاء طرق الحديث وبيان مواضعه . مع كمال التوضيح ، لتتم الفائدة ، ويكمل الانتفاع . وتشفى الصدور في الوصول إلى أعماق تخريج الحديث . وكتاب الزيلعي هو كذلك ، وليس فيه استطراد أو حشو ، فكل تلخيص أو حذف لبعض طرق الحديث أو الدلالة على مواضعه بشكل كامل يقلل من قيمة الكتاب العلمية في موضوعه ، ويضعف الانتفاع بما جاء فيه ، ويخل بمقصوده الذي صنفه مؤلفه من أجله ، والله أعلم . وإليك نموذجاً من تخريج هذا الكتاب .

قال المؤلف رحمه الله : « حديث قال النبي ﷺ لعائشة في النبي : فاعلميه إن كان رطباً ، وافركيه إن كان يابساً . لم أجده بهذه السياقة . وهو عند البزار والدارقطني من حديث عائشة قالت : كنت أفرك النبي من ثوب رسول الله ﷺ إذا كان يابساً ، وأغسله إذا كان رطباً . وسلم من وجه آخر : لقد رأيتني وإني لأحكه من ثوب رسول الله ﷺ يابساً بظفري . ولأبي داود : كنت أفركه من ثوب رسول الله ﷺ فركاً فيصلي فيه .

(١) مقامة الدراية : ١٠/١ .

(٢) أي مع وجود كتاب « نصب الراية » .

ولأحمد من طريق عبد الله بن عبيد بن عمير عن عائشة (١) : كان رسول الله ﷺ يسلم النبي من ثوبه بمرق الإذخير ثم يصلي فيه ، ويحته يابساً ثم يصلي فيه . وفي الصحيحين عن عائشة أنها كانت تغسل النبي من ثوب رسول الله ﷺ . وروى ابن أبي شيبة من طريق خالد بن أبي عزة : سأل رجل عمر فقال : إني احتلمت على طنفسة فقال : إن كان رطباً فاعسله . وإن كان يابساً فاحككه . فان خفي عليك فارششه . وروى الشافعي ثم البيهقي من طريقه بإسناد صحيح عن عطاء عن ابن عباس في النبي : إنما هو بتزلة الخاط والبزاق . قال البيهقي : هذا هو الصحيح موقوف ، ورفع شريك عن ابن أبي ليلى عن عطاء ، ولا يثبت . انتهى . وهو عند الدارقطني والطبري (٢) .

(١) في النسخة المطبوعة بدل « عن عائشة » كلمة « غيره » والظاهر أنه خطأ مطبعي

(٢) انظر الدراية : ٩١/١ - ٩٢ . هذا وقد طبع الكتاب طبعين كانت الأولى بمطبعة محبوب المطابع بدعلي ، وكانت الثانية بمطبعة الفجالة الجديدة في القاهرة ، وذلك سنة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م وقام بتصحيح الثانية والتعليق عليها ونشرها السيد عبد الله هاشم اليانعي المدني أثابه الله .

المنير ، ثم انتقاء في جزء . وسماه « منتقى خلاصة البدر المنير (١) » . وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى هذا ، لكنه لم يذكر تلخيص ابن الملقن الأول المسمى بـ « خلاصة البدر المنير » فما أدري ما السبب ؟

وذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه المذكور أن أوسع الكتب التي خرجت أحاديث الشرح الكبير وأخلصها إشارة هو كتاب ابن الملقن . لكنه قال : إنه اطلاله بالتكرار ، وأما تلخيصه - ويعني به « منتقى خلاصة البدر المنير » - فقال عنه : إنه أخلّ فيه بكثير من مقاصد الأصل ، لذا رأى تلخيصه في قدر ثلث حجمه مع الالتزام بتحصيل مقاصده . وأشار إلى أنه تتبع الفوائد الزوائد في كتب التخريج المذكورة آنفاً ، وكذلك في كتاب « نصب الراية » للزيلعي ، وعلل استفادته من كتاب الزيلعي الخفي في تخريج أحاديث كتاب في الفقه الشافعي بأن الزيلعي ينبه في كتابه المذكور على ما يحتاج به مخالفوه من أصحاب المذاهب الأخرى . ورجا الله تعالى أن يكون كتابه هذا حايلاً للجل ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم في الفروع .

وليك نص المقدمة كاملاً . لتكون على بينة من التفصيلات المذكورة فيها :

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى : « أما بعد : فقد وقفت على تخريج أحاديث شرح الوجيز - للامام أبي القاسم الرافعي - شكر الله سميه - لجماعة من المتأخرين ، منهم القاضي عز الدين بن جماعة ، والامام أبو أمامة بن النقاش ، والعلامة سراج الدين عمر بن علي الانصاري ، والمفتي بدر الدين محمد ابن عبد الله الزركشي . وعن كل منهم ما ليس عند الآخر من الفوائد والزوائد ، وأوسعها عبارة ، وأخلصها إشارة كتاب شيخنا سراج الدين ، إلا

ج - التلخيص الحبير

في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير

هذا الكتاب كتاب نافع جيد . نلص فيه الحافظ ابن حجر المسقلافي (- ٨٥٢ هـ) كتاب « البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير » لسراج الدين عمر بن علي بن الملقن (- ٨٠٤ هـ) . وكتاب « الشرح الكبير » هو كتاب في الفقه الشافعي لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي (- ٦٢٣ هـ) . شرح فيه كتاب « الوجيز » لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (- ٥٠٥ هـ) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن كتاب « الشرح الكبير » قد اعتنى بتخريج أحاديثه عدد من العلماء . منهم خمسة قبل الحافظ ابن حجر . وهم : سراج الدين بن الملقن (- ٨٠٤ هـ) وعز الدين بن جماعة (- ٧٦٧ هـ) وحفيده بدر الدين بن جماعة (- ٨١٩ هـ) وأبو أمامة محمد بن عبد الرحمن بن النقاش (- ٨٤٥ هـ) وبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (- ٧٧٤ هـ) وواحد بعده وهو السيوطي (- ٩١١ هـ) وسمى كتابه « نشر المبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير » .

كما تجدر الإشارة إلى أن سراج الدين بن الملقن قد صنف كتابه « البدر المنير » في سبعة مجلدات ، ثم لخصه في أربعة مجلدات . وسماه « خلاصة البدر

(١) انظر الرسالة المستطرفة ص ١٨٩ .

أنه أطاله بالتكرار ، فجاء في سبع مجلدات ، ثم رأيت خلاصه في مجلدة (١) لطيفة أدخل فيها بكثير من مقاصد المطول وتنبيهاته ، فرأيت تلخيصه في قدر ثلث حجمه مع الالتزام بتحصيل مقاصده . فمن الله بذلك . ثم تبعت عليه الفوائد الزوائد من تخريج المذكورين معه ، ومن تخريج أحاديث الهداية في فقه الحنفية للإمام جمال الدين الزيلعي ، لأنه ينبه فيه على ما يحتاج به مخالفوه ، وأرجو الله - إن تم هذا التبع - أن يكون حاوياً لجُلِّ ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم في الفروع . وهذا مقصد جليل (٢) .

قلت : قد تم هذا التبع بحمد الله تعالى ، وقد حوى - فعلاً - جُلِّ ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم ، لذا يعتبر هذا الكتاب مصدراً مهماً من مصادر التخريج لأحاديث الأحكام التي يستدل بها الفقهاء من شتى المذاهب.

وطريقته في تصنيف هذا الكتاب تشبه طريقة تصنيف كتابه « الدراية في تخريج أحاديث الهداية » إلى حد كبير . وإيراد الأحاديث فيه مرتبة على ترتيب أبواب الفقه .

وليك نموذجاً من تخريج بعض الأحاديث في هذا الكتاب :

قال الحافظ رحمه الله تعالى : « حديث عليّ أن العباس سأل رسول الله ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تحل ، فرخص له . أحمد وأصحاب السنن والحاكم والدارقطني والبيهقي . من حديث الحجاج بن دينار عن الحكم عن حُجَيَّة بن عدي عن عليّ ، ورواه الترمذي من رواية إسرائيل عن الحكم عن حجر العدوي عن عليّ ، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه على الحكم ،

ورجح رواية منصور عن الحكم عن الحسن بن مسلم بن يساق عن النبي ﷺ مرسلًا ، وكذا رجحه أبو داود . وقال البيهقي : قال الشافعي : روي عن النبي ﷺ أنه تسَلَّفَ صدقة مال العباس قبل أن تحل ، ولا أدري أثبت أم لا ؟ قال البيهقي : عني بذلك هذا الحديث ، ويمضيه حديث أبي البخري عن عليّ أن النبي ﷺ قال : إنا كنا احتجنا فاستسلفنا العباس صدقة عامين ، رجاله ثقات ، إلا أن فيه انقطاعاً . وفي بعض ألفاظه : أن النبي ﷺ قال لعمر : إنا كنا تعجلنا صدقة مال العباس عام أول ، رواه أبو داود الطيالسي من حديث أبي رافع (١) .

(١) التلخيص الحبير : ٢ / ١٦٢ - ١٦٣ . هذا وقد طبع الكتاب طبعين ، كانت الأولى بالطبعة الأنصارية في دهلي ، وكانت الثانية بشركة الطباعة الفنية في القاهرة وذلك سنة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م وقام بتصحيح الثانية والتعليق عليها ونشرها السيد عبد الله هاشم البيهقي المدني .

(١) يقال مجلدة ومجلد ، للجزء المجلد من الكتاب .

(٢) مقدمة التلخيص الحبير ص ٩ .

د - المفتي عن حمل الأسفار في الأسفار

في تخريج ما في الإحياء من الأخبار

هذا الكتاب خرّج فيه مؤلفه الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين المراقي (١) (- ٨٠٦ هـ) الأحاديث التي في كتاب « إحياء علوم الدين » للفرازي (- ٥٥٥ هـ) .

وقد طبع هذا التخريج بذيّل كتاب « إحياء علوم الدين » وهو تخريج نفيس مفيد جداً . يدل على رسوخ قدم المراقي في علوم الحديث وطول بآعه فيه .

وطريقته في التخريج أنه إن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما

(١) هو الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين المراقي ، ولد بمنشأة المهراني بين مصر والقاهرة سنة ٧٢٥ هـ ، وعني بفن الحديث ، وتقدم فيه ببحث كان شيوخ عصره يشهدون له بالمعرفة ويثنون عليه ، ومنهم السبكي والعلاني وابن كثير وغيرهم . ووصفه الأسنوي بحافظ الصر . وله مؤلفات بدية في الحديث وعلومه منها الألفية التي اشتهرت في الآفاق وشرحها . وتخريج أحاديث الإحياء ، وتخريج الأحاديث التي يشير إليها الترمذي في كل باب . وشرع في إملاء الحديث من سنة ٧٩٦ هـ فأحيا الله تعالى به سنة الاملاء بعد أن كانت دائرة . فأملأ أكثر من أربعمائة مجلس . وكان صالحاً متواضعاً . ضيق الميثة توفي سنة ٨٠٦ هـ وورثاه تلميذه الحافظ ابن حجر بقصيدة غراء . رحمه الله رحمة واسعة .

اكتمى بمزوه إليه . وإذا لم يكن في الصحيحين أو أحدهما ذكر من أخرجه من بقية أصحاب الكتب الستة ، وإذا كان في أحد الكتب الستة لم يعزّه إلى غيرها ، إلا لغرض مفيد ، كأن يكون من أخرجه ممن التزم الصحة في كتابه ، أو كان لفظه أقرب إلى لفظه الذي في « الإحياء » . وإذا لم يكن الحديث في أحد الكتب الستة ، ذكر مواضعه في غيرها من كتب الحديث المشهورة الكثيرة ، وإذا تكرّر الحديث في « الإحياء » . فإن تكرّر في باب واحد ذكر تخريجه أول مرة غالباً . وقد يكرر تخريجه لغرض ، أو لذهول عن كونه تقدم تخريجه ، وإن كان التكرار في باب آخر ، خرّجه في جميع المواضع ، وبه على أنه تقدم ، وربما ذهل عن التنبيه .

وطريقته في عرض التخريج أنه يذكر طرف الحديث الذي في « الإحياء » وصحائبه ، وخرجه ، ثم يبين صحته أو حسنه أو ضعفه . وإذا لم يكن للحديث أصل في كتب السنة ، بيّن ذلك بقوله : « لا أصل له » ، وأحياناً يقول « لا أعرفه » أي : لا يعرفه حديثاً في كتب السنة في حدود اطلاعه . وهذا دقة منه في التعبير رحمه الله .

ثم إن هذا التخريج المطبوع هو التخريج المختصر من التخريج الكبير الموسع . وقد أشار المراقي إلى ذلك في مقدمته فقال :

« وبعد : فلما وفق الله تعالى لإكمال الكلام على أحاديث إحياء علوم الدين ، في سنة إحدى وخمسين (١) ، تعذّر الوقوف على بعض أحاديثه ، فأخّرت تبليغه إلى سنة ستين ، فظفرت بكثير مما غرب عني علمه . ثم شرعت في تبليغه في مصنّف متوسط حجمه . وأنا مع ذلك متباطيء في إكماله ، غير

(١) أي سنة إحدى وخمسين وسبعمائة .

الباب الاول

طرق التخریج

وفيه خمسة فصول :

الفصل الأول :

الطريقة الأولى : التخریج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة .

الفصل الثاني :

الطريقة الثانية : التخریج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث .

الفصل الثالث :

الطريقة الثالثة : التخریج عن طريق معرفة كلمة يقلل دورانها على الألسنة ، من أي جزء من متن الحديث .

الفصل الرابع :

الطريقة الرابعة : التخریج عن طريق معرفة موضوع الحديث .

الفصل الخامس :

الطريقة الخامسة : التخریج عن طريق النظر في حال الحديث متناً وسنداً .

متمرض لتركه وإهماله ، إلى أن ظفرت بأكثر ما كنت لم أقف عليه . وتكرر السؤال من جماعة في إكمال . فأجبت وبادرت إليه ، ولكنني اختصرته في غاية الاختصار ؛ ليسهل تحصيله وحمله في الأسفار ، فاقتصر فيه على ذكر طرف الحديث ، وصحابه ، ومخرجه ، وبيان صحته أو حسنه أو ضعف مخرجه ، فإن ذلك هو المقصود الأعظم عند أبناء الآخرة ، وبل وعند كثير من المحدثين عند المذاكرة والمناظرة . وأيتن ما ليس له أصل في كتب الأصول (١) والله أسأل أن ينفع به إنه خير مسئول ، (٢) .

وهذا التخریج ضروري ومهم جداً : لأن كتاب « إحياء علوم الدين » يشتمل على كثير من الأحاديث الضعيفة والواهية ، بل والموضوعة . فتولى هذا التخریج بيانها ، وميز صحيحها من سقيمها ، بشكل مختصر ، وبعبارة سهلة واضحة ، فجزى الله الحافظ العراقي وبقية علماء المسلمين الذين خدموا السنة النبوية بتصنيفاتهم النافعة أفضل الجزاء .

واليك نموذجاً من هذا التخریج :

قال العراقي رحمه الله تعالى : « حديث (خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء ، إلا ما غيّر لونه أو طعمه أو ريحه) أخرجه ابن ماجه من حديث أبي أمامة بأسناد ضعيف ، وقد رواه بدون الاستثناء أبو داود والنسائي والترمذي من حديث أبي سعيد ، وصححه أبو داود وغيره ، (٣) .

(١) أي كتب الحديث التي هي أصول للسنة . ومدار السنة عليها . كالكتب السنة وغيرها من مشاهير كتب السنة .
(٢) مقدمة التخریج المذكور بذيل « الإحياء » ١/١ .
(٣) إحياء علوم الدين : ١٣٠/١ .

خطة العمل في تخريج الحديث

مقدمة تمهيدية :

في تأمل حال الحديث ، وتحديد الطريقة الأسير في تخريجه .

إذا عرض لنا حديث وأردنا تخريجه ، ومعرفة وجوده في مصادره الأصلية ، أو إذا طلب منا تخريج حديث من الأحاديث . فأول ما نفعله - قبل البدء بالبحث عنه في الكتب - هو أن نتأمل حال الحديث الذي عرض لنا أو طلب منا تخريجه ، وذلك بالنظر إلى صحابته الذي رواه - إن كان مذكوراً في الحديث - أو بالنظر في موضوعه ، أو بالنظر في ألفاظه ، أو أول لفظ من ألفاظه ، أو بالنظر إلى صفات خاصة يحملها ذلك الحديث في سنده أو متنه ، وذلك لتتمكن بعد ذلك من تحديد الطريقة الأسير والأقرب مثلاً لنسلكها في الوصول إلى تخريجه .

ولدى استقرائي العملي وبحني النظري في طرق تخريج الحديث التي يمكن أن يسلكها الباحث لتخريج الحديث ، ظهر لي أن طرق التخريج لا تزيد عن خمسة وهي :

طرق التخريج :

- ١ - التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة .
- ٢ - التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث .

٣ - التخريج عن طريق معرفة لفظ (بارز أو لا يكثر دورائه) من أي جزء من متن الحديث .

٤ - التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث ، أو موضوع من موضوعاته إن كان يشتمل على عدد من الموضوعات .

٥ - التخريج عن طريق النظر في صفات خاصة في سند الحديث أو متنه .

وإليك تفصيل هذه الطرق الخمسة على التوالي :

* * *

الفصل الأول

الطريقة الأولى

التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة

هذه الطريقة يلجأ إليها عندما يكون اسم الصحابي المذكوراً في الحديث الذي يراد تخرجه . أما إذا لم يكن اسم الصحابي المذكوراً في الحديث ، ولم تتمكن من معرفته ، فلا يمكن اللجوء إلى هذه الطريقة ، وهو أمر واضح .

فإذا كان اسم الصحابي المذكوراً في الحديث ، أو عرفناه بطريقة ما ، ثم قررنا سلوك طريقة تخرجه بناء على معرفة اسم راويه من الصحابة ، فليتنا أن نستعين بثلاثة أنواع من المصنفات وهي :

١ - المسانيد .

٢ - المعاجم .

٣ - كتب الأطراف .

[* * *]

١ - المسانيد

أما المسانيد فهي الكتب الحديثية التي صنفها مؤلفوها على مسانيد أسماء الصحابة . أي بمعنى أنهم جمعوا أحاديث كل صحابي على حدة .

والمسانيد التي صنفها الأئمة المحدثون كثيرة ربما تبلغ مائة مسند أو تزيد ، وقد ذكر الكتاني في « الرسالة المستطرفة » اثنين وثمانين مسنداً منها ، ثم قال : « والمسانيد كثيرة سوى ما ذكرناه » (١) .

وأما ترتيب أسماء الصحابة داخل المسند ، فقد يكون على نسق حروف المعجم ، وقد يكون على السابقة في الاسلام ، أو القبائل ، أو البلدان أو غير ذلك ، لكن ترتيبها على الحروف أسهل تناولاً .

هذا هو المشهور في المسانيد وترتيبها. وقد يطلق المسند عند المحدثين على كتاب مرتب على الأبواب أو الحروف لا على الصحابة ، وذلك لأن أحاديثه مسندة ومرفوعة إلى رسول الله ﷺ . مثل مسند بقي بن مخلد الأندلسي (- ٢٧٦ هـ) فإنه مرتب على أبواب الفقه (٢) .

وإليك أسماء بعض المسانيد :

١ - مسند أحمد بن حنبل (- ٢٤١ هـ) .

(١) الرسالة المستطرفة ص ٧٤

(٢) المصدر السابق ص ٧٤ - ٧٥

٢ - مسند أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (- ٢١٩ هـ) .

٣ - مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي (- ٢٠٤ هـ) .

٤ - مسند أسد بن موسى الأموي (- ٢١٢ هـ) .

٥ - مسند مسدد بن مسدد بن مسدد الأسدي البصري (- ٢٢٨ هـ) .

٦ - مسند نعيم بن حماد .

٧ - مسند عبيد الله بن موسى العبسي .

٨ - مسند أبي خيثمة زهير بن حرب .

٩ - مسند أبي يعلى أحمد بن علي المثنى الوصلي (- ٣٠٧ هـ) .

١٠ - مسند عبيد بن حميد (- ٢٤٩ هـ) .

ومما تكلم عن اثنين من المسانيد وهما مسند الحميدي ، ومسند أحمد ، وذلك لشهرتهما ولأنهما قد طُبعا فتسهل المراجعة فيها على كل مراجع ، وأبدأ بمسند الحميدي ، لتقدمه الزمني على مسند أحمد .

أ - مسند الحميدي

هذا المسند للحافظ الكبير أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي شيخ البخاري المتوفى سنة ٢١٩ هـ ، وهو مصنف ليس بالكبير . ويتألف من أحد عشر جزءاً حديثاً (١) وهو في النسخة المطبوعة في عشرة أجزاء حديثية ، وسبب ذلك اختلاف النسخ في التجزئة .

ويشتمل الكتاب على ألف وثلاثمائة حديث حسب الترتيب في النسخة المطبوعة ، والكتاب مرتب على مسانيد الصحابة ، إلا أن ترتيب أسماء الصحابة

(١) انظر الرسالة المستطرفة ص ٦٧

ب - مسند الامام أحمد بن حنبل

هو كتاب كبير يشتمل على نحو أربعين ألف حديث ، صنفه الامام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المتوفى سنة ٢٤١ هـ .

ورثه على مسانيد الصحابة ، أي روى فيه أحاديث كل صحابي على حدة ، بغض النظر عن موضوع الحديث ، فالجامع بين كل مجموعة من الأحاديث هو الصحابي الذي رواها عن رسول الله ﷺ .

لكنه لم يربأ أسماء الصحابة على نسق حروف المعجم ، وإنما راعى في ترتيب أسماهم أموراً متعددة ، منها : أفضليتهم ، ومنها مواقع بلدانهم التي نزلوها ، ومنها قبائلهم ، وهكذا ...

وربما جمل أحاديث بعضهم في أكثر من موضع ، لذلك فإن من يريد معرفة مسند صحابي ما فإنه يحتاج إلى التفتيش عنه في فهارس الأجزاء كلها حتى يهتدي إلى موضعه . وقد سهّل ناشر المسند ، وهم أصحاب « المكتب الإسلامي » و « دار صادر » بيروت - حينما صوّروه سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م عن الطبعة الميمنية بالقاهرة - فألحقوا بالطبعة المصورة فهرساً لأسماء الصحابة مرتباً على نسق حروف المعجم ، وأمام اسم كل صحابي رقم الجزء والصفحة ، وذكروا أن الشيخ ناصر الدين الألباني كان قد أعدّ هذا الفهرس لنفسه لتسهيل عليه المراجعة في المسند وقد أثبتوا هذا الفهرس في أول الجزء الأول من المسند .

فمن أراد تخريج حديث عرّف اسم الصحابي الذي رواه ، فليراجع أولاً هذا الفهرس المشار إليه ليعرف بسرعة موضع مسند هذا الصحابي من الجزء والصفحة ، ثم ليراجع في مسند هذا الصحابي حتى يعثر على الحديث

ليس على ترتيب حروف الهجاء وإنما سلك المؤلف مسلكاً آخر ، فبدأ بمسند أبي بكر الصديق ثم باقي الخلفاء الراشدين على ترتيبهم التاريخي ثم بمسانيد بقية العشرة إلا طلحة بن عبيد الله ، والظاهر أنه لم يذكره لأنه لم يرو له من طريقه حديثاً . وأما بقية الأسماء فلم أهتمد إلى طريقته في ترتيبهم والظاهر أنه لاحظ أصحاب السابقة إلى الاسلام ، ثم أحاديث أمهات المؤمنين ثم باقي الصحابييات ثم أحاديث رجال الأنصار . ثم باقي مسانيد الصحابة ، ولم استظهر لها ترتيباً خاصاً فإله أعلم .

وعدد أسماء الصحابة الذين أسند عنهم الأحاديث في هذا المسند هو مائة وثمانون صحابياً ، لم يرو من طريق عدد كبير منهم إلا حديثاً واحداً .

وقد طبع الكتاب ونشره المجلس العلمي بالباكستان ، وحققه وعلق عليه فضيلة الأستاذ الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي جزاه الله خيراً . وقد عني بتحقيقه والتعليق عليه عناية جيدة ، لكن ظهرت في الطبعة أغلاط وسقطات كثيرة . وقد رقم الأحاديث وهو عمل جيد . ورتب أحاديثه على الأبواب بذكر طرف الحديث والاشارة إلى رقمه في المسند ، وهو عمل يشكر عليه . وجبذا لو رتب أسماء الصحابة على حروف الهجاء لسهل على المراجعين فيه ووفر عليهم جهداً كبيراً . وقد طبع الكتاب في مجلدين متوسطي الحجم ، طبع الأول سنة ١٣٨٢ هـ وطبع الثاني ١٣٨٣ هـ ولم يطبع الكتاب طبعة أخرى والله أعلم .

وكيفية العثور على الحديث فيه أن تبحث عن اسم الصحابي الروي من طريقه ذلك الحديث ثم تفتش عن الحديث داخل مسنده فإن وجدته وإلا فيكون المصنف لم يخرج فيه فتلجأ إلى مصدر آخر .

إن كان قد رواه الامام أحمد في المسند . وإلا فليبحث عنه في مصدر آخر .

هذا وقد اشتمل المسند على / ٩٠٤ / مسانيد من مسانيد الصحابة ، منها مسانيد بلغت مئات الأحاديث كمسند أبي هريرة والمكثرين من الصحابة ، ومنها مسانيد لا تشتمل إلا حديث واحد ، ومنها مسانيد بين ذلك .

وقد ابتدأ المصنف بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة مقدِّماً أبا بكر الصديق ثم عمر ثم عثمان ثم علياً ثم بقية العشرة رضي الله عنهم . ثم ذكر حديث عبد الرحمن بن أبي بكر ، ثم ثلاثة أحاديث لثلاثة من الصحابة ، ثم مسانيد أهل البيت ، فذكر أحاديثهم ، وهكذا حتى انتهى بحديث شداد بن الهاد رضي الله عنه . وقد طبع الكتاب في ستة مجلدات كبيرة ، وطبع على حاشيته كتاب « منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال » لعلي بن حسام الدين ، الشهير بالمتقي .



٢ - المعاجم

كلمة تعريفية :

المعاجم جمع مُعْجَم . والمعجم في اصطلاح المحدثين الكتاب الذي تُرتَّب فيه الأحاديث على مسانيد الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك . والغالب أن يكون ترتيب الأسماء فيه على حروف المعجم ، والذي يعنينا هنا المعاجم المرتبة على مسانيد الصحابة فقط .

أشهر المعاجم :

والمعاجم كثيرة وأشهرها ما يلي :

١ - المعجم الكبير : لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (- ٣٦٠ هـ) وهو على مسانيد الصحابة مرتبين على حروف المعجم - عدا مسند أبي هريرة فإنه أفرده في مصنف - ويقال إن فيه سنين ألف حديث ، وفيه يقول بن دحية : هو أكبر معاجم الدنيا ، وإذا أطلق في كلامهم المعجم فهو المراد . وإذا أريد غيره فَيُبيِّن .

٢ - المعجم الأوسط : له أيضاً ، وهو مرتب على أسماء شيوخه ، وم

قريب من ألفي رجل ، ويقال إن فيه ثلاثين ألف حديث .

٣ - المعجم الصغير : له أيضاً . خرج فيه عن ألف شيخ من شيوخه .
يقتصر فيه غالباً على حديث واحد عن كل واحد من شيوخه .

٤ - معجم الصحابة ، لأحمد بن علي بن لالٍ الحميداني (- ٣٩٨ هـ) .

٥ - معجم الصحابة لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي (- ٣٠٧ هـ) .

٣ - كتب الأطراف

١ - حقيقتها :

كتب الأطراف هي نوع من المصنفات الحديثية . يقتصر فيها مؤلفوها على ذكر طرف الحديث الذي يدل على بقيته ، ثم ذكر أسانيد التي ورد من طريقها ذلك المتن ، إما على سبيل الاستيعاب ، أو بالنسبة لكتب مخصوصة . ثم إن بعض المصنفين ذكر أسانيد ذلك المتن بتمامها . وبعضهم اقتصر على ذكر شيخ المؤلف فقط .

٢ - ترتيبها :

أما ترتيبها . فالفالب أن مؤلفيها رتبوها على مسانيد الصحابة ، مرتبين أسماءهم على حروف المعجم ، أي يبدؤون بأحاديث الصحابي الذي أول اسمه ألف ثم باء وهكذا وربما رتبها بعضهم - وهو قليل - على الحروف بالنسبة لأول المتن ، كما فعل أبو الفضل بن طاهر في كتاب « أطراف النرائب والأفراد » للدارقطني ، فقد رتبها على حروف المعجم بالنسبة لأوائل المتن (١) . وكذلك فعل الحافظ محمد بن علي الحسيني في كتابه « الكشف في معرفة الأطراف » (٢) .

(١) انظر الرسالة المستطرفة ص ١٧٠

(٢) انظر مقدمة « ذخائر الوارث ص ٤ » للناقلي ، والحسيني هذا هو تلميذ الحافظ المزني وقد توفي سنة ٧٦٥ هـ ، وكتابه المذكور في أطراف الكتب الستة .



٣ - معنى الأطراف :

الأطراف جمع « طَرَف » و « طرف الحديث » معناه : الجزء من متنه الدال على بقيته . مثل قولنا : حديث « كل-كم راع » وحديث « بني الإسلام على خمس » وحديث « الإيمان بضع وسبعون شعبة » وهكذا .

٤ - عددها :

وكتب الأطراف كثيرة ، ومن أشهرها :

١ - أطراف الصحيحين ، لأبي مسمود إبراهيم بن محمد الدمشقي المتوفى سنة ٤٠١ هـ .

٢ - أطراف الصحيحين ، لأبي محمد خاف بن محمد الواسطي المتوفى سنة ٤٠١ هـ أيضاً .

٣ - الاشراف على معرفة الاطراف ، أي أطراف السنن الأربعة ، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن المشهور بـ (ابن عساكر) الدمشقي المتوفى سنة ٥٧١ هـ .

٤ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف . أي أطراف الكتب الستة للحافظ أبي الحجاج يوسف عبد الرحمن الميزبي المتوفى سنة ٧٤٢ هـ .

٥ - إتحاف المهرة بأطراف العشرة (١) ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر

المسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .

٦ - أطراف المسانيد العشرة (١) ، لأبي العباس أحمد بن محمد البوصيري المتوفى سنة ٨٤٠ هـ .

٧ - ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث لعبد الغني النابلسي المتوفى سنة ١١٤٣ هـ .

٥ - فوائدها :

لكتب الأطراف فوائد متعددة أشهرها ما يلي :

أ - معرفة أسانيد الحديث المختلفة مجتمعة في مكان واحد ، وبالتالي معرفة ما إذا كان الحديث غريباً أو عزيزاً أو مشهوراً .

ب - معرفة من أخرج الحديث من أصحاب المصنفات الأصول في الحديث . والباب الذي أخرجوه فيه .

ج - معرفة عدد أحاديث كل صحابي في الكتب التي عُمل عليها كتاب الأطراف .

(١) وهذه العشرة هي : الموطأ ومسنند الشافعي ومسنند أحمد ومسنند الدارمي وصحيح ابن خزيمة ؛ ومتنقى ابن الجارود ، وصحيح ابن حبان ، ومستدرک الحاكم ، ومستخرج أبي عوانة ، وشرح معاني الآثار للطحاوي ، وسنن الدارقطني . وإنما زاد العدد واحداً ، لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قدر ربعه ، كما في « لحظ الألفاظ » ذيل تذكرة الحفاظ ص ٣٣٣

(١) وهذه العشرة هي : مسند أبي داود الطيالسي . ومسنند أبي بكر الحديدي ، ومسنند مسدد بن مسرهد ، ومسنند محمد بن يحيى العذني ، ومسنند إسحق بن راهويه ، ومسنند أبي بكر بن أبي شيبة ، ومسنند أحمد بن منيع ، ومسنند عبد بن حميد ، ومسنند الحارث بن محمد بن أبي أسامة ، ومسنند أبي يعلى الموصلي .

ينبغي أن يُعلّم أن كتب الأطراف لا تعطيك متن الحديث كاملاً - كما هو واضح - كما أنها لا تعطيك لفظ الحديث ذاته في الكتب التي يشملها كتاب الأطراف ، وإنما تعطيك المعنى الموجود في تلك الكتب ، وعلى المراجع الذي يريد متن الحديث كاملاً باللفظ نفسه أن يرجع إلى المصادر التي أشارت إليها كتب الأطراف . فهي بمثابة دليل على مكان وجود تلك الأحاديث ، وليست كالمسانيد التي تعطيك الحديث كاملاً ، ولا تموجك للرجوع إلى مصدر آخر .

$$() * ()$$

أ - تحفة الأطراف بمعرفة الأطراف

١ - مصنفه :

الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن الميزي ، المتوفى

سنة ٧٤٢ هـ .

٢ - الغرض الأساسي من تصنيفه :

جمع أحاديث الكتب الستة وبعض ملحقاتها بطريق يسهل على القارئ

معرفة أسانيدھا المختلفة مجتمعة في موضع واحد .

٣ - موضوعه :

ذكر أطراف الأحاديث التي في الكتب الستة وبعض ملحقاتها وهي :

أ - مقدمة صحيح مسلم .

ب - كتاب المراسيل لأبي داود .

ج - كتاب العلل الصغير للترمذي . وهو الذي في آخر كتابه « الجامع » .

د - كتاب الثمائل للترمذي أيضاً .

هـ - كتاب عمل اليوم والليلة للنسائي .

٤ - رموزه :

لقد رمز المزي لكل كتاب من الكتب التي جمع أطرافها برمز خاص به

وهذه الرموز هي :

- خ : للبخاري .
- خت : للبخاري تعليقاً .
- م : لمسلم .
- د : لأبي داود .
- مد : لأبي داود في مراسيله .
- ت : للترمذي .
- تم : للترمذي في الشائل .
- س : للنسائي .
- سي : للنسائي في « عمل اليوم والليلة » .
- ق : لابن ماجه .
- ز : لما زاده المصنف من الكلام على الأحاديث .
- ك : لما استدركه المصنف على ابن عساكر .
- ع : لما رواه الستة .
- - ترتيبه :

الكتاب معجم مرتب على تراجم أسماء الصحابة الذين رووا الأحاديث التي اشتمل عليها الكتاب . فيبدأ الكتاب بترجمة مَنْ أول اسمه همزة ، مع ملاحظة الحرف الثاني منه وهكذا ... مثل ترتيب الكلمات في المعجم ، لذلك نرى أول مسند في هذا الكتاب هو مسند « أبيض بن حنّال » .

هذا هو الترتيب العام للكتاب وقد بلغت مسانيد الصحابة فيه / ٩٥٥ / مسنداً ، وبلغت مسانيد المراسيل المنسوبة إلى أئمة التابعين ومن بعدهم / ٤٠٠ /

مسنداً ، وبهذه الطريقة يُعرّف عدد أحاديث كل صحابي على حدة .

وإذا كان الصحابي أكثر من الرواية ، فإنه يقسم مروياته على جميع تراجم من يروي عنه من الصحابة أو التابعين ، ويرتبهم على ترتيب حروف المعجم أيضاً .

وإذا كثرت مرويات أحد التابعين عن بعض الصحابة ، وكثر عدد الآخذين عنه ، فإنه يقسم مروياته على تراجم من يروي عنه من أتباع التابعين ، وربما فعل هذا في تقسيم مرويات أتباع التابعين إذا كثرت عدد الآخذين عنهم . فيقسم مروياتهم على تراجم « أتباع أتباع التابعين » ، فيترجم أحياناً هكذا : ... حماد بن سلمة ، عن محمد بن عمر ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٦ - تكرار الحديث وسببه :

لقد أورد المصنف بعض الأحاديث في مواضع متعددة . وسبب ذلك هو التزامه بإيراد الأحاديث على أسماء الصحابة ، ولما كانت بعض الأحاديث مروية من طريق عدد من الصحابة اضطر أن يذكرها مراراً بمدد الصحابة الذين رووها في الكتب الستة ، وذلك حتى يجدها الباحث في أي موضع من مظانها حسب طريقة الكتاب ، ولذلك بلغت عدة أحاديثه / ١٩٥٩٥ / حديثاً . على حين بلغت أحاديث كتاب « ذخائر الموارث في الدلالة على مواضع الحديث » / ١٢٣٠٢ / حديثاً .

٧ - ترتيب سياق الأحاديث فيه :

يقدم المصنف في ذكر أحاديث كل ترجمة ما كثر عدد مخرجه من أصحاب الكتب أولاً ، ثم ما يليها في الكثرة وهكذا . فما رواه الستة يقدم في الذكر

على ما رواه الخمسة ، وما رواه الخمسة يقدمه على ما رواه الأربعة ، وهكذا ...
ويقدم في رواية الحديث الواحد إسناد البخاري ثم مسلم ... وينتهي بابن ماجة .

٨ - الغاية من المراجعة فيه :

إن الغاية من المراجعة في هذا الكتاب هي معرفة أسانيد حديث من الأحاديث التي في الكتب الستة وملحقاتها المذكورة ، أما معرفة متن الحديث بتمامه فلا بد فيه من الرجوع إلى المكان الذي أشار إليه صاحب الكتاب من الكتب الستة وملحقاتها .

٩ - طريقة إيراد الحديث فيه :

يبدأ المصنف بذكر لفظ « حديث » عند أول كل حديث يريد إirاده . ويكتب فوق هذا اللفظ الرموز التي تشير إلى من أخرج هذا الحديث ، ثم يذكر طرفاً من أول متن الحديث بقدر ما يدل على بقية لفظه . وهذا الجزء من الحديث الذي يذكره إما من قوله ﷺ إن كان الحديث قولياً . أو من كلام الصحابي إن كان الحديث فعلياً ، أو يذكر جملة أشبه ما تكون بموضوع الحديث ، فيقول مثلاً : « حديث المُرتبِّين » ثم يقول - في الغالب - « الحديث » أي اقرأ الحديث وبعد ذكره طرفاً من متن الحديث ، يشرع في بيان الأسانيد التي روي بها الحديث في المصنفات التي رمز إليها على ترتيب الرموز تماماً . فيبدأ بكتِّب أول تلك الرموز ، ويتبعه باسم « الكتاب » الذي ورد فيه ذلك الحديث من ذلك المصنف ، ثم يذكر الاسناد بتمامه منتهياً إلى اسم المترجم بقوله « عنه به » أي بهذا الاسناد كما في الترجمة ، ثم يذكر بقية الرموز وأسانيدها بنفس الطريقة حتى يأتي عليها . وإن تكرر الحديث في

أكثر من كتاب من أصل المخرج ذكر جميع تلك الكتب مع أسانيدها . فإن تعددت طرق حديث واجتمع بمض رواية الحديث على شيخ مشترك بينهم ساق الأسانيد إلى أولئك الرواة المشتركين فقط ، ثم قال في الأخير : « ثلاثهم » أو « أربعهم » عن فلان ، أي عن الشيخ المشترك . وكثيراً ما يجمع هكذا بين الرواة المشتركين من أصول شتى ثم يحتم أسانيدهم بشيخ مشترك بينهم .

١٠ - نمونج منه :

قال المصنف : « حرف الألف - من مسند أبيض بن حمَّال الحميري المأربي عن النبي ﷺ - دت س ق حديث : أنه وفد إلى النبي ﷺ فاستقطعه الملح الذي بمأرب » . الحديث .

د : في الخراج عن قتيبة بن سعيد ومحمد بن المتوكل المسقلاني ، كلاهما عن محمد بن يحيى بن قيس المأربي عن أبيه عن ثمامة بن شراحيل عن سُحْمِي بن قيس عن شعيم بن عبد المدان عن أبيض بن حمَّال به .

ت : في الأحكام عن قتيبة ومحمد بن يحيى بن أبي عمر ، كلاهما عن محمد بن يحيى بن قيس بأسناده ، وقال : غريب .

ك : س : في إحياء الموات (في الكبرى) عن إبراهيم بن هارون عن محمد بن يحيى بن قيس به . وعن سعيد بن عمرو عن بقية عن عبد الله بن المبارك عن معمر بن يحيى بن قيس المأربي عن أبيض بن حمَّال به . وعن سعيد بن عمرو عن بقية عن سفيان عن معمر نحوه . قال سفيان : وحدتي ابن أبيض بن حمَّال عن أبيه عن النبي ﷺ مثله . وعن عبد السلام بن عتيق ، عن محمد بن المبارك عن إسماعيل بن عياش وسفيان بن عيينة ، كلاهما

عن عمرو بن يحيى بن قيس المأربي عن أبيه عن أبيض بن حمال نحوه .

ق : في الأحكام عن محمد بن يحيى بن أبي عمر ، عن فرج بن سعيد
ابن علقمة بن سعيد بن أبيض بن حمال عن عمه ثابت بن سعيد عن أبيه سعيد
عن أبيه أبيض نحوه .

ك : حديث س في رواية ابن الأحمر ، ولم يذكره أبو القاسم (١) .

ب - ذخائر المواريت

في الدلالة على مواضع الحديث

١ - مصنفه :

صنفه الشيخ عبد الغني النابلسي / ١٠٥٠ هـ - ١١٤٣ هـ / الدمشقي
الحنفي .

٢ - موضوعه :

جمع أطراف الكتب الستة وموطأ مالك .

٣ - ترتيبه :

رتبه مصنفه على مسانيد الصحابة ، مُرتَّباً ذكرهم على نسق حروف
المعجم ، مبتدئاً بالهمزة منتهياً بالياء .

٤ - تقسيمه :

لقد قسم المصنف الكتاب إلى سبعة أبواب ، مرتباً ما في كل باب على
نسق حروف المعجم تسهيلاً للاستخراج . وهذه الأبواب هي :

الباب الأول : في مسانيد الرجال من الصحابة .

٦ - كيفية عرض المسانيد وإيراد الأحاديث فيها :

بدأ المؤلف الكتاب - كما مرّ قريباً - بحرف الهززة ، فقال : « حرف الهززة » ، ثم قال : « أبيض بن حمال الحميري المأربي عن النبي ﷺ » ، ثم قال : « حديث » بخط كبير ، ثم ذكر طرف الحديث فقال : « أنه وفد إلى النبي ﷺ فاستقطعه الملح الذي بأرب » ، ثم قال : « وفيه لا حمى في الأراك » ، ثم كتب ما يلي : « [د د] في الخراج عن قتيبة بن سعيد ومحمد بن المتوكل ، وعن محمد بن أحمد القرشي . د ت » في الأحكام عن قتيبة . (هـ) فيه (١) عن محمد بن يحيى بن أبي عمر [انتهى لإيراد الحديث . ثم ذكر بقية أحاديث هذا الصحابي بهذا الشكل .

ويلاحظ أنه لا يذكر من الإسناد إلا شيخ المصنف الذي روى ذلك الحديث . ويترك ذكر باقي رجال الإسناد اختصاراً ، كما صرح بذلك في مقدمة الكتاب (٢) ، بخلاف كتاب تحفة الأشراف للمزي .

وقد اعتبر المعنى أو بعضه دون اللفظ في جميع الروايات بحيث يذكر طرف الحديث بلفظه في بعض المصنفات ، وبشـير بعد ذلك بالرموز إلى ما يوافقها في المعنى دون الألفاظ .

وإذا كان الحديث مروياً عن جملة من الصحابة يذكر الحديث في مسند واحد منهم خشية التكرار . بخلاف ما فعل المزي في « تحفة الأشراف » ، فإنه يذكر الحديث الواحد الذي رواه عدد من الصحابة في مسانيد جميع الصحابة الذين

(١) أي في كتاب الأحكام

(٢) انظر مقدمة الكتاب المذكور : ٤/١

الباب الثاني : في مسانيد من اشتهر منهم بالكنية مرتبة على الحروف بالنسبة لأول حرف من الاسم المكنى به .

الباب الثالث : في مسانيد المبهين من الرجال حسب ما ذكر فيهم من الأقوال على ترتيب أسماء الرواة عنهم .

الباب الرابع : في مسانيد النساء الصحابيات .

الباب الخامس : في مسانيد من اشتهر منهم بالكنية .

الباب السادس : في مسانيد المبهات من النساء الصحابيات مرتبة على ترتيب أسماء الرواة عنهن .

الباب السابع : في ذكر المراسيل من الأحاديث مرتبة على أسماء رجالها المرسلين .

والحق بهذا الباب ثلاثة فصول في كنى المرسلين ، وفي المبهين منهم وفي مراسيل النساء .

وقسم بعض الأبواب السابقة إلى فصول فيما يتعلق بكنى بعض الأسماء وما شابه ذلك .

• - رموزه :

(خ) للبخاري . (م) لمسلم . (د) لأبي داود . (ت) للترمذي .
(س) للنسائي (١) . (هـ) لابن ماجه . (ط) للوطأ .

(١) في سننه الصغرى المسماة بـ « المجتبى من سنن النبي المختار » وهي المتداولة

رووه ، فتكررت في كتابه بعض الأحاديث . ولذلك جاءت عدة أحاديث « ذخائر
المواريث » / ١٢٣٠٢ / حديثاً ، على حين بلغت عدة أحاديث « تحفة
الأشراف » / ١٩٥٩٥ / حديثاً - كما مرّ قريباً - .

٧ - كيفية المراجعة فيه :

قال مصنفه في المقدمة (١) :

« وإذا أردتَ الاستخراج منه ، فتأمل في معنى الحديث الذي تريده ،
في أي شيء هو ؟ ولا تعتبر خصوص ألفاظه ، ثم تأمل الصحابي الذي عنه
رواية ذلك الحديث ، فقد يكون في السند عن عمر أو أنس مثلاً ، والرواية
عن صحابي آخر مذكور في ذلك الحديث . فصحح الصحابي المروي عنه ، ثم
اكشف عنه في محله تجده إن شاء الله تعالى » .

٨ - الموازنة بينه وبين كتاب « تحفة الأشراف » للمزي :

لا شك أن لكل كتاب ميزة يتميز بها عن الآخر . فكتاب المزي
أجود لمن يريد الأسانيد ويمتني بها ويريد الحكم على الحديث من كثرة طرقه
واختلاف رجاله ، كما أنه يمتاز بذكر الحديث - الذي رواه عدد من الصحابة -
في مسانيدهم جميعاً وهي ميزة جيدة ، لأن من عرف أي راوٍ لهذا الحديث
من الصحابة فإنه يجده في مسنده ، أما في « ذخائر المواريث » فقد لا يجد
هذا الحديث في مسانيد بعض رواة من الصحابة . وهذا نقص في الكتاب .
على أن كتاب « ذخائر المواريث » يمتاز بميزة الاختصار ، فقد جاء حجمه

بقدر ربع حجم كتاب المزي (١) ، وهذه ميزة مهمة لمن يريد الاستدلال على
متن الحديث فقط ، ومعرفة من أخرجه من أصحاب المصنفات التي احتواها
الكتاب ، فإنه يحصل على بفيته من أقصر طريق وأيسر سبيل . ثم بإمكانه بعد
معرفة موضعه أن يعرف تمام أسانيده هناك في تلك المصادر التي أحيل عليها ،
ويبني عليها ما شاء .

(١) طبع كتاب « ذخائر المواريث » في أربعة أجزاء داخل مجلدين ، على حين أن
ناشر كتاب « تحفة الأشراف » قدر أن الكتاب سيتم في عشرة مجلدات

الفصل الثاني

الطريقة الثانية

التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث

(١) منى بلجاً إليها ؟

هذه الطريقة يلجأ إليها عندما نتأكد من معرفة أول كلمة من متن الحديث ، لأن عدم التأكد من معرفة أول كلمة في الحديث يسبب لنا ضياعاً للجهد بدون فائدة .

(٢) المصنفات المساهمة فيها :

يساعدنا عند اللجوء إلى هذه الطريقة ثلاثة أنواع من المصنفات . وهي :

أ - الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة .

ب - الكتب التي رُتبت الأحاديث فيها على ترتيب حروف المعجم .

ج - المفاتيح والفهارس التي صنفها العلماء لكتب مخصوصة .

أما الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة فكثيرة ، وإليك كلمة تعريفية بها مع ذكر أسماء أشهرها وأسماء مؤلفيها .

المصنفات (١) :

- ١ - التذكرة في الأحاديث المشتهرة ، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (- ٩٧٤ هـ) .
- ٢ - الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (- ٩١١ هـ) .
- ٣ - اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة ، مما ألفتها الطبع ، وليس له أصل في الشرع لابن حجر (- ٨٥٢ هـ) .
- ٤ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة .
لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (- ٩٠٢ هـ) .
- ٥ - تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث . لعبد الرحمن بن علي بن الديبع الشيباني (- ٩٤٤ هـ) .
- ٦ - البدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير ، لعبد الوهاب بن أحمد الشعراي (- ٩٧٣ هـ) .
- ٧ - تسميل السبيل إلى كشف الالتباس عما دار من الأحاديث بين الناس ،
لمحمد بن أحمد الخليلي (- ١٠٥٧ هـ) .
- ٨ - إتيان ما يحسن من الأحاديث الدائرة على الألسن ، لنجم الدين محمد ابن محمد الغزي (- ٩٨٥ هـ) جمع فيه بين كتاب الزركشي

(١) تراجع أسماء هذه المصنفات في الرسالة المستطرفة ص ١٩١ - ١٩٢ للكتاني .
وتحذير المسلمين لمحمد البشير طائر .

أ - كلمة في

الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس

المراد بالأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس ، ما يدور على ألسنتهم ويتناقلونه بينهم من الأقوال منسوبة إلى النبي ﷺ ، وقد يكون بعض هذه الأحاديث صحيحاً أو حسناً ، ولكن الكثير منها ضعيف أو موضوع أو لا أصل له . وبما أن انتشار مثل هذه الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة واشتهارها بين عامة المسلمين ، يفسد على المسلمين دينهم ، لاعتقادهم أنها مروية عن نبيهم ، وبالتالي عملهم بمقتضاها وزعمهم أنه لا يصلح مساواها ، لذا قام كثير من العلماء المتخصصين بالحديث في أعصار متعاقبة بتصنيف كتب جمعوا فيها الأحاديث المشتهرة على الألسنة في تلك المصور ، وبينوا صحيحها من سقيمها ، وبينوا من رواها وخرجها من أصحاب المصنفات إن كانت لها أصل . وذلك تحذيراً للناس من العمل بها والتأدب بأدبها إن كانت مكذوبة أو لا أصل لها .

والشهرة ، في هذه الأحاديث ليست هي الشهرة الاصطلاحية التي معناها أن يروى الحديث من ثلاث طرق أو أكثر ، وإنما المراد بها الشهرة اللغوية ، أي انتشار هذه الأحاديث على ألسنة الناس ومعرفة لدى عامتهم .

وأكثر هذه المصنفات مرتب على نسق حروف المعجم ، ومن هذه

وكتاب السيوطي وكتاب السخاوي ، وزيادات حسنة عليها .

٩ - كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لاسماعيل بن محمد المجلوني (- ١١٦٢ هـ) .

١٠ - أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، لمحمد بن درويش الشهير بالحوث البيروني (- ١٢٧٦ هـ) جمعها له ولده أبو زيد عبد الرحمن . وسأتكلم بإيجاز عن المطبوع منها .



١ - المقاصد الحسنة

في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة

هو كتاب جامع لكثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، إذ بلغت أحاديثه في النسخة المطبوعة المرقمة أحاديثها / ١٣٥٦ / حديثاً . وفيه من الصناعة الحديثة ما ليس في غيره ، مع التحرير والإتقان كما قلنا الكندي (١) . قال ابن المهاد الحنبلي (٢) « وهو أجمع من كتاب السيوطي المسمى بـ « الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة » ، وفي كل منها ما ليس في الآخر » ، ولذلك اعتنى العلماء به ، فتناولوه بالدرس والاختصار . فاختصره تلميذه عبد الرحمن بن علي ابن الديبع الشيباني في كتابه « تمييز الطيب من الخبيث » ، كما اختصره علي بن محمد المنوفي (- ٩٣٩ هـ) في كتابه « الوسائل السنينة » .

وقد رتب السخاوي أحاديث الكتاب على نسق حروف المعجم ، فسهل على المراجع فيه الكشف بسرعة عن الحديث الذي يريد ، وبعد ذكره الحديث . يذكر من خرج له إن كان له أصل ، وبين مرتبته والكلام عليه . وما قاله العلماء فيه بشكل يشفي القليل . وإن لم يكن للحديث أصل « أي سند » ، وليس في كتاب من كتب الحديث يثنى ذلك وقال « لا أصل له » ، وإن توقف وخشي أن يكون له أصل قال : « لا أعرفه » .

والكتاب قيم في بابه نفيس في موضوعه ، لذا كان ولا يزال ومبقي عمدة العلماء في كشف الأثام عن الأحاديث المشتهرة على الألسنة .

(٢) في شذرات الذهب : ١٦/٨ .

(١) في ظفر الأمان .

٢- مميزات الطبيب من الخبيث

فما يدور على ألسنة الناس من الحديث

هو كتاب مختصر من كتاب « المقاصد الحسنة » للسخاوي ، اختصره تلميذ السخاوي عبد الرحمن بن علي بن الديبع الشيباني (٩٤٤ هـ) والمقصود باختصاره أنه ذكر في كل حديث من أخرجه ، ومرتبته الحديث ، ولم يمرّج على تفاصيل الكلام عن رجاله أو بيان سبب ضعفه أو تركه ، أما الأحاديث فلم يحذف منها شيئاً ، بل زاد عليها أحاديث يسيرة ميزها بقوله في أولها « قلت » وفي آخرها « الله أعلم » وأبقى ترتيبه على ترتيب الأصل ، وغايته من هذا الاختصار تقريبه للطلاب ، لأن المهم صارت تميل إلى الاختصار ، وهو موفق في اختصاره . والكتاب جيد مفيد يعطي زبدة ما في الأصل ، لكن المتخصص في هذا الفن لا يستغني عن الأصل ، إذ فيه من الفوائد والنكات العلمية والتنبيهات ما لا يوجد في هذا المختصر .



٣ - كشف الخفاء ومزيل الالباس

عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس

هذا الكتاب كتاب نافع جيد، حوى كثيراً من الأحاديث المشتهرة ، والظاهر أنه أكبر كتاب في هذا الباب وأجمعه للأحاديث المشتهرة على ألسنة ، وهو مرتب على حروف المعجم .

وقد لخص فيه مؤلفه كتاب « المقاصد الحسنة » للسخاوي ، مقتصرأ في كل حديث على بيان مخرجه وصحابه وبمض الفوائد مما يستطاب أو يستحسن عند أئمة الحديث . لكنه لم يقتصر على أحاديث « المقاصد الحسنة » بل ضم إليها أحاديث من كتب الأئمة الذين سبقوه في هذا الباب كـ « الآلء الماثورة في الأحاديث المشهورة » لابن حجر ، وكتاب « الدرر المنثرة في الأحاديث المشتهرة » للسيوطي ، وغيرهما من الكتب .

ويذكر في كل حديث من أخرجه من أصحاب المصنفات ، ويذكر رتبته على الغالب أو يذكر أقوال العلماء فيه ، وإذا لم يكن للحديث أصل يؤئنه . وإذا لم يكن بحديث يثبت ذلك بقوله « ليس بحديث » وربما قال ، إنه من الحكيم الماثورة ، أو من كلام الصحابة أو أحد العلماء .

وقد اشتمل الكتاب على / ٣٢٥٤ / أربعة وخمسين ومائتين وثلاثة

آلاف حديث ، كما هو مبين في النسخة المطبوعة المرقمة (١) . فتكون أحاديثه أكثر من ضعف ما في كتاب « المقاصد الحسنة » فهو أكبر مصنف في هذا الباب والله أعلم .

وقد طبع الكتاب طباعة جيدة بإشراف حسام الدين القدسي أثابه الله ، وذلك بمدينة القاهرة سنة ١٣٥١ هـ ثم صورته دار إحياء التراث العربي بيروت .

٤ - أسنى المطالب

في أحاديث مختلفة المراتب

هذا كتاب مختصر مفيد جرد فيه مؤلفه محمد بن درويش الشهير بـ « الحوت » أحاديث عبد الرحمن بن الدبيع التي اختصرها من كتاب « المقاصد الحسنة » للسخاوي ، وزاد عليها زيادات ، ثم قام ولده عبد الرحمن بعد وفاة والده فضم الزيادات إلى الأصل ورتبها كلها على حروف الهجاء تسهيلاً للقائده ، وسماه بهذا الاسم ، والكتاب على صغر حجمه يحوي عدداً كبيراً من الأحاديث ، ويتكلم عليها بشكل مختصر جداً . وهو مفيد لا سيما لعامة الناس الذين يريدون النتيجة من أقرب طريق .

وقد طبع الكتاب في القاهرة بطبعة مصطفى محمد الطبعة الأولى سنة ١٣٥٥ هـ .

(١) انظر النسخة المطبوعة : ٣٩٦/٢

(١) انظر النسخة المطبوعة : ٣٩٦/٢ .

ب - وأما الكتب التي رُتبت الأحاديث على ترتيب حروف المعجم ، فلا أعلم كتاباً من الكتب الأصول التي جمعت الأحاديث بأسانيداً مستقلة رُتبت كذلك ، وإنما عمد إلى هذه الطريقة في ترتيب الكتب المتأخرون ، فجمعوا الأحاديث من مصنفات شتى ، وحذفوا أسانيداً ورتبوها على حروف المعجم تسهيلاً على المراجعين ، فمن هذه المصنفات :

١ - الجامع الصغير من حديث البشير النذير

صنفه جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١ هـ) . جمع فيه حوالي عشرة آلاف حديث . وعلى وجه التحديد في النسخة المطبوعة المرقمة أحاديثها / ١٠٠٣١ / عشرة آلاف وواحد وثلاثون حديثاً ، اتقاها من كتابه « جمع الجوامع » ، ورتبها على حروف المعجم مراعيًا أول الحديث فما بعده ، ليسهل على المراجع الكشف عن الحديث بأسرع وقت ، واقتصر في إيراد الأحاديث فيه على الأحاديث الوجيزة ، ولم يكثر فيه من أحاديث الأحكام . ولم يورد فيه - بحسب رأيه - ما تفرد به وضاع أو كذاب . بل أورد فيه الصحيح والحسن والضعيف بأنواعه .

وطريقته في إيراد الحديث أنه يذكر متن الحديث بدون ذكر مسنده حتى ولا الصحابي الذي رواه ، ثم يذكر في آخره رمز من أخرجه من أصحاب المصنفات في الحديث ، مع ذكر اسم الصحابي الذي رواه صاحب ذلك المصنف

من طريقه ، ثم يشير بالرموز إلى رتبة الحديث ودرجته من الصحة وغيرها . وهذا جزء من مقدمة الكتاب :

قال السيوطي في المقدمة - بعد حمد الله والصلاة على رسوله - : « هذا كتاب أودعت فيه من الكلم النبوية أوفاً ، ومن الحكيم المصطفوية صنوفاً ، اقتصرت فيه على الأحاديث الوجيزة ، وخلصت فيه من معادن الأثر إبريزه ، وبالغت في تحرير التخريج ، فتركت القشر ، وأخذت اللباب ، وصننت عما تفرد به وضاع أو كذاب ، ففاق بذلك الكتب المؤلفة في هذا النوع ، كالفائق والشهاب ، وحوى من نفائس الصناعة الحديثية ما لم يودع قبله في كتاب . ورتبته على حروف المعجم مراعيًا أول الحديث فما بعده تسهيلاً على الطلاب ، وسميته « الجامع الصغير من حديث البشير النذير » ، لأنه مقتضب من الكتاب الكبير الذي سميته « جمع الجوامع » ، وقصدت فيه جمع الأحاديث النبوية بأسرها .

ثم قال : « وهذه رموزه : (خ) للبخاري ، (م) لمسلم . (ق) لها . (د) لأبي داود ، (ت) للترمذي (ن) للنسائي ، (هـ) لابن ماجه ، (ع) لهؤلاء الأربعة (١) ، (٣) لهم (٢) إلا ابن ماجه ، (حم) لأحمد في مسنده (عم) لابنه عبد الله في زوائده ، (ك) للحاكم ، فإن كان في مستدركه أطلقت وإلا بينته ، (خد) للبخاري في الأدب ، (تخ) له في التاريخ . (حب) لابن حبان في صحيحه ، (طب) للطبراني في الكبير (طس) له في الأوسط ، (طص) له في الصغير . (ص) لسعيد بن منصور في سننه ، (ش) لابن أبي شية (عب) لعبد الرزاق في الجامع ، (ع) لأبي يعلى في مسنده ، (قط)

(١) أي لأصحاب السنن الأربعة

(٢) أي لأصحاب السنن الأربعة أيضاً

للدارقطني . فإن كان في السنن أطلقت وإلا بينته ، (فر) الديلمي في مسند الفردوس . (حل) لأبي نعيم في الحلية ، (هب) للبيهقي في شعب الإيمان ، (حق) له في السنن ، (عد) لابن عدي في الكامل (ع) للعقيلي في الضمفاء (خط) للخطيب ، فإن كان في التاريخ أطلقت وإلا بينته ، (١) .

وعدد هذه الرموز ثلاثون رمزاً ، وأما الرموز التي رمز بها لرتبة الأحاديث فهي ثلاثة وهي (صح) للصحيح ، (ح) للحسن (ض) للضعيف .

وهذا نموذج من الكتاب وهو الحديث رقم ٢٢ / من ترتيب الكتاب :

د ٢٢ - آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتصلون من زمزم - (تخ ه ك) عن ابن عباس (صح) .

أي أخرجه البخاري في التاريخ وابن ماجه في مسنده والحاكم في المستدرک عن ابن عباس ، وهو حديث صحيح .

وفي حكم السيوطي على مرتبة الحديث بعض التسهيل ، ولذلك تعبه النواوي في شرحه المسمى « فيض القدير شرح الجامع الصغير » في بعض الأحاديث وخالفه في الحكم عليها مع بيان وجه ما ذهب إليه ، فجزى الله الاثنين عن المسلمين أفضل الجزاء .

والكتاب جيد مفيد مرتب ترتيباً حسناً . وهو مشهور بين أهل العلم يتداولونه فيما بينهم ويرجمون إليه في الكشف عن كثير من الأحاديث التي ترمض لهم ، وقد بذل السيوطي جهده في تحريره وترتيبه وحسن تنسيقه ، والحمد لله رب العالمين .

٢ - ومنها كذلك كتاب « الجامع الكبير » للسيوطي أيضاً ، وهو كتاب ضخيم جداً ، قصد السيوطي من تأليفه جمع السنة كلها ، وقسم الأقوال منه مرتب على حروف المعجم . وقد بوشر بطبعه في مصر ، وصدر منه عدة مجلدات .

٣ - ومنها كذلك « الزيادة على كتاب الجامع الصغير » وهي عبارة عن أحاديث انتقاها السيوطي زيادة على الجامع الصغير .

٤ - وقد قام الشيخ يوسف النبهاني بضم هذه الزيادة إلى أحاديث الجامع الصغير ، وجعلها مؤلفاً واحداً سماه « الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير » ورتب الأحاديث على حروف المعجم ، لكنه حذف الرموز التي فيها بيان مرتبة الأحاديث ، فما أدري ما السبب ؟ وباليته أبقاها (١) .

ج - المفاتيح والفهارس

التي صنّفها العلماء لكتب مخصوصة

قام بعض علماء المتأخرين بوضع مفاتيح أو فهارس لكتب مخصوصة ، فرتبوا أحاديث تلك الكتب على حروف المعجم ، وذلك تسهيلاً على المراجعين في تلك الكتب ، واختصاراً للوقت في العثور على الحديث الذي يريدونه في ذلك الكتاب .

فمن هذه المفاتيح والفهارس :

- ١ - مفتاح الصحيحين للتوقادي .
- ٢ - مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب . للسيد أحمد الفهري .
- ٣ - البُعْثَةُ في ترتيب أحاديث الحلية . للسيد عبد العزيز الفهري .
- ٤ - فهرس لترتيب أحاديث « صحيح مسلم » ، لحمد فؤاد عبد الباقي .
- ٥ - مفتاح لأحاديث موطأ مالك .
- ٦ - فهرس لترتيب أحاديث « سنن ابن ماجه » ، لحمد فؤاد عبد الباقي .

١ - مفتاح الصحيحين

١ - مؤلف :

ألفه محمد الشريف بن مصطفى التوقادي وانتهى من تأليفه سنة ١٣١٢ هـ .

٢ - طريقة تصنيفه :

جمع المؤلف أطراف الأحاديث القولية فيها ، ورتبها على أحرف المعجم ، وذكر حذاء كل حديث اسم الكتاب ورقم الباب الذي فيه ذلك الحديث ، كما ذكر رقم الجزء والصفحة في متن كل من الصحيحين وأشهر شروحه في شكل جدول مرتب جيد .

فأما بالنسبة لصحيح البخاري فقد ذكر أرقام صفحات وأجزاء ما يلي :

- أ - متن البخاري المطبوع في مصر سنة ١٢٩٦ هـ
- ب - شرح القسطلاني المطبوع في مصر سنة ١٢٩٣ هـ
- ج - شرح المسقلاني المطبوع في مصر سنة ١٣٠١ هـ
- د - شرح العيني المطبوع في القسطنطينية سنة ١٣٠٩ هـ

٤ - نموذج من مسلم :

وهذا نموذج من صحيح مسلم مع ذكر أرقام الصفحات والأجزاء ...

﴿ باب الأعراب المصرفة بكلمة إذا ﴾ (١)

نوي س ج	مسلم س ج	الأحاديث النبوية	الأبواب	أسماء المباحث
٠٦٤٦٤	٠١٤٤٧	إذا ابتعت طعاما	٠٨	اليسوع
٣٩٣	٠١٢٦٢	إذا اتبعت جنازة	٢٤	الجنائز

٥ - طريقة المراجعة فيه ، وكيفية الاستفادة منه :

أما طريقة المراجعة فيه للبحث عن حديث في الصحيحين أو أحدهما فسهل جداً : لأنه ما عليك إلا أن تعرف أول كلمة من الحديث ، ثم تبحث عن الحديث في مكانه حسب أول حرف منه ، وهو شيء في غاية السهولة واليسر ، ومعلوم أنه يقتصر على ذكر طرف الحديث .

فإذا أردت نص الحديث كاملاً فمليك أن تنظر إلى أرقام الأجزاء والصفحات التي يوجد فيها نص الحديث كاملاً في المتن أو الشروح المقدمة . وهو أمر سهل جداً كذلك . إن كنت تملك تلك الطبقات التي ذكرها أو كانت تحت يديك .

أما إذا لم يكن تحت يديك تلك الطبقات ، وعندك طبقات أخرى من المتن أو الشروح فكذلك بإمكانك الوصول إلى متن الحديث كاملاً ، ولكن ليس بالسهولة نفسها فيما لو كانت تحت يديك الطبقات المذكورة .

(١) انظر س ٤ : من مفتاح صحيح مسلم

٣ - نموذج من البخاري :

وهذا نموذج لخديين مع ذكر أرقام الصفحات والأجزاء والأبواب وأسماء الكتب .

﴿ باب الرهزة مع الباء ﴾ (١)

قسطلافي س ج	عسقلاني س ج	عبي-في س ج	بخاري س ج	الأحاديث النبوية	الأبواب	أسماء المباحث
٥٤٤	٠٩	١٤٣	٠١٧	أبوعب على أن لا تشركوا شيئاً	١٤	كتاب الحدود
٥٠٩	١٠	٥٧٩	١٧٩	أبوعب على أن لا تشركوا بالله		

وأما بالنسبة لصحيح مسلم فقد ذكر أرقام صفحات وأجزاء :

أ - متن مسلم الطبع في مصر سنة ١٢٩٠ هـ

ب - شرح النووي للطبوع على حاشية شرح القسطلاني المذكور أعلاه .

(١) انظر س ٣ من مفتاح صحيح البخاري

وكيفية الوصول إلى نص الحديث في غير الطبقات المذكورة تكون بالنظر إلى اسم الكتاب ورقم الباب المذكور حذاء طرف الحديث من الجهة اليسرى ، فإذا ما عرفت أن الحديث في كتاب كذا ، ورقم باب في ذلك الكتاب كذا، فإنك تراجع في ذلك الباب من ذلك الكتاب فتجده بعد قليل .

٦ - فهرس لأسماء الصحابة :

هذا وقد عمل المؤلف فهرساً لأسماء الصحابة المروي عنهم في صحيح البخاري مرتبين على الحروف ، وأشار بالأرقام إلى عدد مرويات كل منهم في صحيح البخاري ، ووضع هذا الفهرس في أول الكتاب ، ولم يعمل مثل هذا الفهرس لصحيح مسلم .

وقد طبع الكتاب في « الشركة الصحافية العثمانية » بالقسطنطينية . سنة ١٣١٣ هـ ثم صُوِّر عن هذه الطبعة في « دار الكتب العلمية » بيروت سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

٧ - مرمظة على هذا المفتاح :

يلاحظ على هذا المفتاح أنه أغفل فهرسة الأحاديث الفعلية . فلم يتعرض لها ، وهو نقص كبير فيه ، إذ كيف يعرف الباحث مواضع الأحاديث الفعلية في الصحيحين ؟

مع أنه يمكن تدارك ذلك بجعل فهرس خاص بالأحاديث الفعلية ، يذكر في كل حديث اسم الصحابي واسم الكتاب الذي ورد فيه ، وموضوع الحديث ، وذلك كما فعل صاحب « البُغْيَةِ في ترتيب أحاديث الخلية » .

٢ - مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب

١ - مؤلف :

السيد أحمد بن السيد محمد بن السيد الصديق الفهاري المغربي .

٢ - وصف وطريقة تصنيف :

الكتاب مهم ونافع جداً . إذ فهرس المؤلف فيه بصفحات لا تزيد على تسعين صفحة جميع الأحاديث الموجودة في تاريخ بغداد للخطيب ، والمطبوع في أربعة عشر مجلداً وتبلغ عدد صفحاته حوالي سبعة آلاف صفحة ، وتظهر أهمية هذا الفهرس في ناحيتين :

أولاهما : أن الخطيب البغدادي يروي أحاديث كثيرة في تاريخه هذا ، وبعضها غير مروي في مصادر السنة المشهورة .

ثانيهما : أن هذه الأحاديث ليس من سبيل للكشف عنها غير هذا السبيل الذي سلكه المؤلف ، لأن هذه الأحاديث لم يلتزم الخطيب في ذكرها أي ترتيب ، فلم يرتبها على الأبواب ولا على المسانيد ولا على ترتيب آخر ، وإنما أوردتها ضمن التراجم التي هي موضوع الكتاب ، ولا يخفى أن موضوع تاريخ الخطيب إنما هو لتراجم الرجال وليس لسرد الحوادث التاريخية .

أما طريقة تصنيفه للفهرس فهي كما يلي :

لقد قسم الأحاديث إلى قسمين ، الأحاديث القولية ، والأحاديث الفعلية ،
فأما الأحاديث القولية فقد رتبها على أحرف المعجم ، فذكر طرف الحديث ،
وأشار قبالة إلى رقم الجزء ورقم الصفحة التي فيها ذلك الحديث .

وأما أحاديث الأفعال فرتبها على أسماء الصحابة ، ورتب أسماء الصحابة
على أحرف المعجم بما فيها الكسرة . ولم يفرد أسماء الصحابييات بفصل خاص ،
ولمّا أدخل أسماءهن بين أسماء الصحابة . حسب ترتيب أسماهن . فيذكر اسم
الصحابي ، ويذكر قبالة اسم الموضوع الذي يتعلق به الحديث ، ثم يشير
أمامه إلى رقم الجزء والصفحة أيضاً .

وزيادة على ما ذكر من الترتيب ، فإنه إذا كرّر الخطيب الحديث
وذكره في بعض المواضع بغير اللفظ المتداول المعروف ، فإن المؤلف يكرره
ويذكره حسب الحرف الذي أورده به ، ثم يبيده بلفظه المشهور حسب الحرف
الأول منه ، وفي هذا تحقيق لرغبة الباحث الذي يريد جميع الطرق التي أوردها
الخطيب للنظر فيها من حيث التصحيح أو التضعيف ، أو معرفة عدد من رواه
من الصحابة أو غير ذلك . ولزيادة الإيضاح أرى من المناسب إبراد ما قاله
المؤلف في المقدمة عن هذه النقطة .

٣ - نص من مقدمة المؤلف :

قل السيد النহারي :

« ولما كان الخطيب رحمه تعالى ربما كرر الحديث المشهور في عدة مواضع ،
وذكره في بعضها بغير اللفظ المتداول المعروف ، التزمت أن أكرره فأذكره على

حسب الحرف الذي أورده به ، ثم أعيدته بلفظه المشهور . مثال ذلك حديث
« اطلبوا الخير عند حسان الوجوه » ، وحديث « من كذب عليّ متعمداً » ، فإنه
ذكر الأول بالفاظ منها « ابتنوا الخير » ومنها « إذا سألتم الخير » ، فأذكر
الأول في حرف الألف مع الباء وما يثلثها ، والثاني في حرف إذا مع السين .
ثم أعيدتهما في الألف مع الطاء ، وأذكر رقم الصحيفة التي هو فيها باللفظ
المتقدم ، إذ الحديث واحد والمعنى واحد ، ولما يقع التصرف في الغالب من
الشيوخ والرواة . وكذلك الحديث الثاني فإنه أورده بالفاظ يدخل بعضها في
الألف مع النون ، ومع الياء ، وفي غيره من الحروف . فأذكرها كما أوردها ،
ثم أعيدتها في حرف (مَنْ) مع الكاف ، إذ قد تتعلق لرغبة الباحث
بالوقوف على جميع ما أورده الخطيب من طرق الحديث للنظر في تصحيحه
وتحسينه ، أو معرفة عدد من رواه من الصحابة أو غير ذلك . ويحسب أن
الحديث ليس له إلا اللفظ المشهور ، فيطلبه عند حرفه ، ويغيب عنه الباقي ،
فلهذا الغرض جمعتها في محل واحد خدمة للحديث وأهله (١) .

٤ - همد أهابه :

وعدد أحاديث هذا المفتاح تقارب أربعة آلاف وخمسة عشر حديث . وهو
عدد لا يُستهان به من الأحاديث . ساقها الخطيب في تاريخه بأسانيدها .

(١) المقدمة ص ٣ .

٣ - البقية في ترتيب أحاديث الحلية

١ - مؤلف :

مؤلف هذا الكتاب هو السيد عبد العزيز بن السيد محمد بن السيد صديق النجاشي .

٢ - وصف وطريقة تصنيف :

هذا الكتاب مشابه تماماً لكتاب « مفتاح الترتيب » الذي مرّ الكلام عليه قبله ، من حيث الأهمية وكثرة الانتفاع به ، ومن حيث الترتيب والتبويب ، إلا في أشياء يسيرة . لذا فلا أطيل الوصف فيه استغناء بما ذكرته في الذي قبله .
لقد فهرس المؤلف في هذا الكتاب الأحاديث الواردة في كتاب « حلية الأولياء وطبقات الأصفياء » لأبي نعيم الأصبهاني (- ٤٣٠ هـ) - المطبوع في عشرة مجلدات ، حجم كل مجلد منها أربعمائة صفحة تقريباً - في صفحات تقارب التسعين .

وقسم الأحاديث المفهرسة إلى قسمين أحاديث الأقوال ، وأحاديث الأفعال ، فرتب أحاديث الأقوال على أحرف المعجم ، فذكر طرف الحديث وأشار أمامه إلى رقم الجزء والصفحة . ورتب أحاديث الأفعال على أسماء الصحابة الرواة لها ، فذكر اسم الصحابي واسم الموضوع الذي يتعلق به الحديث ، وأشار أمامه إلى رقم الجزء والصفحة .

وأدخل أسماء الصحابييات مع أسماء الصحابة كما فعل مؤلف « مفتاح الترتيب » ، لكنه أفرد الكنى بالذكر ، وجعلها بعد ذكر الأسماء مرتبة كذلك على أحرف المعجم ، كما أفرد فهرسة مراسيل التابعين في آخر الكتاب ، مرتبة الأسماء والكنى معاً على أحرف المعجم .

٣ - عدد أحاديثه :

وعدد أحاديث هذا الفهرس يقارب خمسة آلاف حديث ، أوردتها الحافظ أبو نعيم الأصبهاني بأسانيدھا داخل تراجم الأشخاص الذين ترجم لهم في كتابه الحلية ، وفهرسها العلامة السيد عبد العزيز النجاشي أجزل الله مثوبته بشكل يسر على الباحث الوصول إليها بوقت يسير كالجسر البصر ، بعد أن كان الباحث يجهد نفسه ويضيع الساعات الطوال في البحث عن حديث ، وكثيراً ما ينقلب بعمره خاسئاً وهو حسير .

أقول : فهنا تظهر قيمة المصنفات المفيدة ، ويتجلى نعمها العظمى للملأمة والباحثين ، ولا شك أنها من الأعمال التي لا ينقطع خيرها عن صاحبها ولو مات ، لأنها من العلم الذي يُنْتَفَعُ به ، والله أعلم .

ألفاً بائياً حسب أوائلها [.

لقد ذكر المؤلف أطراف الأحاديث القولية مرتبة ترتيباً معجماً بالنسبة للكلمة الأولى من متن الحديث ، وذكر أمام طرف كل حديث رقم الصفحة التي فيها ذلك الحديث [من الطبعة التي حققها المؤلف نفسه] وقد استغرقت هذه الفهرسة / ٨٨ / ثمانية وثمانين صفحة (١) . من المجلد الخامس لصحيح مسلم الذي خصصه للفهارس الستة المذكورة . وهو فهرس قيم مفيد جزى الله مؤلفه خير الجزاء .

٤ - فهرس

لأحاديث « صحيح مسلم » القولية

١ - مؤلفه :

وضع هذا الفهرس - مع فهارس خمسة أخرى - لصحيح مسلم ، المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي المتوفى من بضع سنوات . والفهارس الخمسة مع الفهرس الذي نحن بصدد الكلام عليه هي :

- ١ - فهرس الموضوعات حسب ترتيبها في الكتاب .
- ٢ - الرقم المسلسل لجميع الأحاديث من غير المكرر .
- ٣ - بيان الأحاديث التي أخرجها الإمام مسلم في أكثر من موضع ، وبيان مواضع كل منها .
- ٤ - معجم ألف بائي بأسماء الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، وبيان أحاديث كل منهم .
- ٥ - بيان الأحاديث القولية مرتبة ترتيباً ألفاً بائياً حسب أوائلها .
- ٦ - معجم الألفاظ ، ولا سيما الغريب منها .

٢ - وصفه ، وكيفية ترتيبه :

الفهرس الذي نحن بصدد الكلام عليه هو الفهرس رقم خمسة من الفهارس الستة السابقة ، وهو [بيان الأحاديث القولية ، مرتبة ترتيباً

(١) من ص ٣٧٤ - ص ٤٦٢ من مجلد الفهارس الستة المذكورة

٥ - مفتاح الموطأ

١ - مؤلفه :

واضع هذا المفتاح هو المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي .

٢ - وصفه :

هذا المفتاح هو كسابقه (١) . في وضعه وترتيبه . فقد فهرس المؤلف في هذا المفتاح الأحاديث القولية مرتبة ترتيباً معجمياً بالنسبة للحرف الأول والثاني من أول الكلمة في الحديث . فذكر أطراف هذه الأحاديث وأشار أمامها إلى رقم الصفحة التي فيها ذلك الحديث ، وجعل هذا المفتاح في آخر الموطأ الذي تولى هو تحقيقه وخدمته وهو مفتاح نافع مفيد .

٣ - عدد أحاديثه :

وعدد أحاديث الموطأ كلها - حسب ترقيمها من قبل واضع الفهرس - هو / ١٨١٢ / حديثاً . وعدد الأحاديث القولية التي فهرسها في هذا المفتاح هي / ٨٢٧ / حديثاً .

(١) أي فهرس لأحاديث صحيح مسلم القولية .

(٢) في الموطأ - رواية محمد بن الحسن - الذي طبع بتحقيق وتعليق شيخنا الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف بلغ عدد الأحاديث / ١٠٠٨ / أحاديث ، ومعلوم أن الموطأ له روايات متعددة عن مالك ، وبينها اختلاف كبير في عدد الأحاديث والآثار .

٦ - مفتاح سنن ابن ماجه

١ - مؤلفه :

واضع هذا المفتاح كذلك المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي .

٢ - وصفه :

هذا المفتاح كسابقه أيضاً ، في وضعه وترتيبه ، فقد فهرس المؤلف في هذا المفتاح الأحاديث القولية ، مرتباً إليها على ترتيب حروف المعجم بالنسبة لأول الكلمة في الحديث ، فذكر أطراف هذه الأحاديث ، وأشار أمامها إلى رقم الحديث التمسلي في السنن نفسها ، وقد جعل هذا المفتاح في آخر كتاب السنن الذي تولى تحقيقه وترقيمه والتعليق عليه ، وهو مفتاح مفيد يسر على الباحث الوصول إلى الحديث بأسرع وقت .

٣ - عدد أحاديثه :

يبلغ عدد أحاديثه / ٣١٠٠ / حديث على وجه التقريب . على حين بلغ عدد أحاديث سنن ابن ماجه كلها / ٤٣٤١ / حديثاً حسب ترقيم مؤلف المفتاح .

الفصل الثالث

الطريقة الثالثة

التخريج عن طريق معرفة كلمة يقل دورانها على الألسنة من أي جزء
من متن الحديث .
ويستعان في هذه الطريقة بكتاب « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث
النبوي » وإليك وصفاً كاملاً له :

المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي

هو معجم مفهرس لألفاظ الحديث النبوي الموجودة في تسعة مصادر من أشهر مصادر السنة . وهي : الكتب الستة وموطأ مالك ومسند أحمد ومسند الدارمي .

وقد رتب هذا المعجم ونظمه لفيف من المستشرقين ، ونشره أحدم وهو الدكتور أرندجان وثيسنك (- ١٩٣٩ م) استاذ العربية بجامعة ليدن ، وذلك بمطبعة بريل بمدينة ليدن بهولندا ، وشاركهم في إخراجه ونشره المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي .

وقام هذا المشروع بمساعدات مالية من الجامع العلمية البريطانية والدغرية والسويدية والهولندية والأنيسكو وأليك . ف . س . . . والهيئة الهولندية للبحث العلمي البحت ، والاتحاد الأنمي للجامع العلمية .

ويتألف هذا المعجم من سبعة مجلدات ضخمة طبع الأول منها سنة ١٩٣٦ م وطبع المجلد الأخير - وهو السابع - سنة ١٩٦٩ م فكانت مدة طبعه ٣٣ سنة .

ولم تطبع مع الكتاب مقدمة تبين فيها طريقة ترتيب الكتاب وتنظيمه ، وما أدري ما السبب ؟ مع أن الكتاب بحاجة ماسة إليها ، إلا أنه طبع في أول المجلد السابع بمض التنبيهات والاشارات ، وبيان نظام ترتيب الألفاظ وموادها فيه ، مع دليل للمراجعة ، لكن هذه التنبيهات والاشارات غير كافية وفيها إغواز كبير .

وترتيب مواد المعجم تقارب طريقة ترتيب المعاجم اللغوية بشكل عام لكن ، ليس للأحرف وما شابهها ولا لأسماء الأعلام ، ولا للأفعال التي يكثر ورودها ك (قال) و (جاء) وما تصرف منها ذكراً فيه .

وكثيراً ما يحيل عند ذكره مادة من المواد إلى النظر في مواد أخرى ليم استيفاء ما قد يطلبه المراجع من الأحاديث التي فيها كلمة من هذه المادة نفسها ، وهذا ما دعي كثيراً من المراجعين فيه أن يقولوا : إن فيه نقصاً كبيراً ، وأنه لم يفهرس كثيراً من ألفاظ الأحاديث الموجودة في الكتب التي التزم فهرسة ألفاظها ، والحقيقة أن هذه الاحالات - لا سيما مع كثرتها - تتعب المراجع وتربكه ، وتأخذ من وقته كثيراً في بعض الأحيان ، وربما يترك المراجعة ولا يصل إلى مطلوبه ، لأن بعض الاحالات طويلة جداً فربما أحال المراجع إلى ما يزيد على خمسين مادة كما فعل مثلاً في مادة « قاتل » فقد أحال المراجع إلى مراجعة / ٦٨ / مادة ، بعضها في مادة القتال ، وبعضها في مواد متفرقة ، انظر ح - ٥ - ص ٢٩٤ من المعجم المذكور .

وبما أن معرفة نظام ترتيب المواد في المعجم هذا ضرورية لكل مراجع ، فهذا ما طبع في أول المجلد السابع منه فيما يتعلق بنظام ترتيب مواد أسوقه بكامله ليعرف المراجع فيه كيفية ترتيبه .

وهذا نصه :

- نظام ترتيب المواد في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي -

أ - الأفعال : الماضي ، المضارع ، الأمر . (اسم الفاعل) اسم المفعول ، وتذكر الصيغ التالية لكل ضمير .

١ - صيغ الأفعال المبينة للمعلوم دون لواحق .

٢ - صيغ الأفعال المبينة المعلوم مع الواحق .

٣ - صيغ الأفعال المبينة للجهول (دون لواحق . ثم مع الواحق) .
(يُذكر الجرد أولاً ثم بعد ذلك المزيد ، بالترتيب المتداول عند
الصرفين) .

ب - أسماء المعاني :

١ - الاسم المرفوع المنون .

٢ - الاسم المرفوع دون تنوين (ودون لواحق) .

٣ - الاسم المرفوع مع لاحقه .

٤ - الاسم المجرور بالإضافة منوناً .

٥ - الاسم المجرور بالإضافة دون تنوين (ودون لواحق) .

٦ - الاسم المجرور بالإضافة مع لاحقه .

٧ - الاسم المجرور بحرف الجر .

٨ - الاسم المنصوب المنون .

٩ - الاسم المنصوب دون تنوين (ودون لواحق) .

١٠ - الاسم المنصوب مع لاحقه .

(ثم يُذكر المثنى كذلك ، ثم الجمع كذلك) .

ج - المشتقات :

١ - (المشتقات) دون إضافة الحروف الساكنة .

٢ - (المشتقات) بإضافة الحروف الساكنة .

ملاحظة : التطابق الحرفي يكون بين النص وبين المرجع المشار
إليه أولاً .

النجم المزدوج ★★ يدل على تكرار اللفظ في الحديث المنقول أو في
الباب أو في الصفحة . وقد رُمن لمصادر السنة التي فُهرِستَ ألفاظها
بالرموز الآتية :

(خ) للبخاري

(م) لمسلم

(ت) للترمذي

(د) لابي داود

(ن) للنسائي

(ج) لابن ماجه

(ط) للطحاوي

(حم) لمسند أحمد بن حنبل

(دى) لمسند الدارمي

وقد وُضعت هذه الرموز وما تدل عليه في أسفل كل صفحتين من
المعجم تسهيلاً على المراجع ، ليكون على ذكر منها دائماً .

وطريقة الدلالة على موضع الحديث في الكتب التسعة المذكورة - بعد
كتابة رمز الكتاب - هو كتابة اسم الكتاب الموجود فيه ذلك الحديث . كقوله
« أدب ، مثلاً - إلا في مسند أحمد طبعاً لأنه مرتب على المسانيد - ثم الإشارة

إلى رقم الباب داخل ذلك الكتاب بكتابة الرقم مثل (١٥) وذلك فيما عدا صحيح مسلم وموطأ مالك ، فإن الرقم يشير إلى رقم الحديث المتسلسل من أول ذلك الكتاب . أما المسند فإنه يشار إلى موضع الحديث فيه بكتابة رقم كبير ورقم صغير . فالرقم الكبير يشير إلى الجزء ، والرقم الصغير يشير إلى الصفحة من ذلك الجزء ، وهذا مثال مطبوع في أول المجلد السابع ، وضمه مصنفو المعجم دليلاً للمراجعة أثبتته بنصه كاملاً وهو :

دليل المراجعة

(مثال واحد مأخوذ عن كل كتاب من الكتب التسعة)

ت أدب ١٥ = الباب الخامس عشر من كتاب الأدب في صحيح الترمذي .

جـ تجارات ٣١ = الباب الحادي والثلاثون من كتاب التجارات في سنن ابن ماجه .

حـ ١٧٥ ، ٤ = صفحة ١٧٥ من الجزء الرابع لمسند ابن حنبل .

خ شركة ٣ ، ١٦ = الباب الثالث والسادس عشر من كتاب الشركة في صحيح البخاري .

د طهارة ٧٢ = الباب الثاني والسبعون من كتاب الطهارة في سنن أبي داود .

دى صلاة ٧٩ = الباب التاسع والسبعون من كتاب الصلاة في مسند الدارمي .

ط صفة النبي ٣ = الحديث رقم ٣ من صفة النبي في موطأ مالك .

م فضائل الصحابة ١٦٥ = الحديث رقم ١٦٥ من كتاب فضائل الصحابة في صحيح مسلم .

ن صيام ٧٨ = الباب الثامن والسبعون من كتاب الصيام في سنن النسائي .

وقد ذكر في أول المجلد السابع بعض التنبيهات والاصطلاحات وإليك نصها:
أولاً - أوردنا الفعل ثم الاسم لكل مادة بمرعاة الترتيب حسب تسلسل الاشتقاق وتنوع المعنى طبقاً لما هو مقرر في علمي الصرف والنحو .
ثانياً - أوردنا الحديث واتبعناه بالمكان الذي يوجد فيه لفظه ، والأماكن الأخرى باعتبار المعنى فقط .

- قد يوجد تفاوت بين أرقام الأبواب والأحاديث المضبوطة في هذا الكتاب وبين الترتيب الموجود في بعض النصوص المطبوعة .

- لم يؤخذ من الموطأ سوى الحديث وحده ، دون ما ذهب إليه مالك وغيره من أهل الأثر والفقهاء .

- لم يؤخذ من صحيح مسلم ما كان إسناداً فقط .

وهذا مثال تطبيقي قمت بالكشف عنه بنفسي وهو حديث ثلاث من

كُنْ فيه وجد حلاوة الإيمان أن يكون الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما ،
وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله ، وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن
يقذف في النار ، هذا لفظ البخاري .

وعدد كلمات هذا الحديث / ٣٤ / كلمة بما فيها الحروف ، وقد قمت
بالمراجعة على جميع كلماته فظهرت عندي النتيجة التالية :

١ - ذُكرت مواضع الحديث في / ١٢ / كلمة من كلماته .

٢ - أُحيل على مواد أخرى في / ٢ / كلمتين من كلماته .

٣ - لم يُذكر الحديث أبداً في / ٢٠ / كلمة من كلماته لعدم وجود
تلك المواد ، إما لأن كلماتها حروف أو ما شابهها أو لأنها أفعال
أو كلمات يكثر تداولها .

وإليك هذه النتيجة مفصلة في هذا المثال :

١ - ثلاث : (٢٩٦ / ١) م إيمان ، ٦٧ ، خ إيمان ، ٩ ، ١٤ ،
إكرام ١ .

٢ - مَنْ :

٣ - كُنْ :

٤ - فيه :

• - وجد : (١٤١ / ٧) ن إيمان ، ٢ ، ٣ .

(١) الأرقام التي بين القوسين هي من عندي ، وتشير إلى رقم الجزء ورقم الصفحة
من المعجم .

٦ - حلاوة : (٥٠٥ / ١) [راجع آمن] .

٧ - الإيمان : (١١٠ / ١) خ إيمان ، ٩ ، ١٤ ، إكرام ١ ، أدب ٤٢ ،
م إيمان ٦٦ ، ن إيمان ٢-٤ ، جه فتن ٢٣ ، حم ٣ ، ١٠٣ ،
١١٤ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ٢٣٠ ، ٢٤٨ ، ٢٧٥ ، ٢٨٨ .

٨ - أن :

٩ - يكون :

١٠ - الله : (٨٠ / ١) م إيمان ٦٦ ، ٦٧ ، خ إيمان ٩ ، ١٤ ، حم ١١ ،

١١ - ورسوله : (٢٥٨ / ٢) [راجع أحب] .

١٢ - أحبَّ : (٤١٠ / ١) ن إيمان ٢-٤ ، جه فتن ٢٣ ، حم ١١ ،

كما يوجد في الصفحة نفسها : م إيمان ٦٦ ، ٦٧ ، خ إيمان ٩ ، ١٤ ، ت
إيمان ١٠ .

١٣ - إليه :

١٤ - مَنَّا :

١٥ - سواهما : (٤٣ / ٣) حم ١١ ،

١٦ - وأن :

١٧ - يجب : (٤٠٧ / ١) خ إيمان ٩ ، أدب ٤٢ ، م إيمان ٦٦ ، ت إيمان
١٠ ، حم ٣ ، ١٠٣ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٥٠ ، ١٥٦ ،
٢٣٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٨ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٨ ، ٢٨٨ .

١٨ - المرء :

١٩ - لا :

٢٠ - لا يجبه : (٤٠٦ / ١) خ إيمان ١٤ ، م إيمان ٦٧ ، ت إيمان ١٠ ،
ن إيمان ٢-٤ ، ج ه فتن ٢٣ حم ٢ ، ٢٩٨ ، ٥٢٠ ،
٥ ، ١٤٥ ، ١٧٣ ، ٣ ، ٤٣٠ .

٢١ - إلا :

٢٢ - لله :

٢٣ - وأن :

٢٤ - يكره :

٢٥ - أف :

٢٦ - يعود : (٤١١ / ٤) خ إيمان ٩ ، ١٤ ، م إيمان ٦٦ ، حم ٣ ،
١٠٣ ، ٢٠٧ ، ٢٤٨ ، ٢٧٨ .

٢٧ - في :

٢٨ - الكفر : (٣٧ / ٦) خ أدب ٤٢ ، م إيمان ٦٧ ، ن إيمان ٣ ، ج ه
فتن ٢٣ ، و ، خ إيمان ٩ ، ١٤ ، إكراه ١ ، م إيمان ٦٦ ،
ت إيمان ١٠ ، حم ٣ ، ١٠٣ .

٢٩ - كما :

٣٠ - يكره :

٣١ - أن :

٣٢ - يقذف : (٣٣١ / ٥) خ إيمان ٩ ، أدب ٤٢ ، إكراه ١ ، م
إيمان ٦٦ ، ت إيمان ١٠ ، ن إيمان ٣ حم ٣ ، ٧٤ ،
٢٧ ، ٢٣٠ ، ٢٤٨ ، ٢٧٨ ، ٢٨٨ .

٣٣ - في :

٣٤ - النار : (٣٢ / ٧) خ إيمان ٩ ، ١٤ ، م إيمان ٦٦ ، ن إيمان ٤

ويلاحظ أنه أحياناً يبدأ بذكر البخاري وأحياناً يبدأ بذكر غيره ،
وذلك حسب اللفظ الذي أورده حتى يطابق أول مصدر يذكره ، ثم يذكر
باقي المصادر التي لا يشترط فيها المطابقة باللفظ وإنما يكفي المطابقة بالمعنى .

كما يلاحظ أنه يشير في بعض كلمات الحديث إلى مصادر قد لا يشير
إليها في بعض الكلمات الأخرى ، ومرد ذلك إلى الجملة التي يأتي بها في المعجم
من هذا الحديث ، فقد تكون في بعض المصادر دون الأخرى .

وأخيراً فإن الكتاب جيد في بابه وإن لم يبلغ درجة الكمال فإن
الملاحظات التي يمكن ملاحظتها عليه تتمتع بجانب الفوائد الكبيرة التي يستفيدها
المراجع وعلى رأسها توفير الكثير في الوقت ، والوقت ثمين جداً لا سيما على
الباحث الذي يعوزه معرفة كثير من الأحاديث دائماً . والحكمة خالة المؤمن أنى
وجدها التقطها ، ثم إن موضوع الكتاب موضوع فهرسة ألفاظ الأحاديث
محسورة معروفة ، فلا مجال فيه للدس أو النمز كالموضوعات الفكرية أو
الاستنتاجية ، فلا حرج من الاستفادة من هذا الكتاب وإن سبق إلى ترتيبه
جماعة غير مسلمين لحاجتهم الماسة إلى تلك الفهرسة في دراساتهم الاستشراقية
ولم يقصدوا بتصنيفه أن يقدموا خدمة للمسلمين - والله أعلم - بقرينة أنهم لم

يطبعوا من الكتاب هذا - مع ضخامته وكثرة تكاليفه وحاجة الناس إليه - سوى خمائة نسخة بحيث لا يستطيع شراءه إلا قليل من الناس ، إن كان يكفي لذلك القليل ، لكن جرى الله من قام بتصويره وإكثار نسخته حتى تعم فائدته .

ملاحظات على الكتب التي تناولها المعجم بالفهرس :

من المعلوم أن المؤلفين رقموا الأبواب في جميع المصادر المفهرسة ما عدا مسند أحمد ، كما رقموا أحاديث صحيح مسلم وموطأ مالك ، كما أشاروا إلى أرقام الأجزاء والصفحات في مسند أحمد . فما هي الطبعات الموافقة لتلك الترقيات يا ترى ؟

ومن المعلوم أن المرحوم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي قد انضم إلى المستشرقين في إخراج هذا المعجم ، وقد عرف أن كثيراً من الكتب المطبوعة يصعب الاهتداء إلى موضع الحديث فيها لأنها غير مرقمة الأبواب أو الأحاديث لذلك قام بإخراج بعض هذه الكتب مرتبة مبوبة مرقمة بما يتناسب وطريقة المعجم . لكن عاجلته المنية ولم يتيسر له إخراج جميع هذه الكتب ، وما أدري إن كان قد سودها ولم تطبع بعد أو لم يعدها ألته ، فمن الكتب التي أخرجها على ما وصفت :

١ - صحيح مسلم :

فقد أخرجه في أربعة مجلدات ورقم أحاديثه ، وأعمل الأحاديث التي تشتمل على الإسناد فقط من الترقيم كما فعل أصحاب المعجم ، وألحق بالكتاب مجلداً خامساً اشتمل على فهرس في غاية الأهمية والفائدة ، وهي فهرس لم يزود

بها كتاب من كتب السنة من قبل ، فجزاه الله عن المسلمين خيراً وأجزل مشوبته .

٢ - سنن ابن ماجه :

فقد رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه ، بما يطابق المعجم المفهرس ، وأخرجه في حلة قشبية وألحق به فهرس مفيدة جداً وتكلم على بعض أحاديثه وشرح الغريب فيها . والكتاب مطبوع في مجلدين .

٣ - موطأ مالك :

كذلك رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه ، وخرج أحاديثه ، وتكلم على بعضها ، وشرح غريب ألفاظه ، وألحق به فهرس مفيدة .

٤ - سنن الترمذي (جامع الترمذي) :

فقد قام بإخراج الجزء الثالث منه ، وقد صدر الكتاب في خمسة أجزاء حقق الأول والثاني الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ، وحقق هو الثالث فقط ، وحقق الباقي وهما الرابع والخامس الشيخ إبراهيم عطوة عوض ، وهذه الطبعة بجميع أجزائها توافق ما يشير إليه المعجم المذكور .

٥ - صحيح البخاري :

كذلك رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أرقام أطراف الأحاديث المكررة لكن لم يطبع المتن وحده على هذا الشكل وإنما طبع مع شرحه فتح الباري للحافظ ابن حجر ، بالطبعة السلفية بالقاهرة ، وهي الطبعة التي أشرف

على تحقيق الجزء الأول والثاني فضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز .

٦ - أما سنن النسائي وسنن أبي داود :

فلم يتيسر له الاشتغال بها لكن عليك بالنسبة لسنن النسائي بالطبعة التي طبعها مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م بمصر فانها مقاربة وإن لم يكن فيها ترقيم للكتب أو الأبواب ، فعليك بالمد ، أو ترقيم أبواب نسختك ليسهل عليك إخراج الحديث منها بسهولة ، وهي مطبوعة في ثمانية أجزاء صغيرة ، وطبع مع المتن « زهر الربى على المجتبى » للسيوطي . مع تعليقات مقتبسة من حاشية السيدي .

٧ - وأما سنن أبي داود :

فعليك بالطبعة التي حققها الشيخ محي الدين عبد الحميد المطبوعة بمصر ، كذلك فإن هذه الطبعة غير مرقمة الأبواب ، فعليك بالمد أو ترقيم أبواب نسختك .

٨ - وأما مسند الدارمي :

(سنن الدارمي) فقد قام بطبعه وتخرجه وترقيم كتبه وأبوابه وأحاديثه السيد عبد الله هاشم يماني للدني ، وطبعه لدى شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م فجزاه الله عن المسلمين خيراً .

٩ - وأما مسند أحمد بن حنبل :

فإن أرقام الأجزاء والصفحات التي يشير إليها أصحاب المعجم هي أرقام الطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣١٣ هـ وقد صورت هذه الطبعة سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م دار صادر والمكتب الإسلامي ببيروت والطبعة في ستة مجلدات .

وقد ألحق مصنفو هذا المعجم به فهرس للأماكن والأعلام ، وأشاروا

إلى ذلك أثناء الكلام على بعض الألفاظ ، لكن هذه الفهارس لم تطبع مع الكتاب ، ولا أعلم أنها طبعت .

هذا ويوجد عدد من المؤلفات والمفاتيح والفهارس يمكن الاستفادة منها في هذه الطريقة ، طبع بعضها ، ولم يتيسر طبع بعضها الآخر ، فمن هذه المؤلفات :

١ - فهرست لألفاظ جامع الترمذي . على طريقة المعجم الفهرس لألفاظ الحديث النبوي (للبيك) وقد طبع مع جامع الترمذي الذي طبع في حمص ، بتحقيق الشيخ عزة عبيد الدعاس .

٢ - فهرست لألفاظ صحيح مسلم ، لمحمد فؤاد عبد الباقي ، وقد طبع مع صحيح مسلم الذي حققه محمد فؤاد عبد الباقي . وذلك في المجلد الخامس مع بقية فهرس صحيح مسلم .

٣ - فهرس متعددة للشيخ مصطفى البيومي لكثير من كتب السنة ، لكن لم يطبع منها شيء وبالأأسف . ولو طبعت لكان فيها خير كثير .

الفصل الرابع

الطريقة الرابعة

التفريق عن طريق معرفة موضوع الحديث

١ - من يلجأ الى هذه الطريقة ؟

يلجأ إلى هذه الطريقة من رُزق الذوق العلمي الذي يمكنه من تحديد موضوع الحديث . أو موضوع من موضوعاته إن كان الحديث يتعمق بأكثر من موضوع . أو من عنده الاطلاع الواسع ، وكثره الممارسة لمصنفات الحديث . ولا يقوى على تحديد موضوع الحديث كل شخص ، لاسيما في بعض الأحاديث التي لا يبدو موضوعها لكل من سمعها ، ومع ذلك فلا بد أن يسلكها الباحث عند الحاجة إليها ، وعدم وجود طريقة أخرى أسهل منها .

٢ - بماذا يستعان في هذه الطريقة ؟

يستعان في تخريج الحديث بناء على هذه الطريقة بالمصنفات الحديثية المرتبة على الأبواب والموضوعات ، وهي كثيرة ، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام ، وهي :

القسم الأول : المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها جميع أبواب الدين ، وهي أنواع ، وأشهرها (الجوامع - المستخرجات والمستدركات على الجوامع - الجاميع - الزوائد - كتاب مفتاح كنوز السنة) .

القسم الثاني : المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها أكثر أبواب الدين ، وهي أنواع ، وأشهرها : (السنن - المصنفات - الموطآت - المستخرجات على السنن) .

القسم الثالث : المصنفات المختصة باب من أبواب الدين ، أو جانب من جوانبه . وهي أنواع كثيرة ، أشهرها : (الأجزاء - الترغيب والترهيب - الزهد والفضائل والآداب والأخلاق - الأحكام - موضوعات خاصة - كتب الفنون الأخرى - كتب التخريج - الشروح الحديثية والتعليقات عليها) .

القسم الأول

وهو الذي شملت مصنفاته جميع أبواب الدين

هذا النوع من المصنفات الحديثية التي جمعها أصحابها ورتبوها على الأبواب ، قد شملت أبوابها جميع أبواب الدين ، فترى فيها أبواب الإيمان ، وأبواب الطهارة ، وأبواب العبادات ، والمعاملات ، والأنكحة ، والتاريخ ، والسير ، والمناقب ، والتفسير ، والآداب ، والمواظ ، وأخبار يوم القيامة ، وصفات الجنة والنار ، وأخبار الفتن والملاحم ، وأشراف الساعة ، وغير ذلك .

وقد تعددت أسماء هذا القسم من المصنفات ، وأشهرها ما يلي :

١ - الجوامع .

٢ - المستخرجات على الجوامع .

٣ - المستدركات على الجوامع .

٤ - الجاميع .

٥ - الزوائد .

٦ - كتاب مفتاح كنوز السنة .

وسأذكر نبذة عن كل تسمية من هذه التسميات ، وطريقة كل منها .

الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه [(١)] .

وقد رتبته مؤلفه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري على الأبواب ،
مفتتحاً بإياه بد « كتاب بدء الوحي » ، ثم « كتاب الإيمان » ، ثم « سرد كتب العلم
والطهارة وغيرها حتى انتهى بكتاب التوحيد » ، وبمجموع تلك الكتب / ٩٧ /
سبعة وتسعون كتاباً ، كل كتاب منها جزءاً إلى أبواب ، وتحت كل باب عدد
من الأحاديث .

وأرى من المناسب سرد أسماء جميع الكتب التي اشتمل عليها صحيح
البخاري على الترتيب نفسه الذي رتبته البخاري ، وذلك يرى الباحث المعادي
كيف أن كتب الجوامع قد شملت جميع أبواب الدين ، وإن كان هذا السرد
لا يحتاج إليه كثير من الباحثين .

رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب
١	بدء الوحي	٧	التيمم
٢	الإيمان	٨	الصلاة
٣	العلم	٩	مواقيت الصلاة
٤	الوضوء	١٠	الأذان
٥	الفضل	١١	الجمعة
٦	الحيض	١٢	الخوف

(١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٢ ، وذكر الحافظ ابن حجر في « هدي
الباري » ص ٨ أن اسمه « الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله
صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه » .

١ - الجوامع

الجوامع جمع « جامع » ، والجامع في اصطلاح المحدثين كل كتاب حديثي
يوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها من العقائد والأحكام والرفق
وآداب الأكل والشرب والسفر والمقام ، وما يتعلق بالتفسير والتاريخ والسياسة
والفتن والمناب والمثالب وغير ذلك .

وأشهر الجوامع هي : الجامع الصحيح للبخاري - الجامع الصحيح
لمسلم - جامع عبد الرزاق (١) - جامع الثوري - جامع ابن عيينة - جامع
معمر - جامع الترمذي - وغيرها ، وسأصف الجامع الصحيح للبخاري ،
وأسرد كتبه ليكون مثلاً لوصف الجوامع .

الجامع الصحيح للبخاري

تسميته الكاملة :

الاسم الكامل لهذا الكتاب الذي سماه به مؤلفه هو [الجامع المسند

(١) وهو غير المصنف ، وهو جامع كبير .

رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب
١٣	العبيد	٣٢	فضل ليلة القدر
١٤	الوتر	٣٣	الاعتكاف
١٥	الاستسقاء	٣٤	اليوم
١٦	الكسوف	٣٥	السلم
١٧	سجود القرآن	٣٦	الشفعة
١٨	تقصير الصلاة	٣٧	الإجارة
١٩	التهجد	٣٨	الحوالات
٢٠	الصلاة في مسجد مكة والمدينة	٣٩	الكفالة
٢١	العمل في الصلاة	٤٠	الوكالة
٢٢	السهو	٤١	الحرق والمزارعة
٢٣	الجنائز	٤٢	الشرب والمساقاة
٢٤	الزكاة	٤٣	الاستقراض وأداء الديون
٢٥	الحج	٤٤	الخصومات
٢٦	العمرة	٤٥	القطعة
٢٧	المُحَصَّر	٤٦	المظالم والغصب
٢٨	جزاء الصيد	٤٧	الشركة
٢٩	فضائل المدينة	٤٨	الرهن
٣٠	الصوم	٤٩	العتق
٣١	صلاة التراويح	٥٠	المكاتب

رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب
٥١	الهبة	٧٠	الأطعمة
٥٢	الشهادات	٧١	المعينة
٥٣	الصلح	٧٢	الذبايح والصيد
٥٤	الشروط	٧٣	الأضاحي
٥٥	الوصايا	٧٤	الأشربة
٥٦	الحمد والسيّر	٧٥	المرضى
٥٧	فرض الخمس	٧٦	الطب
٥٨	الجزية	٧٧	اللباس
٥٩	بدء الخلق	٧٨	الأدب
٦٠	الأنبياء	٧٩	الاستئذان
٦١	المناقب	٨٠	الدعوات
٦٢	فضائل أصحاب النبي	٨١	الرفاق
٦٣	مناقب الأنصار	٨٢	القدر
٦٤	المفازي	٨٣	الأيمن والنذور
٦٥	تفسير القرآن	٨٤	الكفارات
٦٦	فضائل القرآن	٨٥	الفرائض
٦٧	الزكاح	٨٦	الحدود
٦٨	الطلاق	٨٧	الديات
٦٩	النفقات	٨٨	استنابة المرتدين

رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب
٨٩	الإكراه	٩٤	التمني
٩٠	الحيل	٩٥	أخبار الآحاد
٩١	تصوير الرؤيا	٩٦	الاعتصام بالكتاب والسنة
٩٢	الفن	٩٧	التوحيد
٩٣	الأحكام		

٢ - المستخرجات على الجوامع

معنى المستخرج :

المستخرجات جمع « مُسْتَخْرَج » والمستخرج عند الحديثين هو « أن يأتي المصنّف المستخرج إلى كتاب من كتب الحديث فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب ، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه ولو في الصحابي ، وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب ، إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة. وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد لها سنداً يرتضيه ، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب ، (١) .

(١) انظر تدريب الراوي للسيوطي ج ١ - ص ١١٢

موافقة المستخرج للكتاب المخرج عليه في الترتيب والتبويب :

بما أن المستخرج يتفق مع الكتاب المخرج عليه في الترتيب والأبواب ، لذا فإن موضوع المستخرجات على الجوامع هو موضوع الجوامع ذاتها من حيث الترتيب وعدد الكتب والأبواب ، وبالتالي فإن طريق المراجعة فيها هي طريقة المراجعة والبحث في الجوامع عينها .

لكن ينبغي التنبيه إلى أن المستخرجات على غير الجوامع - كالستخرجات على كتب السنن أو غيرها - وذلك مثل مستخرج قلم بن أصبغ على سنن أبي داود ، ومستخرج أبي نعيم الأصفهاني على كتاب التوحيد لابن خزيمة ، ليست كالستخرجات على الجوامع ، وإنما هي مثل الكتب المخرّجة عليها من أنواع المصنفات الأخرى .

عدد المستخرجات على الصحيحين :

هناك مستخرجات كثيرة على عدد من أنواع المصنفات الحديثية ، لكن المستخرجات على الصحيحين معاً أو على أحدها ، كان لها النصيب الأكبر من تلك المستخرجات ، فقد زاد عدد المستخرجات على كل من الصحيحين على عشرة مستخرجات (١) ، وهذا لمزيد العناية من علماء الحديث بالصحيحين ، ومن هذه المستخرجات :

على البخاري : مستخرج الاسماعيلي (- ٣٧١ هـ) ومستخرج الفطريفي (- ٣٧٧ هـ) ومستخرج ابن أبي ذهل (- ٣٧٨ هـ) .

(١) انظر الرسالة السطرفة بين ص ٢٦ - ٣٢

على مسلم : مستخرج أبي عتوانة الاسفراييني (- ٣١٠ هـ)
ومستخرج الحيري (- ٣١١ هـ) ومستخرج أبي حامد
المروزي (- ٣٥٥ هـ) .

عليها معاً : مستخرج أبي نعيم الأصبهاني (- ٤٣٠ هـ) مستخرج
ابن الأخرم (- ٣٤٤ هـ) ومستخرج أبي بكر
البرقاني (- ٤٢٥ هـ) .

٣ - المستدرجات على المجموع

معنى المستدرج :

المستدرجات جمع « مُسْتَدْرَك » والمستدرك هو : كل كتاب جمع فيه
مؤلفه الأحاديث التي استدركها على كتاب آخر مما فاته على شرطه ، مثل
« المستدرك على الصحيحين » لأبي عبد الله الحاكم (- ٤٠٥ هـ) .

ترتيب مستدرج الحاكم :

وقد رتب الحاكم مستدركه على الأبواب ، واتباع في ذلك أصل الترتيب
الذي اتبعه البخاري ومسلم في صحيحهما .

وقد ذكر الحاكم في هذا المستدرك ثلاثة أنواع من الأحاديث وهي :

١ - الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما
ولم يخرجها .

٢ - الأحاديث الصحيحة عنده وإن لم تكن على شرطها أو شرط واحد

منها . وهي التي يعبر عنها بأنها « صحيحة الاسناد » .

٣ - وذكر أحاديث لم تصح عنده ، لكنه نبه عليها .

وهو متساهل في تصحيح الأحاديث ، فبني الترتيب في اعتياد تصحيحه
والبحث ، لكن الحافظ الذهبي تتبعه فأقره على تصحيح بعضها . وخالفه في
البعض الآخر ، لكنه سكت عن أشياء منها . فهذه تحتاج إلى تتبع وبحث (١) .
وقد طبع الكتاب في الهند في أربعة مجلدات كبيرة . ومعه تعليقات
الذهبي باسم « تلخيص المستدرك » لكن الطبعة فيها من الاغلاط والدقظ
والتقديم والتأخير الذي الكثير .

٤ - المجموع

أ - المقصود بالمجموع :

المجموع جمع « مَجْمَع » والمقصود بالتجمع كل كتاب جمع فيه مؤلفه
أحاديث عدة مصنفات ، ورتبه على ترتيب تلك المصنفات التي جمعها فيه .

ب - أمثلة :

هناك كتب كثيرة جمعت بين عدد من المصنفات الحديثية وأشهر هذه
الكتب هي :

(١) يقوم أخونا العلامة المحقق الدكتور محمود الميرة منذ فترة بتتبع الأحاديث التي سكت
عنها الذهبي ويعطي حكمه عليها ، كما يحقق المستدرك ذاته على عدد من النسخ
المخطوطة ، وينوي إخراج هذا الكتاب الجليل مخدمًا بشكل يليق به . فنسأل الله
تعالى له التوفيق والداد والاسراع في إخراجها ، ويومئذ يفرح الباحثون .

١ - الجمع بين الصحيحين للصائغاني الحسن بن محمد (- ٦٥٠ هـ)
المسمى مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية .

٢ - الجمع بين الصحيحين أيضاً لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح
الحميري (- ٤٨٨ هـ) .

٣ - الجمع بين الأصول الستة (١) لأبي الحسن رزين بن معاوية الأندلسي
(- ٥٣٥ هـ) وهو المسمى بـ « التجريد للصحاح والسنن » .

٤ - الجمع بين الأصول الستة ، وهو المسمى « جامع الأصول من أحاديث
الرسول » لأبي السماعات المعروف بابن الأثير (- ٦٠٦ هـ) .

٥ - جمع الفوائد من جامع الأصول وجمع الزوائد ، لمحمد بن محمد بن
سليمان المغربي (- ١٠٩٤ هـ) اشتمل هذا الكتاب على أحاديث
أربعة عشر مصنفاً حديثاً وهي : الصحيحان والموطأ والسنن
الأربعة ومسند الدارمي ومسند أحمد ومسند أبي يعلى ومسند البزار
ومعاجم الطبراني الثلاثة .

فهذه المصنفات وأمثالها مرتبة على الأبواب كترتيب الجوامع (٢) ،
وبإمكان المراجع فيها أن يحدد موضوع الحديث ، ثم ينظر في ذلك
الموضوع من هذه الكتب .

(١) يعني الصحيحين ، وموطأ مالك ، وسنن الترمذي وأبي داود والنسائي .
(٢) يختلف كتاب « جامع الأصول من أحاديث الرسول » في ترتيبه عن ترتيب كتب
« الجوامع » في أنه وإن رتب الأحاديث على الأبواب ، لكنه رتب أسماء
الأبواب على أحرف المعجم ، ولم يرتب الأبواب على ترتيب كتب الفقه .

٥ - الزوائد :

أ - المقصود بالزوائد :

المقصود بالزوائد : المصنفات التي يجمع فيها مؤلفها الأحاديث الزائدة في
بعض الكتب عن الأحاديث الموجودة في كتب أخرى .

وتوضيح ذلك أنه لو قلنا إن كتاب « زوائد ابن ماجه » على الأصل - ول
الحسنة ، أي الكتاب الذي يشتمل على الأحاديث التي أخرجها ابن ماجه في
سننه ولم يخرجها أصحاب الكتب الحسنة . أما الأحاديث التي شاركهم في
إخراجها فلا يذكرها كتاب الزوائد هذا .

ب - أمثلة لكتب الزوائد :

١ - مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ، لأبي العباس أحمد بن محمد
البوصيري (- ٨٤٠ هـ) وهو كتاب يشتمل على زوائد سنن ابن
ماجه على الكتب الحسنة (١) الأصول .

٢ - فوائد المنتقى لزوائد البيهقي ، للبوصيري أيضاً .

وهي زوائد سنن البيهقي الكبرى على الكتب الستة .

٣ - إتحاف السادة المتهرة بالخيرة بزوائد المسانيد العشرة . للبوصيري
أيضاً . وهي زوائد [مسند أبي داود الطيالسي - ومسند الحميري -
ومسند مسدد بن مسرهد - ومسند محمد بن يحيى المدني -
ومسند إسحق بن راهويه - ومسند أبي بكر بن أبي شيبة -
ومسند أحمد بن منيع - ومسند عبد بن حميد - ومسند الحارث

(١) وهي صحيح البخاري وصحيح مسلم وسنن الترمذي وأبي داود والنسائي

ابن محمد بن أبي أسامة - ومسند أبي يعلّى الموصلي [على
الكتب الستة .

٤ - المطالب العالي بزوائد المسانيد الثمانية . للحافظ أحمد بن علي بن
حجر المسقلاني (- ٨٥٢) وهي زوائد المسانيد المشرقة السابقة
ما عدا مسند أبي يعلّى الموصلي ، ومسند إسحق بن راهوية (١)
على الكتب الستة ومسند أحمد ، إلا أنه تتبع ما فات الهيثمي في
« مجمع الزوائد » من زوائد أبي يعلّى ، كما ذكر زوائد تصف مسند
إسحق بن راهوية الذي حصل عليه .

٥ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد . للحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي
(- ٨٠٧ هـ) وهي زوائد [مسند أحمد - ومسند أبي يعلّى
الموصلي - ومسند أبي بكر البرقار - ومماجم العبراني الثلاثة ،
الكبير والأوسط والصغير] على الكتب الستة (٢) .

٦ - كتاب مفتاح كنوز السنة

هذا الكتاب يعتبر فهرساً حديثاً مرتباً على الموضوعات ، وإليك وصفاً
كاملاً له ، وبيان طريقة تصنيفه .
هو كتاب صنّفه ورتبه المستشرق الهولندي الدكتور آرند جاتن*
فينسينك المتوفى سنة ١٩٣٩ م .

(١) وقد طبع الكتاب بدولة الكويت على ثقة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ؛
وحققه الشيخ العلامة حبيب الرحمن الأعظمي ، وصدر في أربعة مجلدات وذلك سنة
١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .

(٢) وقد طبع الكتاب في القاهرة - ونشرته مكتبة القدسي لصاحبها حسام الدين القدسي
آتاه الله وذلك سنة ٣٥٢ هـ في عشرة مجلدات . ويتنون بالكتب الستة في كتب
الزوائد ، الصحيحين والسفن الاربعة .

A, J, WENSINCK صنّفه باللغة الانكليزية . تم نقله إلى اللغة العربية
مع تصحيح أخطائه ومقابلة نصوصه وتحقيقها ونشره المرحوم الأستاذ محمد فؤاد
عبد الباقي ، وكان نشره باللغة العربية لأول مرة عام ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣ م ،
وهذا الكتاب جعله مؤلفه فهرساً لأربعة عشر كتاباً من مشاهير كتب السنة
وأهماتها . ودليلاً على ما في تلك الكتب من الأحاديث ، وهذه الكتب هي :

- | | |
|----------------------------|--------------------|
| ١ - صحيح البخاري | ٢ - صحيح مسلم |
| ٣ - سنن أبي داود | ٤ - جامع الترمذي |
| ٥ - سنن النسائي | ٦ - سنن ابن ماجه |
| ٧ - موطأ مالك | ٨ - مسند أحمد |
| ٩ - مسند أبي داود الطيالسي | ١٠ - سنن الدارمي |
| ١١ - مسند زيد بن علي | ١٢ - سيرة ابن هشام |
| ١٣ - مغازي الواقدي | ١٤ - طبقات ابن سعد |

وقد بقي المستشرق المذكور - وهو أستاذ اللغات السامية في جامعة
ليدن - في تأليفه وترتيبه عشر سنين . كما أن المترجم له استغرق أربع
سنوات في ترجمته وتصحيحه (١) .

أما طريقة ترتيب مواد الكتاب فقد بيّنها المرحوم الأستاذ أحمد محمد
شاكر في مقدمته التعريفية بالكتاب فقال :

« وقد رتب الأستاذ ونسبك كتابه على المعاني والمبادئ العلمية والأعلام
التاريخية وقسم كل معنى أو ترجمة إلى الموضوعات التفصيلية المتعلقة بذلك ، ثم
رتب عناوين الكتاب على حروف المعجم ، واجتهد في جمع ما يتعلق بكل مسألة

(١) انظر المقدمة التعريفية بالكتاب ص ٨

من الأحاديث والآثار الواردة في هذه الكتب (١) .

فهذا الوصف لطريقة ترتيب الكتاب توضح أن طريقة ترتيب الكتاب وفهرسته إنما هي أولاً على الموضوعات والمعاني وليست على الألفاظ والمباني ، ثم يترتب تلك الموضوعات والمعاني على نسق حروف المعجم بالنسبة لألفاظها ، فهو إذن معجم للموضوعات ، وتحت تلك الموضوعات فقرات تفصيلية تتوافق بكل موضوع ، وتحت كل فقرة من فقرات الموضوع يجمع المؤلف ما يمكن جمعه من الأحاديث والآثار التي تتعلق بتلك الفقرة مما هو موجود في الكتب الأربعة عشر المذكورة .

وقال السيد محمد رشيد رضا رحمه الله تعالى في مقدمته التعريفية بالكتاب في بيان موضوع الكتاب وطريقته ما يلي :

« موضوع هذا الكتاب دلالة القارئ على ما أودع في كتب الصحاح والسنن والمسانيد والسير والطبقات والمغازي - المدينة في أوله - من الأحاديث والآثار والمناقب بالصفة التي شرحها ، فهو لا يدل على مواضع الأحاديث التي تحفظها أو تحفظ أوائلها في تلك الكتب كفتح أحاديث الصحيحين (٢) ، وإنما يدل على ما ورد فيها من كل موضوع براجمة أخص كلمة به تدل على أصل الموضوع . ثم ما يليها من فروعها (٣) » .

وترتيب الكتاب على هذه الطريقة (طريقة الموضوعات) مفيد جداً ، وميزة هذه الطريقة في الترتيب ، عن طريقة الترتيب على أول لفظ من ألفاظ

الحديث ، أو أي لفظ من ألفاظه في أنها تدل على الأحاديث الواردة في الموضوع الذي تريد البحث عنه ولو كنت لا تحفظها أو لا تحفظ شيئاً من ألفاظها ، على حين أن طريقة الترتيب على لفظ من ألفاظ الحديث يحتاج أن يكون الباحث حافظاً أول لفظ من الحديث أو أي لفظ من ألفاظه ، وقد لا يكون حافظاً شيئاً من ألفاظه ، على أن لكل من الطريقتين ميزة تميز بها عن الأخرى .

أما طريقة الدلالة على مواضع الأحاديث في الكتب الأربعة عشر فهي كما يلي :

١ - بذكر رقم الباب في كل من صحيح البخاري وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي ، وذلك بعد ذكر الكتاب برمز (ك) وذكر الرقم المتسلسل لذلك الكتاب حسب وروده في ذلك المصنف .

٢ - بذكر رقم الحديث في كل من صحيح مسلم وموطأ مالك ومسندي زيد بن علي وأبي داود الطيالسي ، بعد ذكر الكتاب بالنسبة لصحيح مسلم وموطأ مالك ، فقط .

٣ - بذكر رقم الصفحات في كل من مسند أحمد بن حنبل وطبقات ابن سعد وسيرة ابن هشام ومغازي الواقدي ، بعد ذكر رقم الجزء كتابة بالنسبة لمسند أحمد ، وذكر الجزء ورقه والقسم بالنسبة لطبقات ابن سعد .

هذا وقد كتب على الصفحة الأولى من النسخة المطبوعة باللغة العربية من الكتاب النص التالي :

-
- (١) انظر مفتاح كنوز السنة - التعريف بالكتاب للأستاذ أحمد محمد شاكر ص ٨
(٢) كتاب مفتاح الصحيحين لمحمد الشريف بن مصطفى التوقادي ، وهو معجم مفهرس لأحاديث الصحيحين على أحرف المعجم بالنسبة لأول لفظ من الحديث . وقد مر ذكره
(٣) انظر مقدمة الكتاب للشيخ السيد محمد رشيد رضا ص : ز - ش .

« مفتاح كنوز السنة : هو معجم مفهرس عام تفصيلي ، وُضع للكشف عن الأحاديث النبوية الشريفة المدونة في كتب الأئمة الأربعة عشر الشهيرة ، وذلك بالدلالة على موضع كل حديث في صحيح البخاري وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي ببيان رقم الباب . وفي صحيح مسلم وموطأ مالك ومسندي زيد بن علي وأبي داود الطيالسي ببيان رقم الحديث ، وفي مسند أحمد بن حنبل وطبقات ابن سعد وسيرة ابن هشام ومغازي الواقدي ببيان رقم الصفحات . مما يمكن الباحث من الوقوف على الحديث المطلوب بغير عناء (١) »

أما الرموز التي استعملها المؤلف في الكتاب فهي ثلاثة وعشرون رمزاً . وهذه هي تلك الرموز وبيان اراد منها كما جاء في ص أ من مقدمة الكتاب .

بخ = صحيح البخاري ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أبواب .
 مس = صحيح مسلم ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أحاديث .
 بد = سنن أبي داود ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أبواب .
 تر = سنن الترمذي ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أبواب .
 نس = سنن النسائي ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أبواب .
 مج = سنن ابن ماجه ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أبواب .
 مي = سنن الدارمي ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أبواب .
 ما = موطأ مالك ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أحاديث .

(١) انظر الصفحة الأولى من النسخة المطبوعة للكتاب .

ز = مسند زيد بن علي ، أحاديثه معدودة ، والرقم يدل على الحديث .
 عد = طبقات ابن سعد ، مقسم إلى أجزاء ، وبعض الأجزاء إلى أقسام ، والرقم يدل على الصفحة .

حم = مسند أحمد بن حنبل ، مقسم إلى أجزاء ، والرقم يدل على الصفحة من الجزء .

ط = مسند الطيالسي ، أحاديثه معدودة ، والرقم يدل على الحديث .
 هش = سيرة ابن هشام ، الرقم يدل على الصفحة .

قد = مغازي الواقدي ، الرقم يدل على الصفحة .

ك = كتاب . ب = باب . ح = حديث . ص = صفحة .

ج = جزء . ق = قسم . قا = قابل ما قبلها بما بعدها . م م م = فوق العدد من جهة اليسار تدل على أن الحديث مكرر مرات .
 الرقم الصغير فوق العدد من جهة اليسار يدل على أن الحديث مكرر بقدره في الصفحة أو في الباب .

وهذا نموذج من الكتاب ثم حل رموز هذا النموذج :

جاء في صفحة / ٤٦ / العمود الثاني مادة « الأصابع » ، ثم جاء تحت هذا العنوان الفقرة الآتية وهي « الإشارة بالأصبع في الصلاة » ، ثم جاء تحت هذه الفقرة ما يلي :

١ - مس - ك ١٥ ح ١٤٧

٢ - بد - ك ١١ ب ٥٦

٣ - تر - ك ٤٥ ب ١٠٤

٤ - نس - ك ١٢ ب ٧٩

ك ١٣ ب ٣٠ و ٣٦ - ٣٩

٥ - مج - ك ٥ ب ٢٧

٦ - مي - ك ٢ ب ٨٣ و ٩٢ .

٧ - حم - أول ص ٣٣٩ ؛ ثان ص ١١٩ ، ثالث ص ٤٧٠ ، رابع ص ٢٣١٦ و ٢٣١٨ و ٣١٩ ، خامس ص ٢٩٧ .

٨ - ط - ح ٧٨٥ .

أما حل تلك الرموز وبيان المراد منها فهو كما يلي :

١ - صحيح مسلم - كتاب الحج - حديث رقم ١٤٧

٢ - سنن أبي داود - كتاب المناسك - باب ٥٦

٣ - سنن الترمذي - كتاب الدعوات - باب ١٠٤

٤ - سنن النسائي - كتاب التطبيق باب ٧٩ وكتاب السهو باب ٣٠ و ٣٦ إلى باب ٣٩ .

٥ - سنن ابن ماجه - كتاب الإقامة - باب ٢٧

٦ - سنن الدارمي - كتاب الوضوء - باب ٨٣ و ٩٢ .

٧ - مسند أحمد - الجزء الأول صفحة ٣٣٩ ، الجزء الثاني صفحة

١١٩ الجزء الثالث صفحة ٤٧٠ الجزء الرابع صفحة

٣١٦ مكرراً مرتين في هذه الصفحة ، وكذلك في

صفحة ٣١٨ مكرراً مرتين في هذه الصفحة وكذلك

في صفحة ٣١٩ والجزء الخامس صفحة ٢٩٧ .

٨ - مسند الطيالسي - حديث رقم ٧٨٥

أما معرفة أسماء الكتب من خلال الأرقام فقد عمل المترجم مفتاحاً للكتاب في أوله ، ذكر فيه أسماء الكتب الموجودة في الكتب الستة وسنن الدارمي وموطأ مالك مع ذكر رقم كل كتاب بجانبه مع بيان عدد أبواب كل كتاب منها إلا في صحيح مسلم وموطأ مالك فإنه بين عدد أحاديث كل كتاب ، فعليك بالرجوع إلى هذا المفتاح لمعرفة اسم الكتاب الذي يشير المؤلف إلى رقمه .
وأما الطبقات التي اعتمدها المؤلف في الكتب الأربعة عشر فهي .

١ - صحيح البخاري : طبعه ليدن سنة ١٨٦٢ - ١٨٦٨ م
و ١٩٠٧ - ١٩٠٨ م .

٢ - صحيح مسلم : طبعه بولاق سنة ١٢٩٠ هـ

٣ - سنن أبي داود : طبعة القاهرة سنة ١٢٨٠ هـ

٤ - جامع الترمذي : طبعة بولاق سنة ١٢٩٢ هـ

٥ - سنن النسائي : طبعة القاهرة سنة ١٣١٢ هـ

٦ - سنن ابن ماجه : طبعة القاهرة سنة ١٣١٣ هـ

٧ - سنن الدارمي : طبعة دهلي سنة ١٣٣٧ هـ

٨ - الموطأ : طبعة القاهرة سنة ١٢٧٩ هـ

٩ - مسند أحمد : طبعة القاهرة سنة ١٣١٣ هـ (المطبعة الميمنية)

١٠ - مسند الطيالسي : طبعة حيدر آباد سنة ١٣٢١ هـ

١١ - مسند زيد بن علي : طبعة ميلانو سنة ١٩١٩ م

١٢ - طبقات ابن سعد : طبعة ليدن سنة ١٩٠٤ - ١٩٠٨ م

١٣ - سيرة ابن هشام : طبعة غوتنغن سنة ١٨٥٩ - ١٨٦٠ م

١٤ - مغازي الواقدي : طبعة براين المترجمة سنة ١٨٨٢ م

وأكثر هذه الطبعات نادرة الآن ، بل في حكم المفقودة لذلك أحيل القارئ إلى طبعات الكتب التسعة الأولى التي هي موضوع المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، والتي بينها هناك عند الكلام على المعجم المذكور وبيان طبعات الكتب التي توافقه ، فإنها كذلك توافق فهرسة مفتاح كنوز السنة الذي نحن بصدد الكلام عليه الآن .

وأما بالنسبة للكتب الخمسة الباقية فإن تيسر له طبعة من الطباعات المذكورة التي اعتمدها المؤلف فيها ونعمت ، وإن لم يتيسر فعليه بطبعة مقاربة لتلك الطبعات ، ومع كثرة المراجعة يمكن أن يصل إلى طليته في المكان على وجه التقريب .

ملاحظة : كتب في نهاية المفتاح الذي عمله الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في أول كتاب مفتاح كنوز السنة ما يلي : « تنبيه : إذا لم يجد الباحث طليته في الباب المدلول عليه بالعدد فليقدمه باب أو باين أو ليتأخر عنه باب أو باين فانه لا بد ظافر بالذي يريد ، ومنشأ ذلك اختلاف عدد الأبواب باختلاف الطبعات . اللهم إلا في صحيح البخاري إذا ما رقيمت نسخته طبق النسخة المطبوعة في لندن . فإنها معدودة الكتب والأبواب .»

هذا وقد ذكر الأستاذ أحمد شاكر رحمه الله في مقدمته التبريفية بالكتاب أن المؤلف لم يفهرس الآراء الفقهية التي للمالك وغيره في الموطأ ، وإنما اقتصر على فهرسة الأحاديث فقط ، كما أنه لم يرقم الأسانيد المكررة التي

يذكرها مسلم في صحيحه لتقوية الحديث الأول في الباب الذي يورده كاملاً (١) وهذا العمل منه في هذا الكتاب هو الذي أتبعه أيضاً في فهرسة المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، لكن نبه على ذلك هناك صراحة .

وأخيراً فإن الكتاب مفيد المشتغل بالحديث جداً ، إذ يوفر عليه من الوقت ما لا يحظر بالبال ، ولا يقدر هذا الكتاب قدره إلا من عرفه واستفاد منه في البحث عن مواضع الأحاديث ، لا سيما للباحثين الذين يعدون بحوثاً علمية كرسائل التخصص « الماجستير والدكتوراه » في موضوع من الموضوعات التي لها صلة بالحديث الشريف وعلومه ، فإنه يفيد فائدة جلية ويجمع لهم ما يتعلق بموضوعهم من الأحاديث بشكل ليس له نظير في كتاب آخر ، بل يعطهم فقرات الموضوع ، وما ورد في تلك الفقرات من الأحاديث والآثار ، فهو على صغر حجمه أكثر فائدة في الدلالة على مواضع الأحاديث في الموضوع الواحد من كتاب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي على كبر حجمه وتقل حمله ، وإن كان لهذا الأخير ميزة على الأول من نواح أخرى .

هذا ويمتاز هذا الكتاب أيضاً عن كتاب المعجم المفهرس بذكره للأعلام ، وما ورد فيهم من الأحاديث والآثار وبيان سيرتهم في الكتب التي تولى فهرستها ، وهذه ميزة مهمة يتميز بها هذا الكتاب ، انظر على سبيل المثال ما يتعلق بترجمة عمر بن الخطاب من ص ٣٥٧ إلى ص ٣٦١ لترى الفقرات الكثيرة وما تحتها من الأحاديث والآثار والأخبار التي تتعلق بسيرته بحيث يستطيع من يريد إعداد بحث متكامل عن سيدنا عمر أن يأخذ مادته العلمية من دلالة هذه الصفحات القلائل .

وقد أثنى على الكتاب وقدره قدره عالمان من كبار علماء هذا العصر

(١) المقدمة للشيخ أحمد شاكر ص ١٢

وهما الشيخ محمد رشيد رضا والشيخ أحمد محمد شاكر رحمهما الله^(١). ولا يعني هذا أن الكتاب ليس فيه نقص أو ليس عليه ملاحظات ، ولكنه جهد يمكن الاستفادة منه بشكل جيد والله أعلم .

القسم الثاني

هذا القسم من المصنفات المرتبة على الأبواب ، لكن أبوابها ووضوعاتها لم تشمل جميع أبواب الدين ، وإنما شملت أكثر الموضوعات ، لا سيما الموضوعات الفقهية ، فالناب عليها ترتيبها على الأبواب الفقهية ، فتراها تبدأ بكتاب الطهارة ثم الصلاة ثم بقية العبادات ثم المعاملات ، وهكذا بقية الأبواب المتعلقة بالأحكام والفقه ، وقد يُذكر فيها ما يتعلق بغير ذلك ككتاب الإيمان أو الآداب وما إلى ذلك ..

وأشهر أسماء هذا القسم من المصنفات الحديثة هو :

١ - السنن .

٢ - المصنفات .

٣ - الموطآت .

٤ - المستخرجات عليها .

وسأذكر نبذة عن كل مسمى من هذه المسميات ، وطريقة كل منها .

١ - السنن

أ - تعريف السنن :

السنن في اصطلاح المحدثين هي الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية . وتشتمل على الأحاديث المرفوعة فقط ، وليس فيها شيء من الموقوف أو المقطوع ، لأن الموقوف والمقطوع لا يسمى سنة في اصطلاحهم ، ويسمى حديثاً .

قال الكتاني في الرسالة المستطرفة : « ومنها كتب تعرف بالسنن ، وهي في اصطلاحهم الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية ، من الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة إلى آخرها ، وليس فيها شيء من الموقوف ، لأن الموقوف لا يسمى في اصطلاحهم سنة ويسمى حديثاً » (١) .

قلت : يوجد في بعض السنن غير الأحاديث المرفوعة ، لكنه قليل جداً بالنسبة للمصنفات والموطآت .

ب - أمثلة :

وكتب السنن كثيرة جداً . فمن أشهرها :

١ - سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (- ٢٧٥ هـ) .

٢ - سنن النسائي ، التي تسمى بـ (المجتبى) لأبي عبد الرحمن أحمد ابن شعيب النسائي (- ٣٠٣ هـ) .

٣ - سنن ابن ماجه ، لمحمد بن يزيد بن ماجه القزويني (- ٢٧٥ هـ) .

٤ - سنن الشافعي، لمحمد بن إدريس الشافعي (- ٢٠٤ هـ) .

(١) الرسالة المستطرفة ص ٣٢

(١) انظر المقدمة التعريفية لكل منها في أول الكتاب المذكور .

أسماء الكتب في سنن أبي داود

رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب
١	الطهارة	٢١	الأيمان والنذور
٢	الصلاة	٢٢	اليوم
٣	صلاة الاستسقاء	٢٣	الأقضية
٤	صلاة السفر	٢٤	العيلم
٥	التطوع	٢٥	الأشربة
٦	شهر رمضان	٢٦	الأطعمة
٧	السجود	٢٧	الطب
٨	الوتر	٢٨	العتاق
٩	الزكاة	٢٩	الحروف والقراءات
١٠	اللقطة	٣٠	الحنائم
١٧	المناسك	٣١	اللباس
١٢	النكاح	٣٢	الترجل
١٣	الطلاق	٣٣	الخاتم
١٤	الصوم	٣٤	الفتن
١٥	الجهاد	٣٥	المهدي
١٦	إيجاب الأضاحي	٣٦	الملاحم
١٧	الوصايا	٣٧	الحدود
١٨	الفرائض	٣٨	الديات
١٩	الخراج والامارة والفتي	٣٩	السنة
٢٠	الجنائز	٤٠	الادب

٥ - سنن البيهقي ، لابي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٥٤٥٨) .

٦ - سنن الدارقطني ، لعلي بن عمر الدارقطني (٣٨٥ -) .

٧ - سنن الدارمي ، لعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (٢٥٥ -) .

وقد طبعت هذه السنن كلها والحمد لله . وطبع أكثرها عدة طبعات .

ومن المناسب أن أسرد أسماء كتب بعض هذه السنن ، كما فعلت في سرد أسماء كتب وموضوعات بعض الجوامع . وذلك ليُرَى الفرق بينهما من حيث شمول موضوعاتها جميع أبواب الدين وعدمه ، فهذه أسماء كتب سنن أبي داود مرتبة كما جاءت في السنن .

(* * *)

٢ - المصنفات

أ - تعريف المصنف :

المصنف في اصطلاح المحدثين هو الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية ، والمشمول على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة . أي فيه الأحاديث النبوية ، وأقوال الصحابة ، وفتاوى التابعين ، وفتاوى أتباع التابعين أحياناً .

ب - الفرق بين المصنف والسنن :

والفرق بين « المصنّف » و « السنن » ، أنه « المصنّف » يشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة ، على حين أنه « السنن » لا تشتمل على غير الأحاديث المرفوعة إلا نادراً ، لأن الأحاديث الموقوفة والمقطوعة لا تسمى في اصطلاحهم « سنناً » .

وما عدا هذا الفارق فإن « المصنّف » و « السنن » متشابهتان كل التشابه .

ج - أمثلة :

١ - المصنّف ، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (٢٣٥ -) (١) .

(١) لقد بوشر بطبع الكتاب في حيدرآباد في الهند ، فطبع الجزء الأول بالمطبعة العزيزية سنة ١٣٨٦ هـ واعتنى بتصحيحه ونشره عبد الخالق خان ، ثم طبع الجزء الثاني إلى الخامس بمطبعة العلوم الشرقية لصاحبها السيد يوسف علي ، وصدر الجزء الخامس ١٣٩٠ هـ ثم توقف الطبع ولم يتم المصنف بل وصل الطبع إلى نهاية كتاب الصيد .

٢ - المصنف ، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١ -) (٢) .

٣ - المصنف ، ليعقوب بن مخلد القرطبي (٢٧٦ -) هـ .

٤ - المصنف ، لأبي سفيان وكيع بن الجراح الكوفي (١٩٦ -) هـ .

٥ - المصنف ، لأبي سلمة حماد بن سلمة البصري (١٦٧ -) هـ .

٣ - الموطآت

أ - معني الموطأ وحقيقته :

الموطآت جمع « موطأ » ، والموطأ لغة . المسهل المهيئاً ، قال في القاموس : « وَوَطَّأَهُ : هَيَّأَهُ وَدَمَّتُهُ وَسَهَّلَهُ » ، كَوَطَّأَهُ ... ورجل مَوَّطَّأٌ الاكثاف ، كَمُعْظَمٍ ، سَهْلٌ دَمِيثٌ كريم مضياف ، (٣) .

والموطأ في اصطلاح المحدثين هو الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية ، ويشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة ، فهو « كالمصنّف » تماماً وإن اختلفت التسمية .

ب - سبب تسميته :

والسبب في تسمية هذا النوع من المؤلفات الحديثية بـ « الموطأ » ، أن مؤلفه ووطأه للناس ، أي سهله وهيأه لهم .

وقيل إن السبب في تسمية مالك كتابه بـ « الموطأ » ، ما رُوي عنه أنه قال : عرضتُ كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة . فكلهم

(١) وقد طبع هذا المصنف وتم طبعه والمجد لله في أحد عشر مجلداً .
(٢) القاموس : ٣٤/١

وطائفي عليه (١) ، فسميته الموطأ .

ج - أمثلة :

- ١ - الموطأ للإمام مالك بن أنس المدني (- ١٧٩ هـ) (٢) .
- ٢ - الموطأ لابن أبي ذئب محمد بن عبد الرحمن المدني (- ١٥٨ هـ) .
- ٣ - الموطأ لأبي محمد عبد الله بن محمد المروزي المعروف بـ «عبدان» (- ٢٩٣ هـ) .

٤ - المستخرجات عليها

أي المستخرجات على ما ذكر في القسم الثاني من المصنفات وهي (السنن والمصنفات والموطآت . لكن لم أجد - فيما اطلعت عليه - مستخرجات على هذه الأنواع من المصنفات سوى «السنن» وأما «المصنفات والموطآت» فلا أعرف أن أحداً صنف مستخرجات عليها والله أعلم .

والمستخرجات المؤلفة على كتب السنن هي مثلاً في الترتيب والتبويب ، لذا فإن المراجعة فيها كالمراجعة في أصلها ، ومن المستخرجات على السنن ، المستخرج على سنن أبي داود لقاسم بن أصبغ .

(١) أي وافقي عليه .

(٢) طبع موطأ مالك عدة طبعات ، وأجودها أخيراً ، طبعة عيسى الباني الحلبي بتصحيح وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي سنة ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ هـ .

القسم الثالث

وهو المصنفات المشتملة على الأحاديث المتعلقة في جانب من جوانب الدين أو باب من أبوابه . وهي كثيرة ، وأذكر أشهرها ، فمنها :

١ - الأجزاء

أ - ما هو الجزء ؟

الأجزاء جمع « جزء » والجزء الحديثي في اصطلاح الحديثيين يعني كتاباً صغيراً يشتمل على أحد أمرين :

١ - إما جمع الأحاديث المروية عن واحد من الصحابة أو من بعدهم ، مثل :

« جزء ما رواه أبو حنيفة عن الصحابة » للاستاذ أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري (- ١٧٨ هـ) .

٢ - وإما جمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد على سبيل البسط والاستقصاء ، مثل :

« جزء رفع اليدين في الصلاة » للبخاري و « جزء القراءة خلف الإمام » له أيضاً .

ب - متى يبحث فيه ؟

ترجع للجزء وتبحث فيه إذا كنت تريد حديثاً مروياً من طريق صحابي ما أو من طريق أحد مشاهير الرواة ممن يُجمع حديثه ، أو إذا كنت تريد حديثاً يتعلق بموضوع الجزء الذي بين يديك.

٢ - الترغيب والترهيب

كلمة في هذه المصنفات :

كتب الترغيب والترهيب هي الكتب الحديثية المرتبة على أساس جمع الأحاديث الواردة في الترغيب بأمر من الأمور المطلوبة ، أو الترهب من أمر من الأمور المنهي عنها ، وذلك كالترغيب ببر الوالدين ، والترهب من عقوبتها .

وقد صُنف في هذا النوع عدد من المصنفات ، منها مصنفات صنفها مؤلفوها بأسانيداً مستقلة ، ومنها كتب مجردة من الأسانيد ، ومنتقاة من مصنفات أخرى .

أمثلة :

١ - الترغيب والترهيب لزي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري^(١)

(- ٦٥٦ هـ) وهو من الكتب المنتقاة والمجردة من الأسانيد ، مع ذكر تخريجها ومرتبها .

٢ - الترغيب والترهيب ، لأبي حفص عمر بن أحمد المعروف بابن شاهين

(- ٣٨٥ هـ) وهذا الكتاب صنفه مؤلفه مستقلاً مع ذكر الأسانيد .

(١) طبع الكتاب عدة مرات .

٣ - الزهر والفضائل والآداب والأخلاق

هناك مصنفات كثيرة أفردت لهذا النوع من الموضوعات ، فجمعت أكبر عدد من الأحاديث والآثار المتعلقة بالموضوع ، وهي كتب نفيسة تشبع الموضوع حقه ، وتحتوي على ثروة خصبة من الأحاديث والآثار .

فمن أراد أن يعرف حديثاً من الأحاديث متعلقاً بهذه الموضوعات ، أو أراد كتابة بحث أو مقالة علمية في بعض هذه الموضوعات - واحتاج إلى الأحاديث والآثار ليستشهد بها وليدعم أقواله ، فعليه أن يرجع إلى هذه الكتب ويبحث فيها فإنه يجد فيها طليعتها .

فمن هذه المصنفات :

أ - كتاب ذم الغيبة .

ب - كتاب ذم الحسد .

ج - كتاب ذم الدنيا : الثلاثة لابن أبي الدنيا أبي بكر عبد الله بن محمد البندادي (- ٢٨١ هـ) .

د - كتاب أخلاق النبي ﷺ لأبي الشيخ أبي محمد عبد الله بن محمد الأصهباني (- ٣٦٩ هـ) .

هـ - كتاب الزهد للإمام أحمد بن حنبل (- ٢٤١ هـ)^(١)

(١) طبع الكتاب ثم صور في بيروت ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م . ونشرته دار الباز للنشر والتوزيع بمكة المكرمة لصاحبا عباس أحمد الباز .

و - كتاب الزهد لعبد الله بن المبارك (- ١٨١ هـ) (١)

ز - كتاب الذكر والدعاء لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الكوفي صاحب أبي حنيفة (- ١٨٢ هـ) .

ح - كتاب فضائل القرآن للإمام الشافعي .

ط - كتاب فضائل الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني (- ٤٣٠ هـ) .

ي - كتاب رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ، لأبي زكريا يحيى ابن شرف النووي (- ٦٧٦ هـ) (٢) .

٤ - الأمطام

كتب الأحكام هي الكتب التي اشتملت على أحاديث الأحكام فقط ، وهي أحاديث انتقاها مؤلفو هذه الكتب من المصنفات الحديثية الأصول . ورتبوها على أبواب الفقه ، ومنها الكبير ، ومنها المتوسط ، ومنها الصغير ، وهي كثيرة ، وأشهرها :

أ - الأحكام الكبرى لأبي محمد عبد الحق ابن الرحمن الأشبيلي (- ٥٨١ هـ) .

ب - الأحكام الصغرى له أيضاً .

ج - الأحكام ، لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (- ٦٠٠ هـ)

(١) طبع الكتاب

(٢) طبع الكتاب عدة طبعات ، وانتشر بين عامة الناس ، وهو كتاب مفيد نافع يحسن اقتناؤه لكل مسلم .

د - عمدة الأحكام عن سيد الأئمة ، له أيضاً .

هـ - الإمام في أحاديث الأحكام ، لمحمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد (- ٧٠٢ هـ) .

و - الإمام بأحاديث الأحكام ، له أيضاً ، وقد اختصره من كتاب الإمام .

ز - المنتقى في الأحكام . لعبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني (- ٦٥٢ هـ) .

ح - بلوغ المرام من أدلة الأحكام ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (- ٨٥٢ هـ) .

وقد شُرِّحتْ أكثر هذه الكتب ، وطبع بعضها طبعات متعددة ، وحدها ، أو مع شروحيها .

٥ - موضوعات خاصة

هناك كتب أفردت لأبواب خاصة ، بحث مؤلفوها موضوعاً واحداً فقط في كل كتاب ، أشبعوه من جميع جوانبه ونشروا في ثلثه عدد كبيراً من الأحاديث المتعلقة بذلك الموضوع ، وهي كتب نفيسة جديرة بالعناية والاهتمام ، لاسيما للباحثين في تلك الموضوعات ، ليتعرفوا على ما ورد فيها من الأحاديث والآثار ، التي لا توجد في المصنفات الحديثية المشهورة ، ومن هذه الكتب :

أ - كتاب الإخلاص ، لأبي بكر عبد الله بن محمد ، المعروف بابن أبي الدنيا (- ٢٨١ هـ) .

ب - كتاب الأسماء والصفات ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (- ٤٥٨ هـ) .

ج - كتاب ذم الكلام ، لابي إسماعيل عبد الله بن محمد الانصاري الهروي (- ٤٨١ هـ) .

د - كتاب الفتن والملاحم ، لابي غبشد الله ثميم بن حماد الروزي (- ٢٢٨ هـ) .

هـ - كتاب الجهاد ، لعبد الله بن المبارك الروزي . وهو أول من صنف في الجهاد .

٦ - كتب الفنون الأخرى

وأقصد بكتب الفنون الأخرى ، الكتب المصنفة في الأصل في غير الحديث النبوي ، ككتب التفسير والفقه والتاريخ وغيرها التي صنف في موضوعاتها ، لكن أوردت كثيراً من الأحاديث النبوية بين ثناياها حسب مقتضيات المقام ، لكن الذي يعنينا من هذه المصنفات التي تورد الأحاديث نوعان فقط وهما :

أ - المصنفات التي تروي الحديث بالسند أصالة ، لا أخذاً من كتاب آخر .

ب - أو المصنفات التي تورد الحديث مجرداً عن السند ، ثم تذكر من أخرجه من أصحاب الكتب الحديثية . أما التي تورد الحديث بدون سند ، ولا تذكر من أخرجه ، فلا تفيدنا في هذا الباب .

والكتب التي يتوفر فيها أحد الشرطين السابقين كثيرة والحمد لله في سائر العلوم والفنون الشرعية والعربية ، فمنها :

أ - تفسير الطبري ، المسمى « جامع البيان » عن تأويل آي القرآن ،

لابي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠ هـ) (١) .

ب - تفسير ابن كثير ، لابي الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي (- ٧٧٤ هـ) (٢) .

ج - الدر المنثور في تفسير الكتاب العزيز بالمأثور للسيوطي (- ٩١١ هـ) (٣) .

د - المجموع شرح المذهب [في الفقه الشافعي] للذوي (٤) .

هـ - المفتي (في الفقه الحنبلي) لابي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (- ٦٢٠ هـ) (٥) .

و - تاريخ الطبري ، لابي جعفر الطبري المذكور .

٧ - كتب التخريج

كتب التخريج هي الكتب التي تولى مؤلفوها فيها تخريج الأحاديث الواقعة في بعض المصنفات الأخرى ، وهذه الكتب تتنوع بتنوع موضوع الكتب التي تُخرَج أحاديثها . فقد تكون الكتب المراد تخريج أحاديثها في التفسير أو الفقه أو اللغة أو غيرها .

(١) هذا الكتاب قيس جداً من وجوه كثيرة ، منها إيراد مؤلفه الأحاديث بأسانيد أصالة . أي يروي تلك الأحاديث بإسناده هو إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وقد طبع الكتاب قديماً ، ثم طبعته دار المعارف بمصر بتحقيق العلامة المحقق محمود شاكر وتخريج أخيه علامة العصر للرحوم أحمد شاكر جزأهما الله خيراً وأجزل مثوبتهما . لكنه لم يتم الكتاب - وبالأأسف - وإنما صدر منه ستة عشر مجلداً فقط .

(٢) طبع الكتاب مراراً

(٣) وقد طبع الكتاب

(٤) وقد طبع أيضاً

(٥) وقد طبع مراراً

وقد مره بنا في أول الكتاب الكلام على كتب التخريج ، وذكرت عدداً منها ، ونماذج من تلك الكتب مع وصفها ، وبيان موضوع كل منها ، والآن اقتصر على ذكر أسماء بعضها ، فمنها :

أ - تخريج أحاديث الكشاف للحافظ أبي محمد عبد الله بن يوسف (١) الزيلعي .

ب - نصب الراية لأحاديث الهداية له أيضاً .

ج - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير . للحافظ ابن حجر العسقلاني .

د - مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفاء للسيوطي .

هـ - فلق الإصباح في تخريج أحاديث الصحاح ، للسيوطي أيضاً .

و - المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار للحافظ العراقي . (٢)

٨ - الشروح الحريثة والتعليقات عليها

هناك شروح لبعض الكتب العلمية ، اعتنى مصنفوها - الذين لهم معرفة وعناية بالحديث - بإيراد الأحاديث الكثيرة مع بيان خارجها في تلك الشروح ، لذا تعتبر تلك الشروح مصدراً خصباً من مصادر التخريج ، وهي كثيرة ، فمنها :

أ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، للحافظ ابن حجر العسقلاني .

ب - عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، لقاضي القضاة أبي محمد

(١) وسماه بعضهم : يوسف بن عبد الله

(٢) وقد طبع أكثر هذه الكتب

محمود بن أحمد العيني (- ٨٥٥ هـ) .

ج - شرح الأحياء ، لأبي الفيض محمد مرتضى الزبيدي .

د - فتح القدير ، [شرح الهداية في فقه الحنفية] لجمال الدين محمد ابن عبد الواحد ، الشهير بابن الهمام (- ٨٦١ هـ) (١) .

هذا وإن التعليقات التي يضعها بعض العلماء الذين لهم عناية بالحديث وعلومه في هذا العصر أثناء تحقيقهم لبعض الكتب المشتملة على أحاديث غير معروفة الخرج ، يمكن الاستفادة منها لمعرفة خارج تلك الأحاديث .

ومن هؤلاء العلماء على سبيل المثال ، الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ، وأخوه الشيخ محمود شاكر . والشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، والشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ، والشيخ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله ، وغيرهم . جزى الله تعالى الكل أفضل الجزاء وأجزل مثوبتهم .

(١) وقد طبعت هذه الكتب الأربعة كلها والمحمد لله .

الفصل الخامس

الطريقة الخامسة

التفريق عن طريق النظر في حال الحرب متناً وسراً

التفريغ من طريق النظر في حال الحديث متناً وسراً المقصود بهذه الطريقة :

أي إيمان النظر في أحوال الحديث وصفاته التي تكون في متن ذلك الحديث أو سنده ، ثم البحث عن مخرج ذلك الحديث عن طريق معرفة تلك الحالة أو الصفة في المصنفات التي أفردت لجمع الأحاديث التي فيها تلك الصفة في المتن أو السند .

والأمثلة على ذلك كثيرة ، نختزى بعضها ليقاس عليها غيرها . وأبدأ بالصفات أو الأحوال التي في المتن ثم التي في السند ، ثم التي فيها جميعاً .

١ - المتن :

أ - إذا ظهرت على متن الحديث أمارات الوضع : وذلك إما لركالة ألفاظه ، أو فساد معناه ، أو مخالفته لصريح القرآن أو ...

فأقرب طريق لمعرفة مخرجه هو النظر في كتب الموضوعات ، فبالأما ما تجده مع تخريجه والكلام عليه ، وبيان واضعه .

ثم إن كتب الموضوعات منها ما هو مرتب على الحروف . ومنها ما هو مرتب على الأبواب وهي كثيرة . فمن الكتب المرتبة على الحروف :

المصنوع في معرفة الحديث الموضوع ، وهو المسمى (الموضوعات

(١) طبع الكتاب ، ونشره مكتب المطبوعات الإسلامية بطلب بتحقيق أستاذنا الجليل المحقق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة وذلك سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م ، وظهر الكتاب مجلة أئمة وتحقيق مفيد.

الصغرى للشيخ على القاري المثرؤي (١٠١٤ هـ) .

ومن الكتب المرتبة على الأبواب كتاب د تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة ، تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن عيراق الكنتاني (٩٦٣ هـ) (١) .

ب - إذا كان من الأحاديث القدسية : فأقرب مصدر للبحث عنه هو الكتب التي أفردت لجمع الأحاديث القدسية فإنها تذكر الحديث ، وتذكر من أخرجه . فمنها :

١ - مشكاة الأنوار في ما روي عن الله سبحانه وتعالى من الأخبار ، لمحي الدين محمد بن علي بن عربي الحاتمي الأندلسي (٦٣٨ هـ) جمع فيه مائة حديث وحديثاً واحداً بأسانيداً .

٢ - الاتخافات السنية بالأحاديث القدسية للشيخ عبد الرؤف المناوي (١٠٣١ هـ) جمع فيه / ٢٧٢ / حديثاً بدون أسانيد ورتبها على الحروف (٢) .

٣ - السند :

أ - إذا كان في السند لطيفة من لطائف الإسناد ، مثل :

(١) طبع الكتاب بمطبعة عاطف بمصر ، ونشرته مكتبة القاهرة بتصحيح وتعليق كل من السيد عبد الله بن محمد بن الصديق القاري ، والرحوم شيخنا الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف وذلك سنة ١٣٧٥ هـ .

(٢) طبع الكتاب عدة طبعات منها الطبعة الثالثة سنة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م بمطبعة محمد علي صبيح

١ - أن يوجد أب يروي الحديث عن ابنه ، فأقرب مصدر لتخرجه هو الكتب التي أفردت* لجمع الأحاديث التي فيها رواية الآباء عن الأبناء . مثل :

كتاب « رواية الآباء عن الأبناء » لآبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (- ٤٦٣ هـ) .

٢ - أو يكون الإسناد مسلسلاً . فيستعان بالكتب التي جمعت الأحاديث المسلسلة .

مثل كتاب « المسلسلات الكبرى » للسيوطي ، وقد جمع فيه ٨٥ / حديثاً .

ومثل كتاب « المناهل المسلسلة » في الأحاديث المسلسلة لمحمد بن عبد الباقي الأيوبي (- ١٣٦٤ هـ) وقد جمع فيه ٢١٢ / حديثاً .

٣ - أو يكون الإسناد مرسلًا . فيستعان بكتب المراسيل التي جمعت كثيراً منها ، مثل :

كتاب « المراسيل » لآبي داود السجستاني ، وهو مرتب على الأبواب (١) .

وكتاب « المراسيل » لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد الحنظلي الرازي (- ٣٢٧ هـ) (٢) أو يكوّن في السند راوٍ ضعيف ، فيبحث عنه في كتب الضعفاء والتكلم فيهم كدو كتاب ميزان الاعتدال ، للذهبي .

(١) طبع الكتاب بمصر بمطبعة محمد علي صبيح
(٢) طبع الكتاب مكتبة التي ببغداد وبإشراف صبيح السامرائي

٣ - المتن والسند معاً :

هناك صفات وأحوال تكون أحياناً في المتن وأحياناً في السند، وذلك كالملة والأبهام. فالأحاديث التي يوجد فيها شيء من هذا يبحث عنها في كتب أفردها العلماء للكلام عليها . فمن هذه الكتب .

أ - علل الحديث ، لابن أبي حاتم الرازي ، وهو كتاب مرتب على الأبواب ، يذكر تحت كل باب الأحاديث المملوكة ، ويبين علتها بشكل جيد (١) .

ب - الأسماء المهمة في الأبناء المحكمة ، للخطيب البغدادي ، وموضوعه إيراد الأحاديث التي تشتمل متونها على أسماء مهمة ، ثم بيان الاسم المبهم بإيراد الحديث من طريق آخر فيه ذكر اسم هذا المبهم صريحاً (٢) وهو مرتب على الحروف بالنسبة للاسم المبهم . واستخراج الاسم المبهم منه عسر جداً ؛ لأن العارف بالمبهم لا يحتاج إلى كشفه ، والجاهل به لا يعرف موضعه .

ج - المستفاد من مبهات المتن والإسناد لآبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم المراقي (- ٨٢٦ هـ) وهو مرتب على الأبواب الفقهية ، وهو من

(١) طبع الكتاب في القاهرة سنة ١٣٤٣ هـ بتحقيق عبد الدين الخطيب ، ثم صورته مكتبة التي ببغداد والكتاب في مجلدين

(٢) لم يطبع الكتاب بعد . وقد سجل هذا الكتاب لتحقيقه في بحث علمي لئيل درجة « الماجستير » في قسم الحديث بكلية أصول الدين بالرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . تحت إشراف عبد الضعيف مؤلف هذا الكتاب ، فصي أن يطبع قريباً طبعاً محققاً مفيداً تسهل الاستفادة منه إن شاء الله تعالى.

أجمع الكتب في هذا الباب وأنفعها (١) .

هذه طرق خمسة يمكن بواسطتها تخريج الحديث ، ومعرفة مصادره التي روته وأخرجته ، وهي طرق توصلت إليها عن طريق التتبع والاستقراء والبحث ، ولم أجد أحداً قبلي تتبعها أو استقرأها ، والظاهر أنهم لم يفعلوا ذلك لعدم ميسر الحاجة إلى مثل هذا - كما أثرت إلى ذلك في المقدمة - إلا أن أكثر الباحثين وطلبة العلم في هذا الزمان صار في حاجة ماسة إلى بيان طرق التخريج ، وذكر المصنفات التي يستعان بها في كل طريق .

ولذلك قمت بتأليف هذا الكتاب ، وبيان هذه الطرق حتى تكون عملية تخريج الحديث ميسورة ومنتشرة بين طلبة العلم الشرعي ، بل بين سائر المتقنين عامة . ولئلا تكون معرفة تخريج الحديث محصورة في أشخاص معدودين يموت هذا العلم بموتهم ، فقد قال سيدنا عمر بن عبد العزيز : « فإن العلم لا يهلك حتى يكون سيراً » .

لكنني لا أدعي الكمال في هذا التتبع والاستقراء ، ولا الإحاطة بجميع طرق التخريج التي يمكن اتباعها ، فقد يظهر لي أو لغيري في المستقبل طرق أخرى يمكن سلوكها لتخريج الأحاديث بسهولة ويسر ، لكن هذا جهد المقل أقدمه للباحثين وطلبة العلم المتشوقين إلى معرفة مخارج الأحاديث ومصادرها في مصنفات علمائنا الأوائل ، والحمد لله رب العالمين .

الباب الثاني

دراسة الأسانيد والحكم على الحديث

وفي ثلاثة فصول :

الفصل الأول :

ما تحتاجه دراسة الأسانيد من علم الجرح والتعديل .

الفصل الثاني :

أنواع الكتب المؤلفة في تراجم الرجال ، ودراسة أشهرها .

الفصل الثالث :

مراحل دراسة الأسانيد .

الفصل الأول

ما تحتاجه دراسة الأسانيد من علم المجرع والتعديل

المقصود بـ « دراسة الأسانيد » دراسة سلسلة رجال الاسناد بالرجوع إلى ترجمة كل منهم . ومعرفة القوي والضعيف منهم بشكل عام ، ومعرفة أسباب القوة والضعف في كل منهم بشكل مفصل ، وكشف الاتصال أو الانقطاع بين رجال سلسلة الاسناد . من معرفة مواليد الرواة ووفياتهم ، ومن معرفة تدليس بعض الرواة لا سيما إذا عنعنوا (١) ، ومن الاطلاع على أقوال أئمة الجرح والتعديل في أن فلاناً سمع من فلان ، أو أن فلاناً لم يسمع من فلان . وبالنسبة في خبايا الاسناد لاستخراج العلل الخفية التي لا تبدو لكل ناظر في ذلك السند ، وبمعرفة الصحابة والتابعين لتمييز المرسل من الموصول والموقوف من المقطوع ، إلى غير ذلك من الدراسة الدقيقة المبنية على العلم بأصول الجرح والتعديل ومعرفة الرواة التي يندرج تحتها علوم كثيرة ، كـ « المتفق والمفترق » و « المتشابه » و « والكنى والألقاب » وغيرها .

والمقصود بـ « الحكم على الحديث » أن تقرر النتيجة التي توصلنا إليها من خلال دراسة الاسناد بقولنا مثلاً : « هذا إسناد صحيح » أو « هذا إسناد ضعيف » أو « هذا إسناد موضوع » وذلك حسب قواعد دقيقة وأصول محددة ، لا يستطيع تطبيقها بشكل جيد إلا من تفرس في بحث الأسانيد مدة طويلة ، وعرف طريقة القوم من تلك الممارسة الطويلة .

هذا بالنسبة للحكم على إسناد الحديث . أما الحكم على متن الحديث ، فإنه يحتاج - زيادة على ما تقدم - إلى أمور أخرى مهمة ، مثل النظر في ذلك

(١) أي قالوا في أدائهم « عن فلان » ولم يصرحوا بالسماع أو التحديث . وقبولي « لا سيما إذا عنعنوا » لأن بعض المدلسين يصرح بالسماع عن شيخه ، ومع ذلك يكشف له تدليس ، وذلك إذا كان ممن يدلس تدليس التسوية

المتن هل فيه شذوذ أو علة قاذحة ، أو هل رُوي هذا المتن بإسناد آخر أو بأسانيد أخرى يمكن أن يتغير الحكم بسببها ؟ والحكم على متن الحديث كقولنا مثلاً « هذا حديث صحيح » أو « هذا حديث ضعيف » أصعب وأدق من الحكم على الاسناد وحده ، فلا يقوى عليه إلا الأئمة الجهابذة ، أو من عانى هذه الصنعة زمناً طويلاً جداً، وكان له اطلاع واسع على الأسانيد والمتون .

انقسام الحديث إلى سند ومتن :

يتألف كل حديث من الأحاديث من قسمين هما السند والمتن ، ولا يتصور - في اصطلاح المحدثين - حديث إلا وفيه هذا القسمان ، وأما مانجده أحياناً من المتون الحديثية المجموعة في بعض المصنفات أو الأجزاء ، فهي أحاديث مجردة عن أسانيدھا التي رويت تلك المتون بواسطتها . وجردها بعض العلماء اختصاراً وتسهيلاً على بعض الطلبة المبتدئين أو الصغار أو العوام ، ومن أرادها بأسانيدھا فعليه الرجوع إلى أصولها التي أخذت منها .

تعريف السند : (أو الاسناد) .

أ - لغة : السند لغة المَعْتَمَد (١) . وسمي كذلك لأن المتن يستند إليه ويعتمد عليه .

ب - اصطلاحاً : وأما في الاصطلاح فهو سلسلة الرجال الموصلة للمتن .

تعريف المتن :

أ - لغة : المتن لغة ما صلب وارتفع من الأرض ، كما في القاموس (٢) .

(١) القاموس : ٣١٤/١ .

(٢) القاموس : ٢٧١/٤ .

ولا فاحش الخلط - ولا مخالفاً للثقاة - ولا كثير الاوهام -
ولا مفتلاً [.

٣ - بم تثبت العدالة ؟

تثبت العدالة بأحد أمرين :

١ - إما بتنصيب مُعَدِّلَيْنَ عليها ، أي أن ينص علماء الجرح والتعديل
أو أحدهم عليها في كتب الجرح والتعديل (١) .

٢ - أو بالاستفاضة والشهرة ، أي باستفاضة عدالة الرواة واشتهارهم
بالصدق واستقامة الأمر ونباهة الذكر ، مثل مالك بن أنس
والسفيانيش والاوزاعي والليث بن سعد (٢) ، وغيرهم ، فهؤلاء
وأمثالهم لا يحتاج تعديلهم إلى سؤال أئمة الجرح والتعديل عنهم .

٤ - مذهب ابن عبد البر في ثبوت العدالة :

رأي ابن عبد البر حافظ المغرب ، أن كل حامل علم معروف العناية
به محمول أمره على العدالة حتى يتبين جرحه ، ولا نحتاج إلى أن نسأل عن
عدالته ، واحتج بحديث : « يحمل هذا العلم من كل خلف عدو له » ،
ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، (٣) وقوله
هذا غير مَرَضِيٍّ عند العلماء ، لأن الحديث لم يصح ، وعلى فرض صحته ،

(١) المصدر السابق ص : ٩٥ .

(٢) انظر الكفاية في علم الرواية ص ٨٦ - ٨٧ .

(٣) رواه ابن عدي في « الكامل » ورواه غيره . وقال العراقي له طرق كلها ضعيفة
لا يثبت منها شيء ؟ وقد حسنه بعض العلماء لكثرة طرقه . انظر التفاصيل في
تدريب الراوي : ٣٠٢/١ - ٣٠٣ .

فيكون ممناه : « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله » ، بدليل أنه يوجد من
يحمل هذا العلم وهو غير عدل ، لاسيما في هذه الأزمان .

٥ - كيف يُعرف ضبط الراوي ؟

يُعرف ضبط الراوي بموافقة الثقاة المتقين في الرواية ، فإن وافقهم في
روايتهم فهو ضابط ، ولا تضر مخالفته النادرة لهم . فإذا كثرت مخالفته لهم
اختلف ضبطه ، ولم يحتج به .

٦ - هل يقبل الجرح والتعديل من غير بيان الأسباب ؟

أ - أما التمديل فيقبل من غير بيان سببه على المذهب الصحيح
المشهور ، لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها ، إذ يحتاج الممدِّل
أن يقول مثلاً : « لم يفعل كذا » ، لم يرتكب كذا ، أو يقول :
هو يفعل كذا ، ويفعل كذا ... ، فيعدد جميع ما يفسق بفعله
أو يتركه ، وذلك شاق جداً (١) .

ب - وأما الجرح فلا يقبل إلا مفسراً مبيناً السبب ، لأنه لا يصعب
ذكر سببه ، ولأن الناس يختلفون في أسباب الجرح . فقد يجرح
أحدهم بما ليس بجرح .

قال ابن الصلاح : « وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله ، وذكر الخطيب
الحافظ (٢) أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده ، مثل البخاري ومسلم

(١) انظر علوم الحديث ص ٩٦ .

(٢) في الكفاية ص ١٠٨ .

وغيرها ، ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم ، كمكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنها .

وكإسماعيل بن أبي أويس ، وعاصم بن علي ، وعمرو بن مرزوق وغيرهم . واحتج مسلم بسُوَيْد بن سميد ، وجماعة اشتهر الطعن فيهم ، وهكذا فعل أبو داود السجستاني ، وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا قُيِّرَ سببه (١) .

٧ - هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد ؟

الصحيح أنه يثبت الجرح والتعديل بقول واحد من أهل الجرح والتعديل ، ولو كان عبداً أو امرأة ، وقيل لا بد من اثنين كالشهادة ، وهذا القول ضعيف غير متمد (٢) .

٨ - اجتماع الجرح والتعديل في راو واحد :

إذا اجتمع في راو واحد الجرح والتعديل . فالتمتع أنه يُقَدِّمُ الجرح على التعديل إذا كان الجرح مُقْتَضِراً ، وإن كان الجرح مبهماً غير مفسَّر قدم التعديل .

وقيل إن زاد عدد المَدْلِيلِينَ على الجارحين قُدِّمَ التعديل ، لكن هذا القول غير مُعْتَمَد (٣) .

(١) علوم الحديث ص ٩٦ - ٩٧ ، وهذا فيمن ذكر فيه جرح وتعديل ، أما إذا ذكر الجرح غير المفسر في رجل خلا عن التعديل فانه يقبل .

(٢) انظر الكفاية ص ٩٦ - ٩٩ .

(٣) انظر علوم الحديث ص ٩٩ . والكفاية ص ١٠٥ - ١٠٧ ، لكن لم يصرح بذكر الجرح المفسر لأنه بين في موضع آخر أن الجرح لا يقبل إلا مفسراً .

ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبهما

لقد قسم أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في مقدمة كتابه « الجرح والتعديل » ، كلاماً من ألفاظ الجرح والتعديل إلى أربع مراتب ، وبين حكم كل مرتبة منها . ثم زاد الذهبي وبعده العراقي مرتبة على مراتب التعديل هي أعلى من المرتبة الأولى عند ابن أبي حاتم ، وهي ما كثرَ فيه لفظ التوثيق ، مثل « ثقة ثقة » أو « ثقة حجة » . ثم زاد الحافظ ابن حجر المسقلاني مرتبة أعلى من المرتبة التي زادها الحافظان الذهبي والعراقي وهي صينة التفضيل ، مثل « أوثق الناس » أو أثبت الناس ، فصارت مراتب التعديل ستاً .

وكذلك زاد العلماء على ابن أبي حاتم في مراتب الجرح مرتبتين أخريين ، فصارت مراتب الجرح ستاً أيضاً .

وإليك ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها وحكمها فيما يلي :

مراتب ألفاظ التعديل

١ - ما دل على المبالغة في التوثيق ، أو كان على وزن « أقمّل » ، وهي أرفع المراتب ، مثل : فلان إليه المنتهى في التثبت ، أو لا أعرف له نظيراً في الدنيا . أو فلات أثبت الناس ، أو أوثق الخلق ، أو أوثق من أدركت من البشر .

٢ - ثم ما تأكد بصفة أو صفتين من صفات التوثيق ، مثل : ثقة ثقة ، أو ثقة ثبت ، أو ثبت حجة ، أو ثقة مأمون ، أو ثقة حافظ .

٣ - ثم ما دل على التوثيق من غير تأكيد ، مثل : ثقة ، أو حجة ، أو ثبت ، أو كأنه مُصَحِّف ، أو عدل ضابط .

٤ - ثم ما دل على التعديل من دون إشعار بالضبط ، مثل : صدوق ، أو عمله الصدق ، أو لا بأس به (عند غير ابن معين) فإنت « لا بأس به » ، إذا قالها ابن معين في الراوي فهو عنده ثقة . أو مأمون ، أو خيار .

• - ثم ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح ، مثل : فلان شيخ ، أو روى عنه الناس ، أو إلى الصدق ما هو ، أو وسط ، أو شيخ وسط .

٦ - ثم ما أشمر بالقرب من التجريح ، مثل : فلان صالح الحديث ، أو يُكْتَب حديثه ، أو يعتبر به ، أو مقارب الحديث ، أو صالح .

مكتم هذه المراتب

١ - أما المراتب الثلاث الأولى ، فيحتاج بأهلها ، وإن كان بعضهم أقوى من بعض .

٢ - وأما المرتبتان الرابعة والخامسة فلا يحتاج بأهلها ، ولكن يكتب حديثهم ، ويُحْتَسَبَر^(١)، وإن كان أهل المرتبة الخامسة دون أهل المرتبة الرابعة.

(١) أي يختبر ضبطهم بمرض حديثهم على أحاديث الثقات المتقين فإن وافقهم احتج بحديثهم وإلا فلا . وبناء على هذا فإن من قيل فيه « صدوق » فإنه لا يحتاج بحديثه قبل الاختبار ، وقد وُجِدَ من قال : إن من قيل فيه صدوق فحديثه حسن ، لأن الحديث الحسن من نوع المحتج به ، وعلى ذلك أئمة الجرح والتعديل وحفاظ الحديث : انظر في هذا : مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم .
وعلم الحديث لابن الصلاح ص ١١٠ ، والتقريب للتوسوي ٣٤٣/١ ، والتدريب للسيوطي : ٣٤٣/١ ، وفتح البث للسخاوي ٣٦٨/١ وغيرها ، فهذا اصطلاح القوم في ذلك والله أعلم .

٣ - وأما أهل المرتبة السادسة فلا يحتاج بأهلها ، ولكن يُكْتَب حديثهم للاعتبار فقط ، دون الاختبار ، وذلك لظهور أمرهم في عدم الضبط .

مراتب ألفاظ الجرح

١ - ما دل على التليين ، (وهي أسهل مراتب الجرح) مثل : فلان لين الحديث ، أو فيه مقال ، أو في حديثه ضعف ، أو ليس بذلك ، أو ليس بمأمون .

٢ - ثم ما صُرِّح بعدم الاجتجاج به وشبهه ، مثل : فلان لا يحتاج به أو ضعيف ، أو له مناكير ، أو واهٍ ، أو ضعُفوه .

٣ - ثم ما صُرِّح بعدم كتابة حديثه ونحوه ، مثل : فلان لا يكتب حديثه ، أو لا تحل الرواية عنه ، أو ضعيف جداً ، أو واهٍ بكرة ، أو طرحوا حديثه .

٤ - ثم ما دل على اتهامه بالكذب أو نحوه ، مثل : فلان متهم بالكذب ، أو متهم بالوضع ، أو يسرق الحديث ، أو ساقط ، أو ليس بثقة .

٥ - ثم ما دل على وصفه بالكذب ونحوه ، مثل : فلان كذاب ، أو دجال ، أو وضاع ، أو يكذب ، أو يضع .

٦ - ثم ما دل على المبالغة في الكذب ونحوه (وهي أسوأ مراتب الجرح) ، مثل : فلان أكذب الناس ، أو إليه المنتهى في الكذب ، أو هو ركن الكذب ، أو هو معدن الكذب ، أو إليه المنتهى في الوضع .

حكم هذه المراتب

١ - أما أهل المرتبتين الأولى والثانية فإنه لا يحتاج بحديثهم طبعاً ، لكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط ، وإن كان أهل المرتبة الثانية دون أهل المرتبة الأولى .

٢ - وأما أهل المراتب الأربع الأخيرة [أي الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة] فلا يحتاج بحديثهم ، ولا يكتب ، ولا يعتبر به ، لأنه لا يصلح لأن يتقوى أو يقتوي غيره .

الفصل الثاني أنواع الكتب المؤلفة في الرجال

§§

لمحة تاريخية

لقد قام علماء الحديث بتصنيف أنواع كثيرة من المصنفات في تراجم الرجال وتاريخهم ، وكانت غايتهم الأولى من هذه المؤلفات الكثيرة هي خدمة السنة المطهرة وذب الافتراء والكذب عنها ، وذلك بحصر أسماء جميع من تمرّس لرواية السنة المشرفة ونقل لوصفها ، ثم الكلام عنهم وعن حياتهم تفصيلاً ، من جميع النواحي من حياة الراوي ، لا سيما فيما يتعلق بتوثيق الراوي وتجريحه .

ووجه خدمه علماء الحديث السنة النبوية بهذه المصنفات ، وذب الكذب عنها ، هو معرفة حال رواة الحديث ، وتمييز القوي من الضعيف ، والصادق من الكذاب من الرواة . وذلك أن أعداء الإسلام لم يستطعوا مقاومة الإسلام وأفكاره علناً ، فعمدوا إلى طريقة خفية خبيثة في عداة الإسلام وهدم دعامته ، ألا وهي استعمال الكذب والدس على لسان النبي ﷺ ، بشكل أحاديث يختلقها ويضعها بعض الملحدين والزنادقة وغيرهم من الحاقدين على الإسلام ، فتنبه علماء الحديث إلى هذا المكر الخبيث . فقاموا بتأليف هذه المصنفات في الرجال . فكشفوا فيها حال المدسوسين الوضاعين وتمرّوا أمام الناس بقبيح أفعالهم ، فاجتنب المسلمون مروياتهم . وقتل بعض كبارهم على يد بعض خلفاء المسلمين ، وجعل الله كيدهم في نحورهم . وأحاق مكرهم السيئ بهم والحمد لله .

وقد بذلوا في هذه المصنفات جهوداً جبارة مضنية تشهد لهم على مر الأيام والدهور بصبرهم ومهارتهم وتفانيهم المجيب في خدمة دينهم والذب عن سنة نبيهم . وتوصلوا بذلك إلى ما لم تتوصل إليه الأمم السابقة ولا اللاحقة في هذا الميدان بل ولا إلى قريب مما توصلوا إليه ، فجزام الله عن المسلمين أفضل الجزاء ، وأجرى لهم المثوبة لتقرّ بها عيونهم وهم في قبورهم .

وقد تفننوا في تنويع هذه المصنفات . وتقسيمها وتفريعها ، فمن مصنفات خاصة بمعرفة الصحابة ، إلى كتب على نظام الطبقات ، ومن كتب مرتبة على الحروف ، إلى كتب خاصة برجال بعض البلدان ، ومن مؤلفات خاصة بالثقات أو الضعفاء ، إلى مصنفات عامة لجميع الأنواع ، ومن كتب خاصة برجال بعض كتب الحديث ، إلى تصانيف في رجال عامة رواة الحديث ، ومن كتب في معرفة الكنى والألقاب ، إلى غيرها من المصنفات في كل باب .

وسأذكر أشهر أنواع المصنفات في علم الرجال التي تهمننا في فن التخريج ثم أذكر من كل نوع أسماء أشهر المصنفات لا سيما المطبوع منها ، لأنه هو الذي يمكن الاستفادة منه في التخريج بالنسبة لأكثر الباحثين ، ثم أعرّف بأهم هذه المصنفات ، وأبين قيمتها ومنهج مؤلفيها فيها بإيجاز إن شاء الله تعالى .

أشهر أنواع المصنفات في الرجال :

- ١ - المصنفات في معرفة الصحابة .
- ٢ - المصنفات في الطبقات .
- ٣ - المصنفات في رواة الحديث عامة .
- ٤ - المصنفات في رجال كتب مخصوصة .
- ٥ - المصنفات في الثقات خاصة .
- ٦ - المصنفات في الضعفاء والمتكلم فيهم .
- ٧ - المصنفات في رجال بلاد مخصوصة .

١ - المصنفات في معرفة الصحابة

لا شك أن التصنيف في معرفة تراجم الصحابة أمر مهم مفيد من نواحي كثيرة . لكن أهم هذه الفوائد هو معرفة الحديث المرسل من الحديث الموصول ،

لأن من لا يعرف الشخص الذي يضيف الكلام إلى النبي ﷺ في منتهى الاسناد أهو صحابي أم تابعي ؟ لا يستطيع معرفة ذلك الحديث أهو موصول أم مرسل .

والمصنفات المفردة في تراجم الصحابة كثيرة أشهرها :

أ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب : لابن عبد البر الأندلسي .

هذا الكتاب من أجل كتب معرفة الصحابة . ويلاحظ على مؤلفه أنه كدراً ، بإرياده كثيراً مما شجر بين الصحابة ، وسماه بـ « الاستيعاب » لظنه أنه استوعب الأصحاب . مع أنه فاته شيء كثير .

وعدد تراجم الصحابة التي أوردها فيه بلغت ثلاثمائة ألف وخمسمائة ترجمة ، وقد رتب أسماء الصحابة على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول من الاسم ، ولكنه لم يهتم بعد ذلك بباقي الحروف ، ثم ذكر بعد الانتهاء من الأسماء من اشتهر بكنيته ، ورتب الكنى على الحروف أيضاً ، ثم ذكر أسماء الصحابييات ثم من اشتهرت منهن بكنيتها (١) .

ب - أسد الغابة في معرفة الصحابة : لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد ابن الأثير الجزري (- ٦٣٠ هـ) .

هذا الكتاب في معرفة أسماء الصحابة نفيس جداً ، بذل مؤلفه جهداً كبيراً في جمعه وتهذيبه وترتيبه ، واشتمل الكتاب على ٧٥٥٤ / سبعة آلاف وخمسمائة وأربعة وخمسين نفساً ، وقد رتب الأسماء ترتيباً دقيقاً ، فرتبهم على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول والثاني إلى آخر الاسم ، وكذلك بالنسبة

(١) طبع الكتاب عدة طبعات ، منها طبعة بذييل « كتاب الاصابة » بطبعة مصطفى محمد بصر ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م .

لاسم الأب والجد والقبائل أيضاً .

قال رحمه الله في المقدمة : « وأما ترتيبه ووضعه فأنني جعلته على حروف أ ، ب ، ت ، ث ، و لزم في الاسم الحرف الأول والثاني والثالث . وكذلك إلى آخر الاسم . وكذلك أيضاً في اسم الأب والجد ، ومن بعدها والقبائل أيضاً ، (١) وبعد ترتيب الأسماء ، ذكر الكنى مرتبة ثم النساء كذلك .

وذكر في أول كل ترجمة حروفاً مقطعة رموزاً لأسماء من تقدمه من المصنفين الذين ذكروا اسم ذلك الصحابي في مصنفاتهم . وهذه الرموز أربعة وهي :

(د) لابن منده ، أبو عبد الله محمد بن يحيى (- ٣٠١ هـ) .

(ع) لأبي نعيم ، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (- ٤٣٠ هـ) .

(ب) لابن عبد البر ، أبو عمر يوسف بن عبد الله القرطبي (- ٤٦٣ هـ) .

(س) لأبي موسى محمد بن عمر المديني (- ٥٨١ هـ) .

ثم ذكر في نهاية كل ترجمة أسماء المصنفين الذين ذكروا صاحب الترجمة ، وذلك خشية أن تسقط تلك الحروف (٢) .

ج - الاصابة في تمييز الصحابة : للحافظ ابن حجر المسقلافي (- ٨٥٢ هـ) .

هذا الكتاب هو أجمع كتاب في أسماء الصحابة وأشمله . وقد اطلع مؤلفه على كتب من تقدمه في هذا النوع من التصنيف واستفاد منها ، فذهبها ورتبها وتجنب ما فيها من أوهام ، وزاد عليها زيادات رآها في بعض طرق

(١) مقدمة أسد الغابة ص ١٢ .

(٢) وقد طبع الكتاب أكثر من مرة ، ومن هذه الطبقات طبعة كتاب الشعب بصر سنة (١٩٧٠ م) .

الحديث أو المصنفات الأخرى فجاء كتاباً حافظاً نافعاً .

وقد رتبته ترتيباً دقيقاً على حروف المعجم . كما فعل ابن الأثير ، ورتب الأسماء ثم الكنى للرجال ثم أسماء النساء ثم كناههن ، إلا أنه أتى بتقسيم جديد لكل حرف في الاسم أو الكنية زيادة على الترتيب على حروف المعجم فقسم كل حرف إلى أربعة أقسام وهي :

القسم الأول : فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره ، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان .

القسم الثاني : فيمن ذكر في الصحابة من الأطفال الذين ولدوا في عهد النبي ﷺ لمض الصحابة ممن مات ﷺ وهو في دون سن التمييز .

القسم الثالث : فيمن ذكر في الكتب المتقدمة عن زمن الحافظ ابن حجر من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والاسلام ، ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ ولا رأوه ، وهؤلاء ليسوا صحابة بالاتفاق ، وإنما ذكروا لمقاربتهم لطبقة الصحابة .

القسم الرابع : فيمن ذكر في الكتب المتقدمة في أسماء الصحابة على سبيل الوهم ، والغلط ، مع بيان ذلك الوهم والغلط (١) .

فينبغي التنبيه إلى كل قسم عند البحث عن اسم صحابي ، ليعرف الباحث أن هذا الشخص صحابي أم ليس بصحابي . وينبغي أن يعلم أن القسم الأول هو أكبر الأقسام بكثير .

هذا وقد بلغ عدد التراجم في هذا الكتاب / ١٢٢٦٧ / اثني عشر ألفاً

(١) انظر مقدمة الاصابة : ١ / ٦ - ٩ .

ومائتين وسبعاً وستين ترجمة . منها / ٩٤٧٧ / ترجمة لمن عُرفوا بأسمائهم من الرجال ، ومنها / ١٢٦٨ / ترجمة لمن عُرفوا بكسائهم ، ومنها / ١٥٢٢ / ترجمة لأسماء وكنى النساء (١) .

٢ - كتب الطبقات

هذا النوع من الكتب يشتمل على تراجم الشيوخ طبقة بعد طبقة ، وعصراً بعد عصر إلى زمن المؤلف ، ومنها في طبقات الرجال عامة ، ومنها في طبقات أناس مخصوصين ، كطبقات الحفاظ للذهبي ، وطبقات القراء لأبي عمرو الداني ، وطبقات الشافعية للسبكي وغيرها .

وسأذكر أشهر كتب الطبقات في الرجال عامة ، وفي الحديث خاصة ، لأنها هي التي تهتمنا في مجال البحث في أسانيد الرواة أكثر من غيرها ، فمنها :

أ - الطبقات الكبرى : لأبي عبد الله محمد بن سعد كاتب الواقدي (- ٢٣٠ هـ) .

جمع المؤلف في هذا الكتاب تراجم الصحابة ، والتابعين ، فمن بعدهم إلى زمنه ، فأجاد وأفاد ، وقد طبع الكتاب في ثمانية مجلدات .

خصص المجلد الأول للسيرة النبوية الشريفة .

وخصص المجلد الثاني لغزوات النبي ﷺ وذكر مرض موته ووفاته ، ثم ذكر من كان بقي بالمدينة ، ومن جمع القرآن من أصحاب رسول الله ﷺ

(١) وقد طبع الكتاب مراراً ، ومنها طبعة مصطفى محمد بصر سنة ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م في أربعة مجلدات ، مع كتاب الاستيعاب لابن عبد البر .

على عهده وبعده ، ثم ذكر من كان بقي بالمدينة بعد أصحاب الرسول ﷺ من المهاجرين والأنصار .

وخصص المجلد الثالث لتراجم البدرين من المهاجرين والأنصار .

وخصص المجلد الرابع لتراجم المهاجرين والأنصار ممن لم يشهد بدرًا ولهم إسلام قديم ، وللصحابة الذين أسلموا قبل فتح مكة .

وخصص المجلد الخامس لذكر التابعين من أهل المدينة ، والصحابة الذين نزلوا مكة والطائف واليمن واليامة والبحرين ، ثم من كان بعد هؤلاء الصحابة في تلك المدن من التابعين فمن بعدهم .

وخصص المجلد السادس للكوفيين من الصحابة ثم من كان في الكوفة بعدهم من التابعين فمن بعدهم من أهل الفقه والعلم إلى زمنه .

وخصص المجلد السابع لمن نزل أصقاعاً وبلاداً كثيرة من الصحابة ومن بعدهم من التابعين وأتباعهم إلى زمنه ، لكنه أكثر ذكر من نزل البصرة والشام ومصر ، وأما باقي البلاد فذكر منها عدداً قليلاً .

وخصص المجلد الثامن للنساء الصحابيات فقط .

هذا وقد اعتبر العلماء كلام ابن سعد في الجرح والتعديل مقبولاً ، لذا يعتبر كتابه هذا مصدراً معتمداً من مصادر تراجم رجال الحديث .

ب - تذكرة الحفاظ : لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (- ٧٤٨ هـ) .

هذا الكتاب خصصه مؤلفه لطبقات حفاظ الحديث فقط ، فترجم للحفاظ ومن يُرجع إليهم في التوثيق والتضيف ، فقال رحمه الله في مقدمته : « هذه

تذكرة بأسماء مُعَدِّلِي حملة العلم النبوي ، ومن يُرجع إلى اجتهدهم في التوثيق والتضيف ، والتصحيح والتزييف » (١)

وقد ذكر في هذا الكتاب مشاهير حملة السنة وأصحاب الاجتهاد في الجرح والتعديل ، من طبقة الصحابة إلى طبقة شيوخه ، وقسمهم إلى إحدى وعشرين طبقة ، وبلغ عدد التراجم في هذا الكتاب / ١١٧٦ / ترجمة ، وهذا الكتاب مفيد جداً في معرفة مشاهير حملة السنة في كل طبقة من عصر الصحابة إلى عصر الذهبي ، أي إلى منتصف القرن الثامن .

وقد ذُيِّل على هذا الكتاب تنميماً للفائدة ثلاثة من العلماء الكبار ، وهم الحسيني (- ٧٦٥ هـ) وابن فهد المكي (- ٨٧١ هـ) وجلال الدين السيوطي (- ٩١١ هـ) فجُمع في هذا الكتاب مع ذيوله الثلاثة تراجم مشاهير حملة السنة وحفاظها من القرن الأول إلى أوائل القرن العاشر (٢) .

٣ - كتب رواية الحديث عامة

هذه الكتب اشتملت على تراجم رواية الحديث عامة ، أي لم تختص بتراجم رجال كتب خاصة ، كما أنها لم تختص بتراجم الثقات وحدهم أو الضعفاء وحدهم ، وإنما كانت عامة في تراجم رواية الحديث ، وأشهر هذه الكتب المطبوعة هي :

أ - التاريخ الكبير : للإمام البخاري (- ٢٥٦ هـ) .

(١) تذكرة الحفاظ : ١ / ١ .

(٢) وقد طبع الكتاب أكثر من مرة ، وأخيراً صورته دار إحياء التراث العربي ببيروت مع ذيوله الثلاثة .

هذا الكتاب كبير فعلاً ، فقد اشتمل على / ١٢٣١٥ / ترجمة (١) كما في النسخة المطبوعة المرقمة ، وقد رتبته البخاري رحمه الله تعالى على حروف المعجم لكن بالنسبة للحرف الأول من الاسم والحرف الأول من اسم الأب ، لكنه بدأ الكتاب بأسماء المحمدين لشرف اسم النبي ﷺ ، كما أنه قدم في كل اسم أسماء الصحابة أولاً ، بدون النظر إلى أسماء آبائهم ثم ذكر بعد ذلك بقية الأسماء ملاحظاً ترتيب أسماء آبائهم ، وإليك ما قاله البخاري رحمه الله تعالى في مقدمة كتابه هذا :

« هذه الأسماء وضعت على [ا ، ب ، ت ، ث] وإنما بُدئ بـ « محمد » من بين حروف (ا ، ب ، ت ، ث) لحال النبي ﷺ . لأن اسمه محمد ﷺ ، فإذا فُرِّغ من المحمدين أبتدئ في الألف ثم الباء ثم التاء ثم الناء ثم ينتهي بها إلى آخر حروف (ا ، ب ، ت ، ث) وهي (ي) والميم تحيئك في موضعها ، ثم هؤلاء الحمدون على (ا ، ب ، ت ، ث) على أسماء آبائهم ، لأنها قد كثرت إلا نحواً من عشرة أسماء فانها ليست على (ا ، ب ، ت ، ث) لأنهم من أصحاب النبي ﷺ » (٢) .

ويذكر البخاري ألفاظ الجرح والتعديل ، لكنه يستعمل عبارات لطيفة في الجرح . فيقول مثلاً : « فيه نظر » أو « سكتوا عنه » وأشد ما يقوله من العبارات في الجرح : « منكر الحديث » واصطلاح البخاري في هذه العبارات هو : أنه يقول : « فلان فيه نظر » أو « فلان سكتوا عنه » فيمن

(١) ذكر العلامة الكتاني في « الرسالة المستطرفة » أن عدد التراجم في التاريخ الكبير بلغت قريباً من أربعين ألفاً ، فما أدري ما مستنده في هذا التقدير ...!؟
(٢) التاريخ الكبير للبخاري : ١ / ١١ .

تركوا حديثه (١) ، وأما إذا قال : « فلان منكر الحديث » فلا تحل الرواية عنه (٢) وكثيراً ما يسكت عن الرجل ، فلا يذكر فيه توثيقاً ولا تجريحاً ، ومعنى ذلك توثيق له .

ب - الجرح والتعديل : لابن أبي حاتم (٣٢٧ هـ) .

هذا الكتاب اقتص فيه مؤلفه أثر البخاري في « التاريخ الكبير » ، وقد أجاد فيه كل الإفادة ، وذلك لأنه اعتنى بذكر ما قيل في كل راوٍ من الجرح والتعديل ، وخلص تلك الأقوال ، ويثنى ما أدى إليه اجتهاده في كثير منها ، والكتاب يعتبر بحق ، كتاب جرح وتعديل كما سماه به مؤلفه . وهو كتاب كبير طبع في ثمانية مجلدات مع مقدمته ، وتراجمه قصيرة غالباً ، إذ تتراوح بين السطر والخمسة أسطر .

وقد رتبته مؤلفه على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول فقط من الاسم واسم الأب . لكنه يقدم أسماء الصحابة أولاً داخل الحرف الواحد ، وكذلك يقدم الاسم الذي يتكرر كثيراً .

ويذكر في كل ترجمة اسم الراوي واسم أبيه وكنيته ونسبته ، وأشهر شيوخه وتلاميذه ، وقليلاً ما يورد حديثاً من مرويات صاحب الترجمة ، ويذكر بلد الراوي ورحلاته ، والبلد التي نزل فيها واستقر ، كما يذكر شيئاً عن عقيدته إن كانت مخالفة لعقيدة أهل السنة ، ويذكر بعض مصنفاته إن كانت له مصنفات وهكذا ...

(١) انظر فتح المغيث للسخاوي ١/ ٣٧٢ .
(٢) انظر ميزان الاعتدال : ١/ ٢٠٦ و ٢/ ٢٠٢ .

وإشير أحياناً إلى سنة وفاته ، وقد قدم للكتاب بمقدمة نفيسة كبيرة هي [مقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل] وهي عبارة عن مدخل للكتاب ذكر فيها أبحاثاً مهمة فيما يتعلق بالجرح والتعديل (١) .

٤ - المصنفات في رجال كتب مخصوصة

هناك بعض المصنفات عمد مؤلفوها إلى تراجم رواة في كتب مخصوصة ، فترجموا رواة ذلك الكتاب أو تلك الكتب فقط . ولم يتعرضوا لغيرها ، ولهذا الكتب منزلة على غيرها في كونها اشتملت على تراجم جميع الرواة في ذلك الكتاب أو تلك الكتب المعنية ، فيستطيع الباحث العثور على ترجمة أي راوٍ يريد من رواة ذلك الكتاب ، كما أن لها منزلة حصر التراجم في رواة ذلك الكتاب بعينه ، وعدم التطويل بالتمرض لترجمة أي راوٍ من رواة الحدث ، وفي هذا تسهيل على الباحث الذي يريد رواة في كتب مخصوصة .

ومن أشهر هذه المصنفات لا سيما المطبوع منها :

أ - الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد لأبي نصر أحمد بن محمد الكلابةذي (- ٣٩٨ هـ) وهذا الكتاب خاص برجال صحيح البخاري (٢) .

ب - رجال صحيح مسلم ، لأبي بكر أحمد بن علي الأصفهاني المعروف بابن منجويته (- ٤٣٨ هـ) (٣) .

(١) وقد طبع الكتاب في دائرة المعارف الثمانية بالهند .

(٢) مخطوط وفي دار الكتب المصرية منه نسختان ، الأولى في مجلد يقع في / ٢١٥ / ورقة ، والثانية في مجلد يقع في / ٣٨١ / ورقة .

(٣) مخطوط في مكتبة بلدية الإسكندرية ، ويقع في / ٢١٠ / ورقات .

ج - الجمع بين رجال الصحيحين ، لأبي الفضل محمد بن طاهر القسدي المعروف بابن القيسراني (- ٥٠٧ هـ) وقد جمع في هذا الكتاب بين كتابي الكلابةذي وابن منجوية المذكورين آنفاً ، واستدرك ما أغفله . وحذف بعض الاستطرادات ، وما يمكن الاستغناء عنه .

والكتاب مرتب على حروف المعجم ، وقد ذكر المؤلف طريقته في مقدمة الكتاب ، فيبين أنه جمع بين رجال صحيح البخاري ومسلم ، وأشار إلى ما انفرد به كل واحد منها (١) .

وقد طبع الكتاب في الهند ، وتولت طباعته دائرة المعارف الثمانية سنة / ١٣٢٣ هـ .

د - التعريف برجال الموطأ . لمحمد بن يحيى الخذاء التميمي (- ٤١٦ هـ) (٢)

ه - كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة (٣) ، وبعض مصنفات مؤلفيها .

لقد صنف العلماء عدداً من الكتب جمعوا فيها تراجم رجال الكتب الستة ، مع تراجم لرجال بعض مصنفات صغيرة ألفها أصحاب الكتب الستة .

ومن هذه الكتب كتاب « السكال في أسماء الرجال » للحافظ عبد الغني

(١) الجمع بين الصحيحين : ٤/١ .

(٢) مخطوط في خزانة الفروين بفاس (الزركلي : المستدرك ٢/ ٢٣٥) .

(٣) أي الصحيحين والسنن الأربعة .

المقدسي ، وبما أن هذا الكتاب أشهر الكتب التي جمعت تراجم رجال الكتب الستة ، وبما أنه لقي عناية من العلماء لم يلقها غيره من التهذيب والتعليق والاختصار ، لذا سأتكلم عنه وعن تهذيباته ومختصراته بشيء من التفصيل .

وقبل الكلام على الكتاب وتهذيباته ومختصراته إليك أشهر أسماء العلماء الذين هذبوا هذا الكتاب أو استدرکوا عليه أو اختصروه ، مع أسماء مؤلفاتهم على الترتيب الزمني .

١ - تهذيب الكمال للمزي (٥٧٤٣ - ٥٨٠٠) .

٢ - تذهيب التهذيب للذهبي (٥٧٤٨ - ٥٨٠٠) .

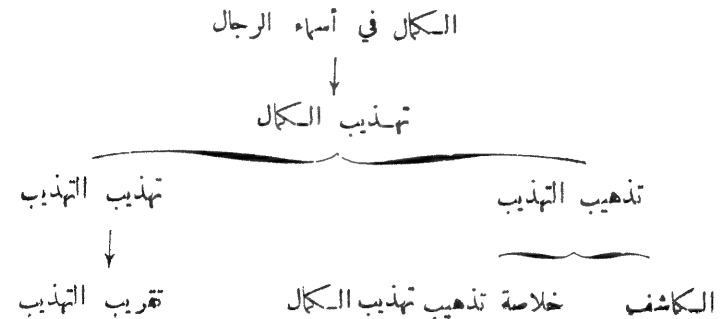
٣ - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي أيضاً .

٤ - تهذيب التهذيب ، لابن حجر المسقلاني (٨٥٢ - ٨٥٣) .

٥ - تقريب التهذيب ، لابن حجر أيضاً .

٦ - خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ، للخزرجي (٩٣٤ - ٩٣٥) .

والإليك مخططاً توضيحياً لتسلسل هذه الكتب



وأن وقت الشروع في الكلام على هذه المصنفات ووصف منهج مؤلفيها فيها بشيء من التفصيل .

كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة ونوابغها

١- الكمال في أسماء الرجال : إن من أقدم ما وصلنا من كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة كتاب « الكمال في أسماء الرجال » للحافظ عبيد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجتاعيلي الحنبلي المتوفى سنة ٦٠٠ هـ .

ويعتبر هذا الكتاب أصلاً لمن جاء بعده في هذا الباب ، غير أنه أطال فيه ، مع أنه يحتاج إلى استدراك لبعض التراجم وتحرير لبعض المسائل ، وتهذيب لكثير من الأقوال والأمثلة ، وهو مع ذلك - كما قال الحافظ ابن حجر (١) - « من أجل المصنفات في معرفة حملة الآثار وضماً ، وأعظم المؤلفات في بصائر ذوي الألباب وقماً » .

٢ - تهذيب الكمال :

وحيث إن الكتاب يحتاج إلى تهذيب وإكمال وتحجير ، فقد قام الحافظ الشهير أبو الحجاج يوسف بن الزكي الميزي (٧٤٣ - ٧٤٤ هـ) بهذيبه وإكمله في كتاب سماه « تهذيب الكمال » وقد أجاد في هذا الكتاب وأحسن - كما وصفه الحافظ ابن حجر (٢) - ، لكنه أطال فيه أيتناً . ويقول ابن السبكي في وصفه : « أنجم على أنه لم يُصنف مثله ولا يُستطاع » .

٣- إكمال تهذيب الكمال: وذيّل على كتاب المزي وأكمله الحافظ علاء الدين

(١) في مقدمة كتابه « تهذيب التهذيب » ١ - ص ٢ .

(٢) في المصدر السابق .

مُفْلَطَاي المتوفى سنة ٧٦٢ هـ وسمى تذييله هذا « إكمال تهذيب الكمال » وهو كتاب كبير جليل نافع ، وقد ذكر الحافظ ابن حجر (١) أنه انتفع بكتاب مفْلَطَاي هذا .

وقد سار المزي في كتابه « تهذيب الكمال على النحو التالي :

١ - ترجم لرجال الكتب الستة ولرجال المصنفات التي صنفها أصحاب الكتب الستة إلا أنه ترك مصنفاتهم المتعلقة بالتواريخ ، لأن الأحاديث التي تورّد فيها غير مقصودة بالاحتجاج .

٢ - رمز في كل ترجمة رموزاً تدل على المصنفات التي روت أحاديث من طريق صاحب الترجمة .

٣ - ذكر في ترجمة كل راوٍ شيوخه وتلاميذه على الاستيعاب قدر ما تيسر له ، وقد حصل من ذلك على الأكثر منهم ، لأنه يتمرّز أو يتسر استيعابهم تماماً .

٤ - رتب كلاماً من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه على حروف المعجم .

٥ - ذكر سنة وفاة الرجل وذكر الخلاف وأقوال العلماء فيها تفصيلاً .

٦ - ذكر غدداً من التراجم ولم يعرف بأحوالهم ، ولم يزد على قوله : « روى عن فلان ، روى عنه فلان ، أخرج له فلان ، والظاهر أنه لم يعرف شيئاً من أحوالهم ، وليس ذلك بغريب فالإحاطة بأحوال آلاف من الرواة ليس بالأمر الهين ، ومع ذلك فممدد من لم يعرف بأحوالهم قليل جداً بالنسبة للأعداد الكثيرة جداً في هذا الكتاب .

(١) في المصدر السابق ص : ٨ .

٧ - أطال الكتاب بإيراده كثيراً من الأحاديث التي يخرجها من مروياته العالية من الموافقات والأبدال وغير ذلك من أنواع الملو ، وتقدر هذه الأحاديث من حيث الحجم بنحو ثلث حجم الكتاب (١) .

٨ - رتب أسماء التراجم على أحرف المعجم ، بما فيها أسماء الصحابة مغلوطاً مع أسماء غيرم خلافاً لصاحب « الكمال » الذي ترجم لأسماء الصحابة وحدهم غير مغلوطين بنيرم إلا أنه ابتداء في حرف الهمة ، عن اسمه « أحمد » ، وفي حرف الميم بمن ، اسمه « محمد » .

٩ - تسبّب بمض الأقوال في الجرح والتعديل إلى قائلها من أئمة الجرح والتعديل بالسند ، وذكر بمض تلك الأقوال بدون سند ، وقال : « وما في كتابنا هذا مما لم نذكر له إسناداً فما كان بصيغة الجزم فهو مما لا نعلم بإسناده إلى قائله المحكي عنه بأساً ، وما كان بصيغة التمرّض فربما كان في إسناده نظر (٢) .

١٠ - نبه على ترتيبات بعض الأسماء المهمة أو المكنية وما أشبه ذلك فقال :

« فإن كان في أصحاب الكنى من اسمه معروف من غير خلاف فيه ذكرناه في الأسماء ، ثم نبهنا عليه في الكنى ، وإن كان فيهم من لا يعرف اسمه أو اختلف فيه ذكرناه في الكنى ونهنا على ما في اسمه من الاختلاف . ثم النساء كذلك . وربما كان بعض الأسماء يدخل في ترجمتين فأكثر ، فنذكره في أولى التراجم به ثم نبه عليه في الترجمة الأخرى ، وبعد ذلك فصول فيمن اشتهر

(١) كما قدرها الحافظ ابن حجر في مقدمة « تهذيب التهذيب » ص : ٣ .

(٢) المصدر السابق ص : ٧ .

بالنسبة إلى أبيه أو جده أو أمه أو عمه أو نحو ذلك ، وفيمن
اشتهر بالنسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صناعة ، وفيمن اشتهر بلقب أو
نحوه ، وفيمن أبهم مثل فلان عن أبيه أو عن جده أو أمه أو
عمه أو خاله أو عن رجل أو امرأة ونحو ذلك ، مع التنبيه على
اسم من عرف اسمه منهم ، والنساء كذلك .

١١ - ذكر ثلاثة فصول أحدها في شروط الأئمة الستة ، والثاني في الحث
على الرواية عن الثقات ، والثالث في الترجمة النبوية .

١٢ - حذف عدة تراجم من أصل « الكمال » ممن ترجم لهم صاحب
الكمال بناء على أن بعض الستة أخرج لهم . لكنه لم يقذف هو
على روايتهم في شيء من الكتب الستة .

وهذه الرموز التي ذكرها المزي في كتابه : وعددها سبعة وعشرون رمزاً :

(ع) للسته (٤) للأربعة أصحاب السنن (خ) للبخاري
(م) لمسلم (د) لأبي داود (ت) للترمذي (س) للنسائي
(ق) لابن ماجه (خت) للبخاري في التعاليق (بخ) للبخاري في
الأدب المفرد (ي) في جزء رفع اليدين (عخ) خلق أفعال
العباد (ز) جزء القراءة خلف الامام (مق) لمسلم في مقدمة
صحيحه (مد) لأبي داود في المراسيل (قد) في القدر (خد)
في النسخ والمنسوخ (ف) في كتاب التفرد (صد) في فضائل
الأنصار (ل) في المسائل (كد) في مسند مالك (تم) للترمذي
في الثمائل (سي) للنسائي في عمل اليوم والليلة (كن) في مسند
مالك (صر) في خصائص علي (عس) في مسند علي (فق)
لابن ماجه في التفسير .

هذا ولم يطبع الكتاب ولا أصله (الكمال) حتى الآن .

٤ - تذهيب التهذيب :

ثم جاء الحافظ أبو عبيد الله محمد بن أحمد الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ
فصنف على كتاب شيخه المزي كتابين ، كبير سماه « تذهيب التهذيب » وصغير
سماه « الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة » ويقول الحافظ
ابن حجر (١) عن « تذهيب التهذيب » إنه « أطال فيه العبارة ولم يتعمد ما في
التهذيب غالباً » وإن زاد في بعض الأحيان وفيات بالظن والتخمين ، أو مناقب
لبعض المترجمين ، مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح اللذين عليهما مدار
التصنيف والتصحيح ، وقد زاد الذهبي بعض التراجم التي استدرکها على شيخه
المزي . وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر (٢) : « وقد الحققت في هذا
المختصر (٣) ما التقطته من تذهيب التهذيب للحافظ الذهبي فإنه زاد قليلاً » .

• - الكاشف :

أما الكاشف فهو كتاب مختصر من كتاب « تهذيب الكمال » للمزي ،
اقتصر فيه مصنفه في كل ترجمة على اسم الراوي واسم أبيه وجده أحياناً
وكنيته ونسبته ، وأشهر شيوخه وأشهر تلاميذه ، اثنين أو ثلاثة غالباً في كل
من الشيوخ والتلاميذ ، وذكر كلمة أو جملة لخص فيها حال الراوي من حيث
التوثيق أو التجريح ثم ذكر سنة وفاته . وذكر فوق اسم صاحب الترجمة
الرموز إشارة إلى من روى له من أصحاب الكتب الستة (٤) . وقد اقتصر على

(١) في مقدمة « تذهيب التهذيب » ص : ٣ .

(٢) في الصدر السابق ص : ٨ .

(٣) يقصد به كتابه « تذهيب التهذيب » وهو مختصر بالنسبة لكتاب المزي .

(٤) قد جعل المصنفون على طبع الكاشف الرموز قبل اسم صاحب الترجمة بدلاً من
كتابتها فوقه .

تراجم رجال الكتب الستة دون غيرهم . ورتب الأسماء على حروف المعجم ، لكنه ابتداءً حرف الهمزة بن اسمه « أحمد » كما ابتداءً حرف الميم بن اسمه « محمد » وقد قال الذهبي في مقدمة الكتاب :

« هذا مختصر نافع في رجال الكتب الستة ، الصحيحين والسنن الأربعة ، مقتضب من « تهذيب الكمال » لشيخنا الحافظ أبي الحجاج المزي ، اقتضت فيه على ذكر من له رواية في الكتب الستة دون باقي تلك التواليف التي في التهذيب ودون من ذكر للتمييز أو كرر للتنبيه » (١) .

وأما رموزه فهي : (خ) للبخاري و (م) لمسلم و (د) لابي داود و (ت) للترمذي و (س) للنسائي و (ق) لابن ماجه و (ع) للسته و (٤) لأصحاب السنن الأربعة .

وهذا غرض من الكتاب :

« د : أحمد بن إبراهيم الموصلي ، أبو علي . عن شريك وحماد بن زيد وطبقتهما ، وعنه د . والبغوي وأبو يعلى وخلق ، وثبت . مات ٢٣٦ هـ . »

وبلاحظ من هذا النموذج أن الترجمة تعطي صورة واضحة عن صاحبها وإن كانت مقتضبة . فقول الحافظ ابن حجر رحمه الله : « وجدت تراجم الكاشف إنما هي كالعنوان » (٢) فيه نظر ، ولا يقال إن النفوس تتشوق إلى الاطلاع على ما وراءه ، لأن من أراد النهاية في البحث فعليه بالطلولات ، ومن أراد المعجالة ففي هذا الكتاب ما يكفي ، ومع ذلك فكتاب الكاشف هذا أوسع في عرض التراجم وأكثر معلومات من كتاب « تقريب التهذيب » للحافظ ابن

(١) مقدمة الكتاب س : ٤٩ .

(٢) مقدمة « تهذيب التهذيب » س : ٣ .

حجر . فإن جاز أن ينتقد أحد الكتابين بكون تراجمه كالعنوان . فكتاب « تقريب التهذيب » للحافظ ابن حجر أولى بهذا النقد ، والله أعلم .

٦ - تهذيب التهذيب : ثم جاء الحافظ ابن حجر فعمل على اختصار وتهذيب كتاب « تهذيب الكمال » للعزي في كتاب سماه « تهذيب التهذيب » وقد كانت اختصاره للكتاب وتهذيبه له على الوجه التالي :

١ - اقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل .

٢ - حذف ما أطال الكتاب من الأحاديث التي يخرجها الذهبي من مروياته العالية . وهو حوالي ثلث حجم الكتاب .

٣ - حذف كثيراً من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه الذين قصد المزي استيعابهم . واقتصر على الأشهر والأحفظ والمعروف منهم إذا كان الراوي مكثرًا .

٤ - لم يحذف شيئاً من التراجم القصيرة في الغالب .

٥ - لم يرتب شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة على الحروف وإنما رتبهم على التقدم في السن والحفظ والاسناد والقراءة وما إلى ذلك .

٦ - حذف كلاماً كثيراً أثناء بعض التراجم لأنه لا يدل على توثيق ولا تجريح .

٧ - زاد في الترجمة ما ظفر به من أقوال الأئمة في التجريح والتوثيق من خارج الكتاب .

٨ - أورد في بعض المواضع بعض كلام الأصل بالمعنى مع استيفاء المقاصد ، وقد يزيد بعض الألفاظ البسيرة لمصلحة .

٩ - حذف كثيراً من الخلاف في وفاة الرجل إلا في مواضع تقتضي المصلحة

عدم حذف ذلك .

١٠ - لم يحذف من تراجم رجال « تهذيب الكمال » أحداً .

١١ - زاد بعض التراجم التي رأى أنها على شرطه ، وميز التراجم التي زادها على الأصل بأن كتب اسم صاحب الترجمة واسم أبيه بالأحرر .

١٢ - زاد في أثناء بعض التراجم كلاماً ليس في الأصل لكن صدره بقوله (قلت) فليتنبه القارىء إلى أن جميع ما بعد كلمة (قلت) فهو من زيادة ابن حجر إلى آخر الترجمة .

١٣ - التزم الرموز التي ذكرها المزي لكنه حذف منها ثلاثة وهي (مق - سي - ص) كما التزم إيراد التراجم في الكتاب على الترتيب ذاته الذي التزمه المزي في (تهذيبه) .

١٤ - حذف الفصول الثلاثة التي ذكرها المزي في أول كتابه . وهي ما يتعلق بشروط الأئمة الستة ، والحث على الرواية عن الثقات ، والترجمة النبوية أي السيرة النبوية .

٥ - زاد بعض الزيادات التي انتفطها من كتاب « تهذيب التهذيب » للذهبي وكتاب « إكمال تهذيب الكمال » لعلاء الدين مغلطاي .

قلت : وقد خلصت طريقة اختصار الحافظ ابن حجر لكتاب (تهذيب الكمال) من مقدمته التي قدم بها لكتابه « تهذيب التهذيب » (١) فليراجعها من له شوق لقراءة كلام الأئمة ففيها فوائد كثيرة .

(١) انظر المقدمة المذكورة من ص : ٣ - ٩ ابتداء من قوله : « فاستخرت الله تعالى في اختصار التهذيب ... »

هذا وقد قال الحافظ ابن حجر في مقدمته المذكورة للكتاب تبريراً لتصنيفه له بعد أن قام الحافظ الذهبي قبله بتصنيف كتابين في تهذيب واختصار كتاب « تهذيب الكمال » للحافظ المزي ، قال : إن كتاب الكاشف مختصر جداً فتراجمه إنما هي كالعنوان ، وأما كتاب « تهذيب التهذيب » فقد أطال الذهبي العبارة فيه ولم يزد على ما في التهذيب غالباً إلى آخر ما قل رحمه وهذا نص ما قاله :

« ولما نظرت في هذه الكتب وجدت تراجم الكاشف إنما هي كالعنوان تتشوق النفوس إلى الاطلاع على ما وراءه ، ثم رأيت للذهبي كتاباً سماه « تهذيب التهذيب » أطال فيه العبارة ، ولم يعدد ما في التهذيب غالباً ، وإن زاد ففي بعض الأحيان وفيات بالظن والتخمين أو مناقب لبعض المترجمين ، مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح اللذين عليهما مدار التضعيف والتصحيح ، (١) .

والحقيقة التي لا مرية فيها أن كتاب « تهذيب التهذيب » للحافظ ابن حجر كتاب قيمٌ محرر مفيد ، وقد بذل الحافظ ابن حجر فيه جهداً كبيراً واضحاً ، وقد اختصر ما يستحق الاختصار ، وزاد ما يستحق الزيادة مما فات الأصل ، وحرر وهذب واستعان - مع اطلاعه الواسع - بعدد من المصنفات في إخراج هذا الكتاب بشكل مرضي . فجزاه الله خيراً على صنيعه هذا ، وأجزل مثوبته .

وهو أجود الكتب وأدقها بين الكتب التي عملت على اختصار وتهذيب كتاب الحافظ المزي ، وعلى وجه الخصوص هو أجود من كتاب « تهذيب التهذيب » للذهبي ، للميزات الكثيرة التي تميزه عنه التي أشار إليها ابن حجر في مقدمة كتابه « تهذيب التهذيب » .

(١) مقدمة « تهذيب التهذيب » ص : ٣ .

وما قاله الحافظ عن كتاب «الكاشف» فقد ذكرت ما فيه قبل قليل.

وأما ما يقوله البعض في هذه الأيام من أن الحافظ ابن حجر قد اختصر كتاب المزي فأخل بكثير من مقاصده ، بل ربما بالغ بعضهم فقال لقد مسح ابن حجر كتاب المزي وأفسده ، محتجين بأن الحافظ ابن حجر قد حذف كثيراً من شيوخ وتلاميذ كثير من المترجمين ، وأن ذكر هؤلاء الشيوخ والتلاميذ له فائدة كبيرة لا تخفى على المشتغلين بالحديث وعلم الرجال . فالجواب أننا لا ننكر فائدة ذكر هؤلاء الشيوخ والتلاميذ ، لكن يقال إن موضوع الاختصار والتهديب هو هذا . وليس كل مراجع يستفيد من معرفة بعضهم فليرجع إلى الأصل . إذ من المعروف أنه لا تنفي المختصرات عن أصولها في كل شيء ، ومن جهة ثانية فليس في الكتاب ما ينتقد إلا هذا . مع أن في اختصار كثير من الشيوخ والتلاميذ لبعض المترجمين وجهة نظر وليست خطأ وقع فيه ابن حجر ، وأخيراً فلو أنصف المرء فذكر حسنات الكتاب الكثيرة لاسياً حذفه كثيراً من الأحاديث العوالي التي أوردها المزي من روايته لأقره بأن عمل الحافظ ابن حجر في هذا الكتاب عمل نافع مشكور ، وأن الكتاب من خيرة الكتب في معرفة تراجم رجال الكتب الستة والله أعلم .

٧- تقريب التهذيب: هو كتاب مختصر جداً، اختصر فيه الحافظ ابن حجر كتابه «تهذيب التهذيب» في نحو سبعمائة حجة ، وذكر في مقدمته أن الداعي لتصنيف هذا الكتاب هو طلب بعض إخوانه منه أن يجرد له أسماء الأشخاص المترجمين في كتابه «تهذيب التهذيب» خاصة ، وأنه لم يجبه إلى طلبه أولاً . ثم رأى إجابته على وجه يحصل مقصوده بالإفادة ، ثم ذكر طريقته في عرض ترجمة كل راوٍ ، وإليك ما قاله الحافظ نفسه تنقّب على وصف الكتاب من تعبير مصنفه .

قال رحمه الله - بعد أن ذكر أنه لما فرغ من تصنيف كتابه «تهذيب التهذيب» ، وأنه وقع من طلبه الفن موقعاً حسناً ، وأنه طال إلى أن جاوز ثلث الأصل والثلث كثير - مايلي : «فالتمس مني بعض الإخوان أن أجرد له الأسماء خاصة ، فلم أؤثر ذلك لقلة جدواه على طالبي هذا الفن ، ثم رأيت أن أجيبه إلى مسألته ، وأسمعفه بطليته على وجه يحصل مقصوده بالإفادة ، ويتضمن الحسنى التي أشار إليها وزيادة ، وهي أنني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه ، وأعدل ما وصف به ، بأخص عبارة ، وأخلص إشارة ، بحيث لا يزيد كل ترجمته على سطر واحد غالباً ، يجمع اسم الرجل واسم أبيه وجده ، ومنتهى أشهر نسبته ونسبه ، وكنيته ولقبه ، مع ضبط ما يشكل من ذلك بالحروف ، ثم صفته التي يختص بها من جرح أو تعديل ، ثم التعريف بعصر كل راوٍ منهم بحيث يكون قائماً مقام ما حذفته من ذكر شيوخه والرواة عنه ، إلا من لا يؤمن لبسه» (١) وقد مشى في كتابه هذا على النحو التالي :

- ١ - ذكر جميع التراجم التي في «تهذيب التهذيب» ولم يقتصر على تراجم رواة الكتب الستة كما فعل الذهبي في «الكاشف» ، كما رتب التراجم على الترتيب نفسه الذي مشى عليه في «تهذيب» .
- ٢ - رمز بالرموز التي ذكرها في «تهذيب التهذيب» نفسها إلا أنه غير رمز السنن الأربعة إذا كانت مجتمعة ، فقد رمز إليها في «تهذيب» بـ (٤) وفي هذا الكتاب بـ (ع) . كما أنه زاد رمزاً لم يكن في «تهذيب» وهو كلمة (تمييز) وهي إشارة إلى من ليست له رواية في المصنفات التي هي موضوع الكتاب .

(١) مقدمة تقريب التهذيب ص : ٣ - ٤ .

٣ - ذكر مراتب الرواة في المقدمة ، وجعلهم محصورين في اثنتي عشرة مرتبة ، وذكر ألفاظ الجرح والتعديل المقابلة لكل مرتبة . فعلى المراجع في هذا الكتاب أن ينتبه إلى هذه المراتب وما يقابلها من الألفاظ حتى لا يقع في لبس أو خطأ لأنه ربما اصطلاح في بعضها اصطلاحاً خاصاً به في هذا الكتاب .

٤ - ذكر في مقدمة الكتاب أيضاً طبقات الرواة المترجمين وجعلهم اثنتي عشرة طبقة أيضاً ، وينبغي لزماً معرفة تلك الطبقات قبل المراجعة في الكتاب حتى يعرف المراجع ذلك الاصطلاح الخاص لابن حجر في هذا الكتاب .

٥ - زاد على « التهذيب » فصلاً في آخر الكتاب يتعلق ببيان المبهات من النسوة على ترتيب من روى عنهن رجالاً ونساءً .

والكتاب جيد مفيد كاف لطلبة العلم البتدئين في الفن لا سيما في موضوع الحكم على الشخص من حيث الجرح والتعديل فإنه يعطي المراجع عصاراة الأقوال فيه ، لكنه مضبوط جداً ، ويلاحظ عليه بشكل خاص عدم ذكره أي شيخ أو تلميذ للمترجم لهم في جميع الكتاب ، ولذلك يتميز كتاب « الكاشف » للذهبي ، وكتاب « الخلاصة » للخزرجي على كتاب التقريب في هذا . والله أعلم ، وهذا نموذج من التراجم :

- « عبد الله بن عاصم الحيماني ، بكسر المهملة وتشديد الهم ، أبو سميد البصري ، صدوق ، من العائرة / ق » .

- « القاسم بن الليث بن مسرور الرسعني ، أبو صالح ، زيل تينيس ،

نفقة ، من الثانية عشرة ، مات سنة أربع وثلاثمائة / س » .

٨ - خلاصة تهذيب تهذيب الكمال :

ثم جاء الحافظ صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري الساعدي المولود سنة ٩٠٠ فاختصر كتاب « تهذيب التهذيب » للذهبي سنة ٩٢٣ في كتاب « خلاصة تهذيب تهذيب الكمال » في مجلد كبير طبع سنة ١٣٠١ هـ بالمطبعة الميرية بالقاهرة .

وقد قال مصنفه في مقدمته الصغيرة « وبعد : فهذا مختصر في أسماء الرجال اختصرته من « تهذيب تهذيب الكمال » وضبطت ما يحتاج إلى ضبطه في غالب الأحوال ، وزدت فيه زيادات مفيدة ، ووفيات عديدة ، من الكتب المعتمدة والنقول المسندة . أسأل الله تعالى التوفيق والهدى إلى سواء الطريق بمنه وكرمه آمين » (١) .

وقد مشى المصنف في هذا الكتاب على النحو التالي :

١ - ترجم للرواة المخرج لهم في الكتب الستة وأشهر مصنفات أصحابها التي ترجم الذهبي في تهذيبه لرجالها ، وبمجموع تلك المصنفات مع الكتب الستة الأصول خمسة وعشرون وهي المصنفات التي ذكرها المزي في « تهذيبه » نفسها .

٢ - ذكر رموز تلك المصنفات في المقدمة وعددها سبعة وعشرون رمزاً ، وهي الرموز التي ذكرها المزي ثم الذهبي في تهذيبه لكنه زاد عليها رمزاً آخر وهو كلمة « تمييز » (٢) وتذكر مع الراوي

(١) مقدمة الكتاب المذكور ص : ٢ .

(٢) المراد بالتمييز حيث ينفق اسم راويين واسم أبيهما وكان أحدهما من رجال الكتب التي ترجم لرواتها في هذا الكتاب ، والآخر ليس كذلك فذكره للتمييز بينهما .

الذي ليس له رواية في المصنفات المترجم لرواتها في هذا الكتاب .

٣ - قسم الكتاب إلى كتابين ، الكتاب الأول ، وخصمه لتراجم الرجال ، والكتاب الثاني وخصمه لتراجم النساء . وقسم كتاب الرجال إلى قسمين وخاتمة ، فالقسم الأول جملة في ترتيبهم على الأسماء ، والقسم الثاني جملة في ترتيبهم على الكنى وجعله نوعين ، وأما الخاتمة فجعلها من ثمانية فصول :

الفصل الأول : فيمن عرف بابن فلان ولم يتقدم اسمه ، أو تقدم ولم يشتهر بهذه النسبة .

الفصل الثاني : فيمن تقدم اسمه .

الفصل الثالث : فيمن عرف بنسبه ، ولم يتقدم اسمه .

الفصل الرابع : فيمن عرف بنسبه وتقدم اسمه في الأسماء .

الفصل الخامس : في الألقاب .

الفصل السادس : فيمن لقب بكنيته .

الفصل السابع : فيمن لقب بنسبه .

الفصل الثامن : في المبهات .

ثم قسم كتاب النساء على نحو ما قسم كتاب الرجال إلا أنه جعل الخاتمة من ثلاثة فصول وهي :

الفصل الأول : فيمن عرفت بابنة فلان وفيه نوعان :

النوع الأول : فيمن لم يتقدم اسمها .

النوع الثاني : فيمن تقدم اسمها .

الفصل الثاني : في الألقاب .

الفصل الثالث : في المجهولات .

٤ - رتب الأسماء على الحروف لكنه ابتداءً بحرف الهمزة بـبن اسمه أحمد ، وحرف الميم بـبن اسمه محمد ، ثم قال داخل الحرف الواحد ، « من اسمه عمر » وذكر كل من اسمه عمر ، وهكذا ... وإذا كان اسم بعض الرواة لا يشاركه فيه أحد ، وضعه في فصل آخر الحرف ، وسمى ذلك الفصل « فصل التفريق » ولو وضعه في مكانه حسب ترتيب الحروف لكان أسهل على المراجع . وما عرفت الفائدة في عمله هذا !

٥ - زاد بعض التراجم على ما في كتاب الذهبي وهي التي يرمز إليها بكلمة « تمييز » كما تقدم .

٦ - وأما صياغته للترجمة فلم يلتزم فيها خطأ معيناً كما فعل الحافظ ابن حجر في « التقريب » فأحياناً يذكر الجرح أو التوثيق ، وأحياناً يهمله ولا يذكر في المترجم له شيئاً من ذلك . وأحياناً يذكر وفاته وأحياناً لا يذكرها . وكثيراً ما يذكر عدة الأحاديث التي لصاحب الترجمة في الكتب التي أخرجت له .

والذي التزمه دائماً هو ذكر بعض شيوخه وبعض تلاميذه والغالب أنه يذكر بين الواحد والثلاثة في كل من الشيوخ والتلاميذ .

ولا يلخص أقوال الأئمة في الجرح والتعديل التي قيلت في صاحب الترجمة ، وإنما يذكر بعضها منسوبة لأصحابها كقوله « وثقة فلان » أو « ضعفه فلان » ، والظاهر أنه ينقل فيه الكلام الراجح عنده والله أعلم ، ولم ينص على

ذلك ولا على غيره من الامور المهمة في مقدمة الكتاب . ولو ذكره لكان أولى .

كلمة أخيرة في الكتاب :

لا شك أن الخرجي رحمه الله تعالى قد بذل جهداً مشكوراً في تلخيص واختصار كتاب « تهذيب التهذيب » للذهبي ، لكن بلاحظه عليه أمران جديران بالاهتمام ، الأول منها عدم ذكره ما قيل من جرح أو تعديل في كثير من التراجم ، وهذا قصور واضح ، والتفريط فيه يحط من قيمة الكتاب العلمية لأن من الغايات الرئيسية للمراجع في هذا الكتاب أن يعرف مرتبة صاحب الترجمة من التجريح أو التوثيق . وأما الأمر الثاني ، فهو عدم ذكر تاريخ الوفاة في كثير من التراجم أيضاً ، وهذا النقص وإن لم يكن مثل الأمر الأول إلا أنه أمر ليس بالسهل أو غير المهم ، لذا فإن كتاب « الكاشف » للذهبي و « تقريب التهذيب » لابن حجر يتفوقان على هذا الكتاب بذكر مرتبة صاحب الترجمة من التجريح أو التوثيق ، وذكر سنة الوفاة .

هذا بالإضافة إلى أن الذهبي وابن حجر يلخصان أقوال أئمة الجرح والتعديل التي قيلت فيه ثم يأتيان بلفظ من عندهما يعطي هذا الشخص المرتبة التي يريان أنها تناسبه ، فهذا كالفقهاء الذين يستنبطون الأحكام من النصوص ، على حين أن الخرجي ناقل فقط .

وهذه غانج من الكتاب :

١ - (خ ع) زيد بن أوزم بمجسمين الطائي أبو طالب البصري الحافظ ، عن يحيى القطان وسلم بن قتيبة ومعاذ بن هشام ، وعنه (خ ع) وثقه أبو حاتم ، قتله الزنج بالبصرة سنة سبع وخمسين ومائتين .

٢ - (ت س) زيد بن ظبيان الكوفي ، عن أبي ذر ، وعنه ربه

أبن خراش .

٣ - (ع) عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي ، عن علي وعنه حبيب ابن أبي ثابت والحكم بن عتيبة ، وثقه ابن المديني وابن مدين ، وتكلم فيه غيرهما . قال خليفة : مات سنة أربع وسبعين ومائة .

٤ - (د) عبد الرحمن بن قيس العتكي بشار ، أبو روح البصري ، عن يحيى بن يعمر ، وعنه يحيى القطان .

و - التذكرة برجال العشرة : لأبي عبد الله محمد بن علي الحسيني الدمشقي (- ٧٦٥ هـ) .

هذا الكتاب يشتمل على تراجم رواة عشرة من كتب السنة ، وهي الكتب الستة التي هي موضوع كتاب « تهذيب الكمال » للزي . بالإضافة إلى أربعة كتب لأصحاب أئمة المذاهب الأربعة وهي : « الموطأ » و « مسند الشافعي » و « مسند أحمد » و « المسند الذي خرج له الحسين بن محمد بن خُسرو من حديث أبي حنيفة » .

لكنه لم يذكر رجال بعض المصنفات التي لأصحاب الكتب الستة ، كما فعل شيخه المزي وإنما اقتصر على رجال الكتب الستة فقط بالإضافة إلى رجال الكتب الأربعة المذكورة ورمز لمالك (ك) وللشافعي (فع) ولأبي حنيفة (فه) ولأحمد (ا) ولما أخرج له عبد الله بن أحمد عن غير أبيه (عب) وترك رموز الستة على حالها ، كما رمز لها المزي .

وغايته من هذا التصنيف أن يجمع أشهر الرواة في القرون الثلاثة الفاضلة الذين اعتمد أصحاب المصنفات الستة المشهورة وأصحاب المذاهب الأربعة المشهورة .

وهو كتاب جيد نافع ، توجد منه نسخ مخطوطة كاملة ، لكنه لم

يطبع إلى الآن .

ز - تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة : للحافظ ابن حجر العسقلاني .
هذا الكتاب أفرد الحافظ ابن حجر للرجال الموجودين في المصنفات
الحديثية المشهورة التي لأصحاب المذاهب الأربعة ، ممن لم يترجم لهم المزي
في تهذيبه .

وقد اطلع مؤلفه على كتاب « التذكرة » للحسيني واستفاد منه ، والنقط
منه تراجم الرجال الذين لم يترجم لهم المزي في تهذيبه . لكنه تعقبه في بعض
أوهام ، وزاد عليه تراجم تتبعها من كتاب « الفرائب عن مالك » الذي جمعه
الدارقطني ، وكتاب « معرفة السنن والآثار » للبيهقي ، وكتاب « الزهد »
لأحمد ، وكتاب « الآثار » ل محمد بن الحسن . والتي ليست في كتب أصحاب
المذاهب الأربعة التي ذكرها الحسيني .

وترك الرموز للأئمة الأربعة على ما اختاره الشريف الحسيني في كتابه
« التذكرة » وزاد رمزاً واحداً هو « هـ » وهو رمز لكل راوٍ استدركه
نور الدين الهيثمي على الحسيني في كتابه « الامتثال » عن من في مسند أحمد من
الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال .

وقد قال مؤلفه في مقدمته : « ... وبإضمار هذه المذكورات بصـير
(تعجيل المنفعة) إذا انضم إلى رجال (التهذيب) حاوياً إن شاء الله تعالى
لغالب رواة الحديث في القرون الفاضلة إلى رأس الثلاثمائة » (١) وهو كما قال
رحمه الله وأتابه ، والحافظ الحسيني وأمثالهما من علماء المسلمين .

(١) تعجيل المنفعة : ص : ١٢ ، وانظر المقدمة كلها من ص : ٨ - ١٢ فإنها مفيدة
في التعريف بالكتاب . هذا وقد طبع الكتاب بمصر ، وعني بنشره وتصحيحه
وتحقيقه السيد عبد الله هاشم يماني سنة ١٣٨٦ هـ .

٥ - المصنفات في الثقات خاصة

هذا النوع من المصنفات في الرجال ، أفرد مؤلفوه لتراجم الثقات من
رواة الحديث ، ولم يذكروا في هذه المصنفات غير الرواة الثقات ، وإفراد
الثقات من الرواة في مصنف مستقل عمل جيد من علماء الجرح والتعديل .
يسر على الباحث معرفة الرواي الثقة من أقرب طريق .

والمصنفات في هذا النوع متعددة ، أشهرها .

أ - كتاب الثقات : لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الميجلي
(- ٢٦١ هـ) (١) .

ب - كتاب الثقات : ل محمد بن أحمد بن حبان البُستي (- ٣٥٤ هـ) .

وقد رتب مؤلفه على الطبقات ، ثم رتب أسماء كل طبقة على حروف
المعجم داخل تلك الطبقة . وقد جمعه من ثلاثة أجزاء . جعل الجزء الأول
طبقة الصحابة ، والجزء الثاني لطبقة التابعين ، والجزء الثالث لطبقة أتباع
التابعين .

هذا وينبغي التنبيه إلى أن توثيق ابن حبان من أدنى درجات التوثيق ،
قال العلامة الكتاني عن هذا الكتاب : « إلا أنه ذكر فيه عدداً كثيراً ، وخلقاً
عظيماً من المجهولين الذين لا يعرف هؤلاء غير أحوالهم ، وطريقته فيه أنه

(١) لم يصلنا أصل الكتاب . وإنما وصل إلينا ترتيبه للبيهقي ، فقد رتب على حروف
المعجم . وبدأه بمن اسمه أحد ، ولا زال الترتيب مخطوطة ، وهو في ٦٧ /
ورقة ، انظر فهرس المخطوطات المصورة لمعهد المخطوطات التابع للجامعة العربية -
قسم التاريخ ٢ / ٩١ - ٩٢ .

يذكر مَنْ لم يعرفه بجرح ، وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله ، فينبغي أن يتنبه لهذا ، ويعرف أن توثيقه للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق ، وقد قال هو في أثناء كلامه : والمدل من لم يُعترف منه الجرح ؛ إذ الجرح ضد المدل ، فمن لم يعرف بجرح فهو عدل حتى يتبين ضده ، اهـ ، هذه طريقته في التفرقة بين المدل وغيره ، ووافق عليها بعضهم ، وخالفه الأكثرون ، (١) .

ج - تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم : لعمر بن أحمد بن شاهين (- ٣٨٥ هـ) .

وقد رتبته مؤلفه على حروف المعجم ، واقتصر في الترجمة على اسم الشخص واسم أبيه ونقل أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه . وربما ذكر بعض شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة (٢) .

٦ - المصنفات في الضعفاء خاصة

هذا النوع من التصنيف في تراجم الرواة ، أفرد مؤلفوه للضعفاء خاصة ، وقد كان عدد المصنفات فيه أكثر بكثير من المصنفات في تراجم الثقات خاصة ، وذلك لأن كثيراً من المصنفات في الضعفاء قد اشتملت على كل من تكلم فيه ، وإن لم يكن ضعيفاً حقاً ، وما أكثر من تكلم فيه ، ومن هذه المصنفات :

(١) الرسالة المستطرفة ص : ١٤٦ . هذا وقد طبع الكتاب بمطبعة دائرة المعارف الثانية بميدان آباد الدكن في الهند .

(٢) لم يطبع الكتاب ، وإنما توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء ؛ ويتألف من ٩٣/ ورقة ، ومنه صورة في معهد المخطوطات بالقاهرة .

أ - الضعفاء الكبير : للبخاري .

ب - الضعفاء الصغير : للبخاري أيضاً ، وهو مرتب على حروف المعجم ، بالنسبة للحرف الأول من الاسم فقط .

ج - الضعفاء والمتروكون : للنسائي ، وهو مرتب على حروف المعجم ، بالنسبة للحرف الأول من الاسم فقط . هذا ويُعدُّ النسائي من المتشددین في جرح الرجال .

د - كتاب الضعفاء : لأبي جعفر محمد بن عمرو المقيلي (- ٣٢٣ هـ) ، وهو كتاب كبير ، ترجم فيه مؤلفه لأنواع كثيرة من الضعفاء والنسويين إلى الكذب والوضع .

هـ - معرفة المجروحين من المحدثين : لأبي حاتم محمد بن أحمد بن حبان البستي (- ٣٥٤ هـ) وهو مرتب على حروف المعجم ، وقد قدم له مؤلفه بمقدمة نفيسة ، ذكر فيها أهمية معرفة الضعفاء ، وجواز الجرح ، وما يتعلق بذلك ... كما بين طريقته في تصنيف كتابه ، ويعتبر ابن حبان من المتشددین في الجرح أيضاً .

و - الكامل في ضعف الرجال : لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (- ٣٦٥ هـ) وهو كتاب كبير واسع ، ذكر فيه مؤلفه كل من تكلم فيه ، وإن كان الكلام فيه مروداً ، وقدم للكتاب بمقدمة طويلة جيدة ، ورتب التراجم على حروف المعجم .

ز - ميزان الاعتدال في نقد الرجال : للذهبي .

هذا الكتاب من أجمع الكتب في تراجم المجروحين . كما قال الحافظ

ابن حجر (١) . فقد اشتمل على / ١١٠٥٣ / ترجمة كما هو في النسخة المطبوعة التي رقت تراجمها ، وإن كررت بعض التراجم كما إذا ذكر الشخص في فصل الأنساب ، وهو مذكور في الأسماء . وهو كتاب يشبه إلى حد ما كتاب الكامل لابن عدي من حيث المنهج . فقد ذكر فيه الذهبي كل من تكلم فيه ، وإن كان ثقة ، وإنما يذكر مثل هؤلاء للدفاع عنهم ورد الكلام الموجه إليهم ، وقد قدم للكتاب مقدمة بين فيها منهجه ، وذكر بأنه صنّفه بعد كتابه « المغني في الضمفاء » وأنه طوّل فيه العبارة ، وزاد فيه عدة أسماء على (المغني) ، ثم ذكر أنواع الرجال المتكلم فيهم ممن احتواهم هذا الكتاب إلى آخر ما فيها .

وقد رتب كتابه على حروف المعجم بالنسبة للاسم واسم الأب ، ورمز على اسم الرجل من أخرج له في كتابه من الأئمة الستة بـ موزم المشهورة ، فإن اجتمعوا على إخراج رجل فالرمز له (ع) وإن اتفق عليه أرباب السنن الأربعة فالرمز (عو) .

وقد سرد أسماء الرجال والنساء على حروف المعجم ، ثم كنى الرجال ، ثم من عُرف بأبيه ثم من عرف بالنسبة أو اللقب ، ثم مجاهيل الاسم ، ثم في النسوة المجهولات ، ثم كنى النسوة ، ثم فيمن لم تُسم .

والكتاب مفيد جداً ، وهو من أجود الكتب والمصادر في معرفة الرواة المتكلم فيهم (٢) .

(١) في مقدمة « لسان الميزان » ، ٤/١ .

(٢) وقد طبع الكتاب أكثر من مرة ، وآخر طبعة هي طبعة عيسى البابي الحلبي بتحقيق علي محمد الجاوي وذلك سنة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م في أربعة مجلدات .

ح - لسان الميزان : للحافظ ابن حجر العسقلاني .

هذا الكتاب التقط فيه مؤلفه من كتاب « ميزان الاعتدال » التراجم التي ليست في كتاب « تهذيب الكمال » وزاد عليها جملة كثيرة من التراجم المتكلم فيها .

فما زاده من التراجم جعل أمامه رمز (ز) وما زاده من « ذيل الحافظ العراقي على الميزان » رمز أمامه (ذ) إشارة إلى أنه من ذيل شيخه العراقي .

ثم إن ما زاده من التنبيهات والتحريرات في أثناء التراجم التي التقطها من « ميزان الاعتدال » للذهبي ، ختم كلام الذهبي بقوله (انتهى) وما بعدها فهو كلامه (١) .

ثم إن المؤلف عاد فجرد الأسماء التي حذفها من « الميزان » ، ثم سردها في فصل ألحقه في آخر الكتاب ليكون الكتاب مستوعباً لجميع الأسماء التي في « الميزان » كما قال (٢) .

وقد قال المؤلف رحمه الله في أول هذا الفصل : « فصل في تجريد الأسماء التي حذفها من الميزان اكتفاء بذكرها في « تهذيب الكمال » وقد جعلت لها علاماتها في التهذيب ، ومن كتبت قبائلته (صح) فهو من تكلم فيه بلا حجة . أو صورة (مخ) فهو مختلف فيه ، والعمل على توثيقه ، بين

(١) انظر مقدمة « لسان الميزان » ، ٤/١ .

(٢) انظر لسان الميزان : ٤٩٨/٦ .

(كذا ذلك) فضعيف على اختلاف مراتب الضعف (١) ، ومن كان منهم زائداً على من اقتصر عليه الذهبي في (الكاشف) ذكرت له ترجمة مختصرة لينتفع بذلك من لم يحصل له (تهذيب السكال) وبالله التوفيق ، (٢) .

ثم قال رحمه في آخر هذا الفصل : « آخر التجريد ، وفائدته أمران ، الأول : الإحاطة بجميع مَنْ ذكرهم المؤلف في الأصل (٣) ، والثاني : الإعانة لمن أراد الكشف عن الراوي ، فإن رآه في أصلنا فذاك ، وإن رآه في هذا الفصل ، فهو إما ثقة ، وإما مختلف فيه ، وإما ضعيف . فإن أراد زيادة بسط نظر في (مختصر التهذيب (٤)) الذي جمعته ، ففيه كل ما في (تهذيب السكال) للزري من شرح حال الرواة وزيادة عليه ، فإن لم يحصل له نسخة منه (فتذهيب التهذيب) للذهبي فإنه حسن في باب ، فإن لم يجده لا هنا ولا هنا فهو إما ثقة أو مستور (٥) » .

هذا وقد رتب التراجم على حروف المعجم ، ثم بعد انتهاء الأسماء ذكر

(١) لقد حذف ناشر الكتاب كل هذه الرموز المهمة جداً ، كما حذفوا قبل ذلك غيرها من الرموز الأخرى ، فما أدري ما السبب ؟!... فصار يرد الأسماء في هذا الفصل شبه لا شيء .

(٢) لسان الميزان ٦ / ٤٩٨ .

(٣) أي في كتاب « ميزان الاعتدال » .

(٤) المسمى « تهذيب التهذيب » .

(٥) لسان الميزان ٦ / ٨٦٦ . قلت : قد أعيد الحفاظ ابن حجر رحمه الله النجعة ، فإله الذي يجوزنا ويوجهه إلى كل هذا ، وبسط الكلام الموجود في أصل الذهبي قد استبعدناه وحذفناه ، فلو عدنا إليه لوجدنا طلبتنا ووفرنا على أنفسنا عنايه البحث هنا وهناك والله أعلم .

الكفى ورتبها على الحروف أيضاً ، ثم المبهات ، وقد قسمهم إلى ثلاثة فصول ، الأول المنسوب ، والثاني من اشتهر بقبيلة أو صنعة ، والثالث من ذكره بالإضافة .

وقد طبع الكتاب في ستة أجزاء ، طبعته دائرة المعارف العثمانية في الهند سنة ١٣٢٩ هـ .

٧ - المصنفات في رجال يهود مخصوصة

هذا النوع من المصنفات التزم فيه مؤلفوه ترجمة رجال العلم والفكر ومشاهير الرجال من الشعراء والأدباء والرياضيين وغيرهم في بلدة أو مدينة بعينها . سواء من كان من أهلها الأصليين أو من وفد إليها وأقام فيها . ووجهوا عنايتهم بالدرجة الأولى لتراجم رجال الحديث فكان لتراجم المحدثين ورجال الحديث في هذه الكتب الحظ الأكبر ، لذا تمثّل مرجعاً من المراجع في تاريخ الرجال ، ومعرفة المقبول منهم أو الضعيف .

وقد صنف كتب كثيرة في هذا . وسأقتصر على ذكر ما طبع منها باختصار .

أ - تاريخ واسط (١) : لأبي الحسن أسلم بن سهل المشهور بـ « بحشش » الواسطي (- ٢٨٨ هـ) .

ب - مختصر طبقات علماء إفريقية وتونس (٢) : صاحب الأصل أبو العرب

(١) طبع بمطبعة المعارف في بغداد . بتحقيق كوركيس عواد سنة ١٩٦٧ م .

(٢) نشرته الدار التونسية للنشر ، بتحقيق علي الشابي ونعيم حسن اليافي سنة ١٩٦٨ م .

الفصل الثالث

مراحل دراسة الأسانيد

محمد بن أحمد القيرواني (- ٣٣٣ هـ) . وقد اختصره أبو عمر
أحمد بن محمد الماعري الطلمنكي (- ٤٢٦ هـ) .

ج - تاريخ الرقة (١) : لمحمد بن سعيد القشيري (- ٣٣٤ هـ) .

د - تاريخ داريا (٢) : لأبي عبد الله عبد الجبار بن عبد الله الخـولاني
الداراني (- ٣٧٠ هـ) .

هـ - ذكر أخبار أصحابان (٣) : لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني
(- ٤٣٠ هـ) .

و - تاريخ جرجان (٤) : لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي
(- ٤٢٧ هـ) .

ز - تاريخ بغداد (٥) : لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي
(- ٤٦٣ هـ) .

وأكثر هذه الكتب مرتب على حروف المعجم .

-
- (١) طبع الكتاب بمطابع الإصلاح في مدينة حماة بتحقيق طاهر النعساني .
(٢) طبعه المجمع العلمي العربي بدمشق . بمطبعة الترقى . تحقيق سعيد الأنفاني سنة
١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .
(٣) طبع في ليدن ، بمطبعة بريل سنة ١٩٣١ م كما طبع بمجدر آباد الدكن بالهند .
(٤) طبعته دائرة المعارف العثمانية في الهند بتحقيق عبد الرحمن المعالي ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .
(٥) طبع بمطبعة السعادة في مصر ونشره الخانجي ويقع في ١٤ مجلداً ، ويضم /٧٨٣١/
ترجمة منها /٥٠٠٠/ ترجمة خاصة بالمحدثين ،

مراحل دراسة الأسانيد

تمهيد :

هناك بعض الأحاديث لسنا في حاجة للبحث في أسانيدها ، لأن الجاهلذة من أئمة الحديث ونقاده قد بحثوا فيها بدقة وعناية تأمتين مع ما كانوا عليه من المهارة والاطلاع الواسع على قواعد هذا الفن ومعرفة علل الحديث الفاضلة ، لذا فقد كفيينا مؤنة البحث في الأحاديث التي بحث الأئمة السابقون فيها ، وأعطوا حكمهم على تلك الأسانيد والمتون ، فلا حاجة إذن لاعادة البحث فيها ، وإلا صرفنا كمن يكيل البحر ! فلا هو يستطيع ولا مستفيد شيئاً .

ومن هذه الأحاديث التي بحث الأئمة السابقون في أسانيدها - ومتونها أيضاً - ما يلي :

١ - الأحاديث التي في الصحيحين أو أحدهما « أي صحيحي البخاري ومسلم » .

فقد التزم البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى لإخراج الأحاديث الصحيحة بأسانيد نظيفة لا تحوي رجالاً ضعفاء أو متروكين ، كما أنها خالية من العلل القاذحة الخفية التي تقدح في صحة الحديث .

فوجد الحديث في أحد الصحيحين يكفي للحكم على صحة الحديث ، ولا حاجة إلى البحث في إسناده ، لأن الناية من البحث في الإسناد إنما هو

الوصول إلى معرفة صحة الحديث أو عدم صحته .

ولا تنفرد بما يثيره بعض الناس - باسم البحث العلمي أو غير ذلك من الشعارات - في هذه الأيام من أنه يوجد بعض الأحاديث الضعيفة في الصحيحين أو أحدهما ، ويعززون ذلك إلى نتيجة بحتم العلمي الذي قوصلوا إليه ، حسب قواعد أصول الحديث وعلومه ، أو إلى مخالفة تلك الأحاديث للعقل - أي عقلم - أو لتعاليم الطب (١) . أو لقواعد بعض العلوم الكونية المسلمة عندهم أو غير ذلك من التعليلات .

فهؤلاء إما أشخاص لهم إلمام بالحديث وعلومه أرادوا إظهار أنفسهم بأنهم علماء كبار عندهم المقدرة العلمية التي تمكنهم من أن يتعقبوا أئمة الحديث وبيّنوا أخطاءهم . ولسان حال هؤلاء كما قال الشاعر :

ولني وإن كنت الأخير زمانه لآت بما لم تستطع الأوائل

ولما أشخاص مستأجرون من قبل أعداء الاسلام . وأكثر هؤلاء ليس عندهم علم بالحديث وعلومه ؛ فهؤلاء يقولون ما يقولون ابتغاء الكسب الحرام ، فيكتبون ما يكتبون من المقالات المنمقة ، والكتب ذات العناوين الخادعة . التي ظاهرها فيه الرحمة ، وباطنها من قسيلة العذاب ، ويدسون في ثناياها من السموم والافتراءات باسم خدمة السنة وتخليصها من الشوائب ، فويل لهؤلاء مما كعبت أيديهم ، وويل لهم مما يكسبون .

(١) كرد حديث غمس الذباب قبل نزع وإلقائه ، إذا سقط في الشراب ، بجعة أنه مخالف لتعاليم الطب . أو أن النبي قاله بصفته البشرية ، لا على أنه من الوحي !... وكل ذلك من هوسات العقل ووساوس الشيطان للطعن في السنة والتفلسف أحكامها .

فتارة يسمون كتبهم باسم « أضواء على السنة المهدية » ، أو دفاع عن الحديث (١) ، وأخرى يسمونها « الأضواء القرآنية » في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها (٢) . وهي في الحقيقة ظلمات بعضها فوق بعض ، نسأل الله العافية وحسن العاقبة .

وإليك بعض نصوص الأئمة في أن الأحاديث الموجودة في الصحيحين كلها صحيحة ولا تحتاج إلى نظر أو بحث :

أ - قال النووي رحمه الله في مقدمة شرحه على صحيح مسلم : د وإنا يفترق الصحيحان وغيرها من الكتب في كون ما فيها صحيحاً لا يحتاج إلى النظر فيه ، بل يجب العمل به مطلقاً ، وما كان في غيرها لا يعمل به حتى يُنظر وتوجد فيه شروط الصحيح (٣) .

ب - قال ابن الصلاح في كتابه (علوم الحديث) : « وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائدها : القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم

(١) كتاب سود صفحاته شخص يسمى « محمود أبو ربة » وطبعه بمصر الطبعة الأولى ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م وقد رد عليه علماء كثيرون ، منهم الشيخ محمد عبد الرزاق حزة في كتاب سماه « ظلمات أبي ربة » والشيخ عبد الرحمن المصلي في كتاب سماه « الأنوار الكاشفة » .

(٢) كتاب افتتحت تطهير مفترياته يدا من سمي نفسه « السيد صالح أبو بكر » وطبع في مصر سنة ١٩٧٤ م وزعم فيه أن في صحيح البخاري / ١٢٠ / حديثاً مكذوباً من الاسرائيليات ، سود الله وجهه يوم تبيض وجوه وتسود وجوه . وأني بكلام لا أثر فيه لعلم ولا دين ، ولو كان للسنة النبوية من يحميا لما أقدم هذا المأجور الآثم على هذا العمل الخبيث .

(٣) مقدمة شرح صحيح مسلم ٢٠/١ .

مندرج في قبيل ما يُقطع بصحته ، لتلقي الأمة كل واحد من كتابيها بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق (١) .

فإن الصلاح لم يكتف بأن الأحاديث التي في الصحيحين صحيحة فقط ، وإنما قال : بأنه مقطوع بصحتها ، وهذا لعمري زيادة في التأكيد على صحتها وأنه لا يتطرق لصحتها أدنى ريب ولا يظن أحد أن ابن الصلاح وحده هو الذي قال بهذا القول ، لقد وافقه على قوله هذا عدد من الأئمة المتقدمين ، بل هو مذهب أهل الحديث قاطبة ، ومذهب السلف عامة .

قال الحافظ ابن كثير في (اختصار علوم الحديث) : - بعد أن نقل عن ابن الصلاح قوله المذكور - « قلت وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه ، وأرشد

(١) علوم الحديث ص : ٢٥ . وأما قوله بعد ذلك : « سوى أحرف يسيرة تسلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره ، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن » . فلا يتوهم أحد أن ابن الصلاح يقصد بذلك أنه يوجد في الصحيحين أحاديث يسيرة ضعيفة ، وإنما مراده أن أحاديث يسيرة انتقد بعض الحفاظ رجالاً في أسانيدهم فخرجت عن كونها في المرتبة العليا من الصحيح في نظر من انتقدها من الحفاظ . فاستثنت من كونها مقطوعاً بصحتها ، لا من كونها صحيحة ، وذلك لأنه لم يقع الاجماع على تلقيها بالقبول على الوجه الذي سبق ، بدليل ما نقله الحفاظ السخاوي في (فتح المغيث) عن أبي إسحاق الاسفرائيني أنه قال : « أهل الصنعة يجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها ، ولا يحصل الخلاف فيها بحال ، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها » انظر فتح المغيث للسخاوي ١ / ٤٧ . إذن فالاجماع في نهاية الأمر حاصِل على القطع بصحة أصول ومتون الأحاديث التي في الصحيحين . والخلاف في السير منها ليس في تصحيحها أو عدم ثبوتها ، وإنما في أمور فنية يعرفها أهل الفن ، فكل ما يشار الآن من القول بأنه يوجد بعض الأحاديث الضعيفة في الصحيحين إنما هو تدويع للبلابة أفكار الناشئة والباحثين .

إليه ، والله أعلم . (حاشية) ثم وقفت بعد هذا على كلام لشيخنا العلامة ابن تيمية ، مضمونه : أنه نقل القطع بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول عن جماعات من الأئمة ، منهم القاضي عبد الوهاب المالكي ، والشيخ أبو حامد الإسفرائيني ، والقاضي أبو الطيب الطبري ، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي من الشافعية ، وابن حامد وأبو يعلى بن الفراء وأبو الخطاب وابن الزاغوني ، وأمثالهم من الحنابلة ، وشمس الأئمة السرخسي من الحنفية ، قال : « وهو قول أكثر أهل الكلام من الأشعرية وغيرهم ، كأبي إسحاق الإسفرائيني ، وابن فورك » ، قال : وهو مذهب أهل الحديث قاطبة ، ومذهب السلف عامة ، وهو معنى ما ذكره ابن الصلاح استنباطاً ، فوافق فيه هؤلاء الأئمة (١) .

٢ - الأدب التي في كتاب التزمّت صحتها :

والكتب التي التزمّت لإخراج الصحيح فقط ممتدة أشهرها :

أ - الزيادات والتبيلات التي في المستخرجات على الصحيحين :

وذلك لأن أصحاب المستخرجات يروون تلك التبيلات لأحاديث الصحيحين أو الزيادات عليها بأسانيد صحيحة

قال ابن الصلاح : « وكذلك ما يوجد في الكتب المخرجة على كتاب البخاري وكتاب مسلم ، ككتاب أبي عوانة الإسفرائيني ، وكتاب أبي بكر الإسماعيلي ، وكتاب أبي بكر البرقاني ، وغيرها ، من تنمة لمحدوف ، أو زيادة شرح ، في كثير من أحاديث الصحيحين » (٢) .

(١) الباعث الحديث ص : ١٧ .

(٢) علوم الحديث ص : ١٧ . أي وكذلك يكفي في تصحيح ما يوجد في الكتب المخرجة . . . من تنمة الخ .

ب - صحيح ابن خزيمة :

إن وجود الحديث في صحيح ابن خزيمة كافٍ للحكم عليه بالصحة ، لأن مؤلفه التزم أن يجمع في هذا الكتاب الأحاديث الصحيحة فقط .

قال ابن الصلاح : « ويكفي مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه ، ككتاب ابن خزيمة » (١) .

وقال السيوطي : « صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان ، لشدة تحريه ، حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد ، فيقول : إن صح الخبر ، أو إن ثبت كذا ، ونحو ذلك » (٢) .

ج - صحيح ابن حبان :

وهو المسمى بـ « التقاسيم والأنواع » .

وقد قيل : إن أصح من صنف في الصحيح بعد الشيخين ، ابن خزيمة فابن حبان ، لكنه متساهل في التصحيح ، لكن تساهله ليس كتساهل الحاكم ، فإن غايته أنه يسمى الحسن صحيحاً كما قال الحازمي ، وذلك لأنه متساهل في شروط التوثيق (٣) .

(١) علوم الحديث ص : ١٧ أي يكفي في تصحيح الحديث كونه . . . الخ كما يدل عليه السياق .

(٢) تدريب الراوي ١/ ١٠٩ .

(٣) انظر تدريب الراوي ١ - ١٠٨ .

د - صحيح ابن السكن (١) :

ويسمى بـ « الصحيح المنتقى » وبـ « السنن الصحاح الماثورة » عن رسول الله ﷺ ، وهو كتاب محذوف الأسانيد ، وقد جمعه مؤلفه أبواباً في جميع ما يحتاج إليه من الأحكام ، ضمنه ما صح عنه من السنن الماثورة (٢) .

هـ - المستدرک على الصحيحين للحاكم :

قال ابن الصلاح : « واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما الصحيحين ، وجمع ذلك في كتاب سماه « المستدرک » أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجاً عن رواته في كتابيهما ، أو على شرط البخاري وحده ، أو على شرط مسلم وحده ، وما أدى إليه اجتهاده إلى تصحيحه ، وإن لم يكن على شرط واحد منها .

وهو واسع الخطو في شرط الصحيح ، متساهل في القضاء به ، (٣) وقيل في سبب تساهله إنه كبر فاعتزته غفلة ، وقيل إنه عاجلته المنية قبل أن يبيض أكثره ، فلم يتيسر له تنقيحه .

قال بدر الدين بن جماعة : « إنه يتبع ويحكم عليه بما يليق بحاله

(١) ابن السكن هو الحافظ أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي ،

تزيل مصر (- ٣٥٣ هـ) .

(٢) انظر الرسالة المستطرفة ص : ٢٥ .

(٣) علوم الحديث ص : ١٨ .

من الحسن أو الصحة أو الضعف وهذا هو الصواب ، (١) .

وقد تتبع الذهبي كثيراً من الأحاديث التي حكم عليها الحاكم بالصحة ، وحكم عليها بما يليق بحالها فأقر الحاكم على تصحيح بعضها ، ولم يقره على البعض الآخر ، فحكم عليها بالحسن أو الضعف والنكارة ، بل وحكم على بعضها بالوضع .

لكن بقي من أحاديث المستدرک أحاديث سكّتها عنها الذهبي ، وهي بحاجة إلى تتبع وحكم بما يليق بحالها (٢) .

٣ - الأحاديث التي نصّ الرواة المعتمدون على تصحيحها :

وذلك في كتب السنة المعتمدة المشتهرة ، كسنن أبي داود ، وجامع الترمذي ، وسنن النسائي ، وسنن الدارقطني ، بشرط أن ينص المؤلف فيها على صحة تلك الأحاديث ، ولا يكفي مجرد وجودها فيها ، لأن مؤلفيها لم يلتزموا بإخراج الصحيح وحده فيها .

أو ينص على صحتها أحد الأئمة ، وينقل عنه ذلك بإسناد صحيح ، كما في سؤالات أحمد بن حنبل ، وسؤالات ابن معين وغيرهما ، فمثل هذا النص كافٍ في تصحيح الحديث (٣) .

(١) انظر التقييد والإيضاح ص : ٣ .

(٢) راجع التعليقة رقم (١) صفحة ١١٧ من هذا الكتاب .

(٣) انظر التقييد والإيضاح ص : ٢٨ .

٤ - الأحاديث التي حكم عليها مؤتمرونا مراتها :

هناك كثير من الأحاديث درس الأئمة السابقون أسانيدها، وحكوا عليها بما يليق بمجالها ، وبينوا مراتها ، من الحسن أو الضعف أو النكارة أو الوضع . وهذه الأحاديث إن صدر الحكم عليها من إمام معتمد من أئمة الحديث، ولم يكن معروفاً بالتساهل في حكمه ، فإننا نستعني بدراسة الأئمة وحكمهم عليها، ولا نحتاج لدراستها والبحث في أسانيدها ، وذلك مثل الأحاديث التي حسنها الترمذي أو ضعفها ، ومثل الأحاديث التي حكم عليها الأئمة بالوضع (١).

(١) ولا يعني ذلك أنه لا ينبغي أن نبحت في أسانيدنا أبداً ، بل إن ذلك من حق المتكهن في هذا الفن لا سيما إذا وجد للأئمة كلاماً متعارضاً في الحكم على بعض الأحاديث أو لاح له ما يعارض ذلك الحكم . فلا بأس بالبحث والتحقق من حكم سابق على حديث وبخاصة إذا كان ذلك الحكم صادراً عن شخص موصوف بالتساهل كابن الجوزي في الحكم على كثير من الأحاديث بالوضع . لكن أعود فأؤكد بأن ذلك لمن تمكن في هذا العلم وقويت معرفته ، وليس ذلك لكل دعي متطفل . ويحسن بهذه المناسبة أن أقول ما نقله السخاوي في (فتح المغيث) تعليقاً على كلام ابن الصلاح الذي لا يرى التصحيح من حق المتأخرين في زمنه فابعد ، قال السخاوي :

« ولعل ابن الصلاح اختار حسم المادة ثلثا يتطرق إليه بعض التشكيك من يزاحم في الوثوب على الكتب التي لا يبتدي للكشف منها ، والوظائف التي لا تبرا ذمته بمباشرتها .

وللعديث رجال يعرفون به والدواوين كتاب وحساب

ولذلك قال بعض أئمة الحديث في هذا المحل : الذي يطلق عليه اسم المحدث في عرف المحدثين أن يكون كتب وقرأ وسمع ووعى ، ورحل الى المدائن والقرى ، وحصل أصولاً ، وعلق فروعاً من كتب السانيد والعلل والتواريخ التي تقرب من ألف تصنيف ، =

- حاجتنا إلى البحث في أسانيد الأحاديث التي لم يسبق الحكم عليها -

نحن في حاجة ماسة الآن إلى البحث في أسانيد الأحاديث التي لم يسبق للأئمة والعلماء أن بحثوها وأصدروا حكمهم عليها .

وهي كثيرة جداً ، فعلى العلماء المشتغلين بالحديث الخالصين أن يشحروا عن ساعد الجد ، ويستأنفوا نهضة علمية في خدمة الحديث والسنة ، فيأخذ كل واحد منهم كتاباً من كتب الحديث صنفه الأئمة المتقدمون ، وضاعت أعمارهم عن الحكم على تلك الأحاديث ، فيتبع ما فيه من الأحاديث ، فيدرس أسانيدها . ويحكم عليها بما يليق بمجالها ، وبذلك العمل الجليل يكونون قد قدموا خدمة جليلة للسنة النبوية المطهرة ، التي هي الأصل الثاني من أصول التشريع بمد كتاب الله العزيز .

ولعل بعض الجامعات الإسلامية التي تلهج بخدمة الكتاب والسنة تتبنى مثل هذه الشروعات العلمية ، فتكون ممن قال ففعل .

طريقة دراسة الأسانيد

بما أن علماء مصطلح الحديث اتفقوا على أن شروط الحديث الصحيح خمسة وهي :

= فإذا كان كذلك فلا ينكر له ذلك . وأما إذا كان على رأسه طيلسان ، وفي رجله نعلان وصحب أميراً من أمراء الزمان . أو من تحلى بلؤلؤ ومرجان . أو بثياب ذات ألوان ، فحصل تدريس حديث بالافك والبهتان ، وجعل نفسه لعبة للصبيان ، لا يفهم ما يقرأ عليه من جزء ولا ديوان فهذا لا يطلق عليه اسم محدث بل ولا إنسان . وانه مع الجهالة آكل حرام . فان استحله خرج من دين الاسلام انتهى ، انظر فتح المغيث للسخاوي ٤١ / ٤٠ / ١ .

١ - المدالة في الرواة .

٢ - الضبط في الرواة .

٣ - الاتصال في السند .

٤ - عدم الشذوذ في السند والتمن .

٥ - عدم العلة في السند والتمن .

فإن دراسة الاسناد تتطلب البحث عن تحقق هذه الشروط الخمسة في الاسناد أو تحقق بعضها ، ليُستنتج الحكم على الحديث بمد تلك الدراسة ، وتُعرف مرتبته .

لذلك فإن أول عمل نبدأ به لدراسة الاسناد - في ضوء ما تقدم - هو البحث في تراجم رجال الاسناد ، لمعرفة ما قاله علماء الجرح والتعديل في عدالتهم وضبطهم ، وهذا ما يحقق لنا معرفة وجود الشرط الأول والثاني في الاسناد أو عدم وجودها .

كيفية اخراج الترجمة

مر بنا فيما سبق في بحث « أنواع الكتب المؤلفة في الرجال » أن أئمة الحديث صنفوا مصنفات كثيرة في تراجم الرواة ، وجملوا على أنواع متعددة في الترتيب والتبويب ، أو في شمولها للرواة عامة ، أو اقتصرها على رواة مخصوصين بكتب معينة ، أو على تراجم الثقات فقط ، أو الضعفاء فقط وما إلى ذلك .

لذا فإن على الباحث الذي يريد إخراج الترجمة لراوي من الرواة أن ينظر فيما إذا كانت لديه معلومات سابقة عن هذا الراوي من مثل أنه أحد رجال الكتب الستة ، أو ممن تكلم فيه ، أو من بلدة بعينها أو من طبقة بعينها .

ليسهل عليه - في ضوء تلك المعلومات - أن يتناول الكتاب الذي يوصله إلى ترجمة ذلك الراوي بأقرب وقت وأيسر طريق .

وإذا لم يكن لديه أية معلومات عن هذا الراوي فبإمكانه الوصول إلى ترجمته في كتب التراجم من معرفة اسمه فقط ، لأن غالب كتب التراجم ذكرت أسماء الرواة على ترتيب حروف المعجم بالنسبة للاسم واسم الأب ، فيبحث عنه في بعض كتب التراجم ، فإن لم يجده يبحث عنه في كتاب آخر ، وهكذا حتى يجده .

مثال لدراسة الاسناد عملياً

ولنمثل لذلك بمثال : هذا المثال هو إخراج التراجم لرجال إسناد في سنن النسائي عملياً وهو : قال النسائي « أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال حدثنا خالد بن الحارث قال : حدثنا حسين المعلم ، عن عمرو بن شعيب أن أباه حدثه عن عبد الله بن عمرو قال : لما فتح رسول الله ﷺ مكة قام خطيباً فقال في خطبته : لا يجوز لامرأة عطية إلا باذن زوجها ، (١) .

فهذا الاسناد فيه ستة أشخاص وهم :

١ - إسماعيل بن مسعود .

٢ - خالد بن الحارث .

٣ - حسين المعلم .

٤ - عمرو بن شعيب .

٥ - شعيب (والد عمرو) .

(١) سنن النسائي : ٤٩ / ٥ .

٦ - عبد الله بن عمرو (أي ابن العاص) .

وقبل البحث عن تراجم هؤلاء الرواة من كتب التراجم ، نقول : بما أن هذا الإسناد في سنن النسائي ، إذن فجميع هؤلاء الرواة يمكن العثور على تراجمهم في الكتب التي تولت تراجم رجال الكتب الستة ، إذن فلا حاجة للبحث عن تراجمهم في غير تلك الكتب ، والكتب المطبوعة في تراجم رجال الكتب الستة هي :

١ - تهذيب التهذيب لابن حجر .

٢ - تقريب التهذيب لابن حجر أيضاً .

٣ - الكاشف للذهبي .

٤ - خلاصة تهذيب التهذيب الكمال للخزرجي ، والكتب الأربعة مرتبة على حروف المعجم .

ولنأخذ كتاب « تقريب التهذيب » ولنبدأ بإخراج الراوي الأول وهو :

١ - إسماعيل بن مسعود : نفقش عن اسمه « إسماعيل » في حرف الهمزة ، فنجد أول شخص اسمه إسماعيل في (١ / ٦٥) لكن اسمه « إسماعيل بن أبان » ، إذن نقلب عدة أوراق لتري من اسم أبيه مسعود فنجد في (١ / ٧٤) اثنين كل منهما اسمه « إسماعيل بن مسعود » وهما : « إسماعيل بن مسعود الزرقى » و « إسماعيل بن مسعود الجحدري » لكن نستطيع أن نغير « إسماعيل بن مسعود » الذي هو شيخ النسائي بأنه « الجحدري » من أمرين : أولهما أن المؤلف رمز بحرف (س) ل « الجحدري » ومعنى هذا الرمز أنه أخرج له النسائي في سننه ، على حين أنه رمز ل « الزرقى » بحرف (عس) ومعناه أنه أخرج له النسائي في مسند علي فقط .

وثانيها أنه قال عن (الزرقى) إنه من الطبقة الخامسة ، وهي طبقة صفار التابعين ، ولا يمكن للنسائي أن يروي عنه بلفظ « حدثنا » وهو من طبقة صفار الآخذين عن تبع الأتباع ، وقد عن الجحدري ، إنه من الطبقة المباشرة ، وهو الذي يمكن أن يروي عنه النسائي .

٢ - خالد بن الحارث : نفقش عن اسمه « خالد » في حرف (الخاء) فنجد أول من اسمه « خالد » في (١ / ٢١١) إلا أنه « خالد بن إلياس » فنجد بنظرنا بعده عدة تراجم ، فتراه بعد أربع تراجم في آخر الصفحة ذاتها ، وهو « خالد بن حارث الهجيمي » ، ولا يوجد من اسمه « خالد بن الحارث » غيره في رجال الكتب الستة .

٣ - حسين المعلم : نبحت عن اسمه (حسين) في حرف (الحاء) فنجد في ١ / ١٧٣ ، هذا العنوان : « ذكر من اسمه الحسين » ، وبما أن الشخص الذي نبحت عن ترجمته لم يذكر اسم أبيه في الإسناد لذلك ينبغي علينا استعراض من اسمهم (حسين) كلهم حتى نعر عليه ، وباستعراض من اسمهم (حسين) نعر على « حسين المعلم » في : ١ / ١٧٥ واسمه « حسين ابن ذكوان المعلم » وكلمة « المعلم » تقال لمن يعلم الصبيان .

٤ - عمرو بن شعيب : نبحت عن اسمه « عمرو » في حرف (الميم) فنجد في : ٢ / ٦٥ هذا العنوان « ذكر من اسمه عمرو يفتح أوله » فنبحث عن اسم أبيه شعيب فنجد في : ٢ / ٧٢ ، وهو عمرو ابن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص .

٥ - شعيب (والد عمرو) : نبحت عنه في حرف (الشين) فنجد أول من اسمه (شعيب) في ١ / ٣٥١ ، وبما أننا عرفنا اسم أبيه

وهو محمد عندما كنا نبحث عن ترجمة ابنه (عمرو) إذن نبحت
عن اسم أبيه (محمد) فنجد في ١ / ٣٥٣ ، قال عنه المؤلف :
« شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ، ثبت ،
سأعه من جده » .

٦ - عبد الله بن عمرو (أي ابن العاص) : نبحت عن اسمه « عبد
الله » في حرف (العين) فنجد في ١ / ٤٠٠ هذا العنوان :
« ذكر من اسمه عبد الله » ثم نبحت عن اسم أبيه « عمرو »
فوجد « عبد الله بن عمرو بن العاص » في ١ / ٤٣٦ ، وهو
الصحابي المشهور .

البحث في عرالة الرواة وضبطهم

بعد أن أخرجنا تراجم رجال الإسناد، وعرفنا مكانها في كتب التراجم،
نتقل إلى مرحلة ثانية ، ألا وهي مرحلة البحث عن عدالة هؤلاء الرجال
وضبطهم ، وذلك بقراءة ما قاله علماء الجرح والتعديل عن كل راوٍ خلال
ترجمته ، ولناخذ الإسناد السابق نفسه مثلاً لذلك ، ولنبداً بـ (إسماعيل
ابن مسعود) .

١ - إسماعيل بن مسعود :

أ - قال عنه في التقريب : ١ / ٧٤ (ثقة) .

ب - وقال عنه في الكاشف : ١ / ١٢٨ (ثقة) .

ج - وقال عنه في الخلاصة : ص : ٢٦ { قال أبو حاتم : صدوق }
وفي الحاشية : وقال النسائي (ثقة) .

٢ - خالد بن الحارث :

أ - قال عنه في التقريب : ١ / ٢١١ - ٢١٢ (ثقة ثبت) .

ب - وقال عنه في الكاشف : ١ / ٢٦٦ - ٢٦٧ قال أحمد : « إليه
المنتهى في الثبوت بالبصرة » وقال القطان : « ما رأيت خيراً منه
ومن سفيان » .

ج - وقال في الخلاصة : ص ٩٩ - ١٠٠ : (قال النسائي : ثقة ثبت ،
قال القطان : ما رأيت خيراً منه ومن سفيان) .

٣ - حسين المعلم :

أ - قال عنه في التقريب : ١ / ١٧٥ - ١٧٦ (ثقة ربما وهم) .

ب - وقال عنه في الكاشف : (الحسين بن ذكوان المعلم البصري الثقة) .

ج - وقال عنه في الخلاصة : (وثقه ابن معين وأبو حاتم) .

٤ - عمرو بن شعيب :

أ - قال عنه في التقريب : ٢ / ٧٢ (صدوق) .

ب - وقال عنه في الكاشف : ٢ / ٣٣٢ : قال القطان : إذا روى عنه
ثقة فهو حجة ، وقال أحمد : ربما احتججنا به ، وقال البخاري :
رأيت أحمد وعلياً وإسحق وأبا عبيد : وعامه أصحابنا يحتجون به ،
وقال أبو داود : ليس بحجة .

ج - وقال عنه في الخلاصة : ص ٢٩٠ : قال القطان : إذا روى عن
الثقات فهو ثقة يحتج به ، وفي رواية عن ابن معين : إذا حدث عن
غير أبيه فهو ثقة ، وقال أبو داود : عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده ليس بحجة ، وقال أبو إسحق : هو كأيوب عن نافع عن ابن

عمر ، ووثقه النسائي ، وقال الحافظ أبو بكر بن زياد: صح سماع عمرو من أبيه ، وصح سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو ، وقال البخاري : سمع شعيب من جده عبد الله بن عمرو .

٥ - شعيب بن محمد (والد عمرو) :

أ - قال عنه في التقريب : ٣٥٣ / ١ (صدوق) .

ب - وقال عنه في الكاشف : ١٣ / ٢ - ١٤ (صدوق) .

ج - وقال عنه في الخلاصة : ص ١٦٧ (وثقه ابن حبان) .

٦ - عبد الله بن عمرو بن العاص :

صحابي مشهور ، والصحابة لا يُبحث عنهم بالنسبة للعدالة والضبط .

مقدمة البحث في عرالة الرواة وضبطهم

بعد استعراض ما قاله علماء الجرح والتعديل في رجال الاسناد الستة

تبين لنا :

أ - أن الثلاثة الأول وهم : إسماعيل بن مسعود (و (خالد بن الحارث) و (حسين المعلم) كلهم عدول ضابطون ، لأن أئمة الجرح والتعديل وثقوهم ، ولم يجرحوأ عدالتهم ولا ضبطهم . ومعلوم لدينا أن الثقة هو العدل الضابط .

ب - وأن السادس وهو (عبد الله بن عمرو) صحابي فهو ثقة .

ج - وأن الرابع وهو (عمرو بن شعيب) مختلف في وثيقته ، لكن من لم يوثقه لم يمتز ذلك إلى جرح في عدالته أو ضبطه ، وإنما عزا ذلك إلى أمر خارج عن العدالة والضبط ، وهذا الأمر هو :

في روايته عن أبيه ، هل سمع من أبيه ؟ وإذا كان سمع من أبيه ، فهل كل ما روى عن أبيه سمعه منه ؟ لذلك نرى كثيراً من أئمة الجرح والتعديل يقولون : إذا حدث عن غير أبيه فهو ثقة .

والخلاصة أن عمراً ثقة في نفسه . فإذا صرح بالتحديث عن أبيه فحديثه حجة ليس فيه شيء والله أعلم .

د - وأن الخامس وهو (شعيب بن محمد) أمره يشبه أمر ابنه عمرو ، فهو في نفسه ثقة ، وإنما الخوف في روايته عن جده عبد الله بن عمرو ، فهو وإن صح سماعه منه على الراجح . لكن سماعه منه ليس بكثير ، فيخشى أن لا يكون سمع منه كل ما روى عنه وإنما هي صحيفة لعبد الله بن عمرو . رواها شعيب وجادة ولم يسمعا، وإن كان المقصود بجده (محمد بن عبد الله بن عمرو) فليس لمحمد صحبة ، فيكون الحديث مرسلًا .

البحث في اتصال الاسناد

هذا وبعد أن انتهينا من بحث شرطي العدالة والضبط في رجال الاسناد نبدأ ببحث الشرط الثالث من شروط صحة الحديث ، وهو : اتصال الاسناد ، فنقول :

١ - أما النسائي فقال : « أخبرنا » إسماعيل بن مسعود .

٢ - وأما إسماعيل بن مسعود فقال : « حدثنا » خالد بن الحارث .

٣ - وأما خالد بن الحارث فقال : « حدثنا » حسين المعلم .

فهذه المبارات والصيغ في الأداء يستعملها المحدثون في القراءة والسمع من الشيخ ، إذن فالسند إلى هنا متصل .

٤ - وأما حسين المعلم فقال : عن عمرو بن شعيب .

و (عنتمه) هذه محمولة على الاتصال . لأن حسيناً ليس بمدلس .
أولاً ، ويمكن لقاءه ب عمرو بن شعيب ، ومعروف في التراجم
بالأخذ عنه ، ومذكور في تلاميذه .

٥ - وأما عمرو بن شعيب ، فقد صرح بأن أباه حديثه . فالاسناد
لا زال متصلاً .

٦ - وأما شعيب بن محمد بن عبد الله ، فقال « عن » عبد الله بن عمرو .
وهنا الاشكال ، لأن شعيباً . وُصف بالتدليس ، لكن الحافظ ابن
حجر ذكره في الطبقة الثانية من المدلسين (١) ، وهي الطبقة التي
قال عن أهلها : إنهم ممن احتمل الأئمة تدليسهم ، وخرجوا لهم في
الصحيح لأماتهم وقلة تدليسهم في جنت ما رووا .

لذلك فأننا نَحْتَمِل تدليسه هنا ، ونَحْمِل العننة على السماع لقلة تدليسه
ولأنه ثبت سماعه من جده عبد الله ، فالاسناد متصل إن شاء الله .

البحث عن الشذوذ والملة وصعوبة

أما البحث عن الشذوذ والملة ، فهو أمر أصعب بكثير من البحث في
عدالة الرواة وضبطهم واتصال السند ، لأن الكشف عن الشذوذ والملة إثباتاً
أو نفياً أمر لا يقوى عليه إلا صاحب الاطلاع الواسع جداً على متون الأحاديث
وأسانيدها ، حتى يمكنه معرفة اتفاق أسانيد هذا الحديث في جميع الطرق
التي ورد بها الحديث أو عدم اتفاقها .

(١) في رسالة له في المدلسين ، اسمها : تعريف أهل التدليس ، بمراتب الموصوفين
بالتدليس .

وقد ذكر علماء المصطلح أن الملة تطرّق إلى الاسناد الذي رجاله ثقات ،
الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر (١) . كما ذكروا أن وقوع الملة في
سند الحديث أكثر من وقوعها في متنه (٢) .

والطريق إلى كشف علة الحديث جمع طرقه والنظر في اختلاف رواته
قال الخطيب البغدادي : « السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يُجْمَع بين
طرقه ، ويُنْتَظَر في اختلاف رواته ، ويعتبر بكانهم من الحفظ ، ومنزلتهم في
الاتقان والضبط (٣) » .

وهذا كما ترى أمر صعب جداً . لا سيما على الذي ليس عنده اطلاع
واسع على طرق الحديث الكثيرة واختلافها ، أو على من ليس لديه القدرة على
ذلك الجمع والنظر في اختلاف الرواة والحكم على الراجح منها .

الحكم على هذا الحديث

المقصود بـ « الحكم على الحديث » بيان مرتبته من الصحة أو الحسن
أو الضعف أو الوضع ، وذلك بعد دراسة إسناده على الوجه الذي سبق آنفاً .

أما بالنسبة للحكم على هذا الحديث الذي درسنا إسناده فهو كما يلي :

١ - إن رجال الاسناد الستة كلهم ثقات ، أي عدول ضابطون . يعني
أن رجال الاسناد رجال الصحيح ، وإن كان بعضهم وها « عمرو

(١) انظر علوم الحديث - معرفة الحديث المثلل ص : ٨١ .

(٢) المصدر السابق ص : ٨٢ .

(٣) المصدر السابق ص : ٨٢ .

ابن شعيب وأبوه شعيب ، ليسا من أعلى رجال الصحيح ، بل هما من أدنى رجال الصحيح .

٢ - إن سند الحديث متصل ، وإن كان فيه شوب انقطاع في عنقبة شعيب عن جده عبد الله بن عمرو .

٣ - لم يظهر لي - في حدود اطلاعي - شذوذ أو علة في سند هذا الحديث أو متنه .

مما تقدم أقول إن الحديث « صحيح » ، لكن ليس في قمة أنواع الصحيح ، وإغلا هو من أدنى مراتب الصحيح أو هو من أعلى مراتب الحسن ، والله أعلم .

هذا وقد روى الحديث - غير النسائي - الإمام أحمد في مسنده (١) . وأبو داود في سننه (٢) ، وسكت عنه ، ومعلوم أن ما سكت عنه أبو داود فهو صالح للاحتجاج على المتمد .

وقد قال الذهبي : « الحسن أيضاً على مراتب ، فأعلى مراتبه : بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ، وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده ، وابن إسحق عن التيمي ، وأمثال ذلك مما قيل إنه صحيح ، وهو من أدنى مراتب الصحيح » (٣) .

(١) السند : ٢٠٧ / ٢ .

(٢) سنن أبي داود - كتاب البيوع - ٢٩٣ / ٣ - ح ٣٥٤٧ .

(٣) تدريب الراوي : ١٦٠ / ١ .

استحسان اكتفاء الباعث في الاستناد بقوله :

« صحيح الاسناد ، أو « حسن الاسناد ، أو « ضعيف الاسناد »

مر" بنا أن كشف العلة والشذوذ في الحديث نفيًا أو إثباتًا أمر صعب جداً ، لا يقوى عليه كل باحث أو مشتغل بالحديث ، لذا يستحسن في حق الباحث في الأسانيد أن يقول في نهاية بحثه عن مرتبة الحديث : « صحيح الاسناد » أو « حسن الاسناد » أو « ضعيف الاسناد » ولا يتمجل فيقول « صحيح » أو « حسن » أو « ضعيف » لأنه بالنسبة لقوله عن الحديث « صحيح » أو « حسن » ربما يوجد حديث آخر يمارضه في معناه ، وسنده أقوى ، فيكون الحديث الذي حكم عليه بالصحة شاذًا ، أو ربما اكتشفت في الحديث علة غامضة لم يستطع الباحث اكتشافها .

وبالنسبة لقوله عن الحديث : « ضعيف » ربما وجد له تابع أو شاهد يقويه ويجبره فيرتقي إلى مرتبة الحسن لغيره .

فالأولى في حق الباحث إذن أن يقول في نهاية بحثه عن الحديث « صحيح الاسناد » أو « حسن الاسناد » أو « ضعيف الاسناد » .

وقد فعل هذا كثير من الأئمة السابقين ، منهم الحاكم أبو الله ، والحافظ الهيثمي في « مجمع الزوائد » وغيرهما ، والظاهر أن الوقت لم يستفهم ليكلوا النظر في كشف الشذوذ والعلّة ، فخرجوا من القول بأنه « صحيح » أو « حسن » .

وقد قال علماء المصطلح إن الحديث إذا قال عن حديث « إنه صحيح الاسناد أو حسن الاسناد » دون قوله « صحيح أو حسن » قال ابن الصلاح :

« قولهم « هذا حديث صحيح الاسناد أو حسن الاسناد » دون قولهم

« هذا حديث صحيح أو حديث حسن » لأنه قد يقال : « هذا حديث صحيح الاسناد » ولا يصح ؛ لكونه شاذاً أو معطلاً ، غير أن المصنف المتعمد منهم إذا اقتصر على قوله إنه صحيح الاسناد ، ولم يذكر له علة ، ولم يقدح فيه ، فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه ، لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر ، والله أعلم ، (١) .

سؤال آخر لمسى في الكتب الستة

هذا مثال آخر لدراسة الاسناد ، اخترته من غير الكتب الستة ليتدرب الباحث على إخراج بعض التراجم من الكتب التي لم تترجم لرجال الكتب الستة . هذا المثال من سنن الدارقطني وهو :

قال الدارقطني : « نا (٢) عبد الله بن محمد بن سعيد الجمال ، نا هاشم ابن الجنيدي أبو صالح ، نا عبد الحميد بن أبي رواد ، نا مروان بن سالم ، عن الكلبي عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : إنما هلكت بنو إسرائيل حين حدث فيهم المؤثرون أبناء سبأيا الأمم ، فوضعوا الرأي ، فضلوا ، (٣) .

(١) علوم الحديث : ص ٣٥ .

(٢) « نا » هذا مختصر من كلمة « حدثنا » وهو اصطلاح مشي عليه أكثر نساخ الحديث للاختصار .

(٣) سنن الدارقطني - باب الدوام والأحاديث المتفرقة - ١٤٦/٤ .

كيفية إخراج التراجم لهذا الاسناد

ننظر أولاً إلى مؤلف السنن وهو الدارقطني فنرى أنه ولد سنة ٣٠٦ هـ / وتوفي سنة ٣٨٥ هـ / إذن هو متأخر في الزمن ، فليس في شيوخه المباشرين راوٍ من رجال الكتب الستة . فقلنا أن نبث عن مصدر آخر للتراجم ، فننظر إلى منطقة الدارقطني فنرى أنه من حلة في بغداد تسمى دار القطن ، فهو ببغداد ، إذن فينقلب على الظن أن يكون شيخه المباشر من بغداد ، ونحن نعلم أن للخطيب البغدادي كتاباً كبيراً في تراجم محدثي بغداد وعلمائها وأعيانها . وهو « تاريخ بغداد » فننقله ، ونراجع فيه في حرف « المـين » ، فيمن اسمه « عبد الله » نرى « عبد الله بن محمد بن سعيد الجمال » فنجدته في : ١٠ / ١٢٠ .

١ - عبد الله بن محمد بن سعيد الجمال : قال الخطيب « أبو محمد المقرئ المعروف بابن الجمال » .

وقال الخطيب : « أخبرنا محمد بن علي بن الفتح قال سمعت أبا الحسن الدارقطني ذكر أبا محمد بن الجمال فقال كان من الثقات ، ثم روى أنه مات سنة (٣٢٣ هـ) .

٢ - هاشم بن الجنيدي أبو صالح : لم أجده ترجمته فيما اطلمت عليه من كتب التراجم بعد البحث والتحري الكثير ، والاستعانة ببعض الشايخ والأخوان فمسي أن نعتز عليه في المستقبل إن شاء الله تعالى .

٣ - عبد الحميد بن أبي رواد : قال عنه الذهبي في البزاة : « صدوق مرجى كآبيه (١) » ، وثقه الإمام يحيى بن معين وغيره ، وقال أبو

(١) ميزان الاعتدال : ٦٤٨/٢ .

داود ثقة داعية إلى الإرجاء . وقال أبو حاتم : ليس بالقوي ، يكتب حديثه ، وقال الدارقطني : لا يحتج به . ويعتبر به . مات سنة (٢٠٦ هـ) .

٤ - مروان بن سالم الجزري : قال عنه الذهبي في الميزان : قال أحمد وغيره : ليس بثقة ، وقال الدارقطني : متروك ، وقال البخاري ومسلم وأبو حاتم : منكر الحديث ، وقال أبو عروبة الحراني : يضع الحديث ، وقال ابن عدي : عامة أحاديثه لا يتابعه الثقات عليها (١) .

٥ - الكلبي (محمد بن السائب) : أبو النضر الكوفي النسابة المفسر . قال عنه الذهبي في الميزان : عن ابن معين : ليس بثقة ، وقال الجوزجاني وغيره : كذاب ، وقال الدارقطني وجماعة متروك (٢) .

وقد نلخص أمره ابن حجر في « التقريب » فقال : « متهم بالكذب ، ورمي بالرفض » (٣) .

٦ - أبو صالح (بإدام) مولى أم هانئ : تابعي : قال عنه الذهبي في الميزان : ضعفه البخاري ، وقال النسائي : بإدام ليس بثقة ، وقال ابن معين : ليس به بأس (٤) . وكيفية الاهتداء لاسمه هو مراجعته في باب الكنى أولاً فتجده في الميزان ٤ / ٥٣٨ .

وقد نلخص الحافظ في التقريب القول فيه فقال : « ضعيف »

(١) المصدر السابق : ٩٠/٤ .

(٢) المصدر السابق : ٥٥٩/٣ .

(٣) تهريب التهذيب : ١٦٣/٢ .

(٤) ميزان الاعتدال : ٢٩٦/١ .

مدلس ، (١) .

٧ - أبو هريرة : عبد الرحمن بن صخر اللوسي : صحابي مشهور .

الحكم على هذا الحديث

أما الراوي الأول فهو ثقة ، وأما الثاني فلم نجده . وأما الثالث فهو صدوق داعية إلى الإرجاء ، وأما الرابع فمتروك الحديث منهم بلوضع ، وأما الخامس فمتهم بالكذب ، ورمي بالرفض ، وأما السادس فضعيف مدلس .

مما تقدم يتبين أن إسناد الحديث من نوع « المتروك » لأن في إسناده متروكين ، ومن اتهم بالكذب ، والمتروك من أسوأ أنواع الضعيف .

الكتب التي يستعان بها في كشف العلة والشذوذ

هناك كتب صنّفها العلماء لبيان علل الحديث ، وتعرف هذه الكتب بـ « كتب العلل » وطريقة كتب العلل هي ذكر الأحاديث المعلولة مع بيان عللها ، وذلك بذكر طرقها ، وكشف العلة من خلال جمع الطرق واستعراضها ، وذلك مثل كتاب « علل الحديث » لابن أبي حاتم ، وهو مرتب على الأبواب ، وكتاب « العلل » للدارقطني ، وهو مرتب على المسانيد .

وقد ينهج بعض المؤلفين في « العلل » نهجاً آخر ، فتراه يذكر أن فلاناً لم يسمع من فلان ، أو أن حديث فلان عن فلان منقطع ، لأنه لم يلقه ، وذلك كالإمام أحمد في كتابه « العلل ومعركة الرجال » فهذه الكتب يمكن

(١) تهريب التهذيب : ١ - ٩٣ .

الاستعانة بها في كشف علل الحديث .

لكن هل صنف العلماء كتباً خاصة في معرفة الأحاديث الشاذة ؟
والجواب عن ذلك أن العلماء لم يصنفوا مثل هذه المؤلفات - والله أعلم - لكن
الشنوذ قبل ظهوره هو نوع من الملل ، ولذلك كثيراً ما يملل الأئمة بعض
الأحاديث بأن فلاناً روى الحديث على وجه يخالف للأول ، وهو أثبت وأوثق
منه ، والحقيقة أن المملل أعم من الشاذ . فالشنوذ نوع من الملل كالأضطراب
والغلب ، والله أعلم .

وهذه أشهر المصنفات في الملل :

١ - علل الحديث لابن أبي حاتم .

٢ - الملل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل .

٣ - الملل لابن المديني .

٤ - الملل الكبير ، والملل الصغير ، للترمذي .

٥ - الملل الواردة في الأحاديث النبوية ، للدارقطني ، وهو أجمعها
وأوسعها .

مقدمة المراحل في دراسة الاسناد

١ - إخراج التراجم لرواة الاسناد من كتب التراجم .

٢ - ينتبه بشكل خاص - لكشف اتصال السند أو انقطاعه - إلى ما يلي :

أ - مواليد الرواة ووفياتهم داخل التراجم ، وكذلك بلدانهم ورحلاتهم .

ب - تراجم المدلسين لا سيما إذا عنعنوا ولم يصرحوا بالسماع .

ج - أقوال الأئمة في سماع بعض الرواة من بعض أو عدم سماعهم .
مثل : « أن فلاناً سمع من فلان » أو « أن فلاناً لم يسمع
من فلان » .

٣ - يلاحظ بالنسبة لعدالة الرواة وضبطهم ما يلي :

أ - ألفاظ الجرح والتعديل في كل ترجمة . سواء ما يتعلق منها بالعدالة
أو الضبط . وتوضع هذه الألفاظ في مراتبها .

ب - تعارض الجرح والتعديل في راوٍ واحد . وكيفية العمل بهذا
التعارض .

ج - قائل ألفاظ الجرح والتعديل . وهل له اصطلاح خاص فيها ؟

د - المتشددون والمتساهلون في الجرح والتعديل من الأئمة .

هـ - أقوال الأقربان في بعضهم .

٤ - ألا يحكم على الحديث قبل النظر في كتب الملل : لكشف العلة
والشنوذ أو عدمها .

٥ - استحسان الاكتفاء - في الحكم على الحديث - بقول الباحث :
« صحيح الاسناد » أو « حسن الاسناد » أو ضعيف الاسناد » .

خاتمة

هذا مايسر الله تعالى تحريره في موضوع التخريج ودراسة الأسانيد .
وأسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت لسد حاجة الباحثين في هذا الموضوع .
كما أسأله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم . وأن ينفع به طلبة العلم
عامة والمشتغلين بالحديث خاصة إنه سميع مجيب .

وقد كان الفراغ من تبييض الكتاب وكتابة مقدمته في الروضة الشريفة
من المسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة ، وذلك بين المغرب والعشاء من يوم
السبت الموافق للثامن عشر من شهر ربيع الأول من سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة
وألف هجرية ، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية . اللهم لك الحمد كما
ينبغي للجلال وجهك وعظيم سلطانك . وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وآله
وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً .

وكتب

محمود الطمان

المصادر والمراجع

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - إحياء علوم الدين ، للغزالي . تصوير دار المعرفة بيروت .
- ٣ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر بذييل الاصابة ، ط مصطفى
محمد بالقاهرة سنة ١٣٥٨ هـ .
- ٤ - أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير . ط كتاب الشعب -
القاهرة سنة ٩٧٠ م .
- ٥ - أسنى المطالب للحوت . ط مصطفى محمد - الأولى سنة ١٣٥٥ هـ .
- ٦ - الأسماء المهمة في الانباء المحكمة للخطيب البغدادي (مخطوط) .
- ٧ - الاصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ، ط مصطفى محمد - القاهرة
سنة ١٣٥٨ هـ .
- ٨ - اختصار علوم الحديث لابن كثير ، نشر دار الفكر - بيروت .
- ٩ - البقية في ترتيب أحاديث الحلية للغفاري - نشر الخانجي - ط دار
التأليف - القاهرة .
- ١٠ - التاريخ الكبير للبخاري ، ط دائرة المعارف الألمانية الهند سنة ١٣٦١ هـ .
- ١١ - تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم لابن شاهين (مخطوط في
مكتبة الجامع الكبير بصنعاء) .
- ١٢ - تحفة الاشراف بمعرفة الاطراف للزبي ، نشر الدار القيمة بالهند
سنة ١٣٨٤ هـ .

- ٢٦ - الجامع الصغير للسيوطي مع شرحه فيض القدير ، ط مصطفى محمد - القاهرة سنة ١٣٥٦ هـ .
- ٢٧ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم . ط دائرة المعارف العثمانية - الهند .
- ٢٨ - خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي . ط الميرية ببولاق - القاهرة سنة ١٣٠١ هـ .
- ٢٩ - الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر ، ط الفجالة - القاهرة سنة ١٣٨٤ هـ .
- ٣٠ - ذخائر الموارث للناقلي . ط جمعية النشر والتأليف الأزهرية - القاهرة سنة ١٣٥٢ هـ .
- ٣١ - الرسالة المستطرفة للكتاني ، نشر دار الفكر بدمشق - ط انشائه سنة ١٣٨٣ هـ .
- ٣٢ - سنن أبي داود ، تحقيق محي الدين عبد الحميد - تصوير دار إحياء السنة النبوية .
- ٣٣ - سنن النسائي ، ط مصطفى البابي الحلبي . ط الأولى - القاهرة سنة ١٣٨٣ هـ .
- ٣٤ - سنن الدارقطني ، ط دار المحاسن للطباعة - القاهرة - نشر عبد الله هاشم الياباني سنة ١٣٨٦ هـ .
- ٣٥ - شذرات الذهب لابن العماد ، تصوير المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت .
- ٣٦ - الطبقات الكبرى لابن سعد ، تصوير دار صادر - بيروت سنة ١٣٧٦ هـ .
- ٣٧ - ظفر الأمان للكنوي ، ط لكنو - الهند .
- ٣٨ - عشرون حديثاً من صحيح البخاري للشيخ عبد المحسن العباد ، ط

- ١٣ - تدريب الراوي للسيوطي . تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف - ط دار السعادة بمصر - ط الثانية سنة ١٣٨٥ هـ .
- ١٤ - تذكرة الحفاظ للذهبي ، تصوير دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- ١٥ - تذهيب التهذيب للذهبي ، (مخطوط) .
- ١٦ - تمجيد المنفعة لابن حجر ، ط القاهرة ، بعناية عبد الله هاشم الياباني سنة ١٣٨٦ هـ .
- ١٧ - تعريف أهل التقديس براتب الموصوفين بالتدليس ، لابن حجر ط المحمودية التجارية - القاهرة .
- ١٨ - تقريب التهذيب لابن حجر ، نشر محمد سلطان غنمكاني - تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف .
- ١٩ - التقييد والايضاح للعراقي . بذيّل علوم الحديث - ط الأولى - القاهرة سنة ١٣٨٩ هـ .
- ٢٠ - التلخيص الحبير لابن حجر ، ط شركة الطباعة الفنية - القاهرة سنة ١٣٨٤ هـ .
- ٢١ - تمييز الطيب من الخبيث لابن الديبع ، ط محمد علي صبيح - القاهرة سنة ١٣٥٣ هـ .
- ٢٢ - تهذيب الكمال للعزي (مخطوط) .
- ٢٣ - تهذيب التهذيب لابن حجر ، ط دائرة المعارف العثمانية في الهند سنة ١٣٢٥ هـ - تصوير دار صادر بيروت .
- ٢٤ - اللغات لابن جبان ، ط دائرة المعارف العثمانية - الهند .
- ٢٥ - الجامع الصحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ، ط السامنية - القاهرة سنة ١٣٨٠ هـ .

السلفية - ط الأولى - القاهرة سنة ١٣٩٠ هـ .

٣٩ - عشرون حديثاً من صحيح مسلم للشيخ عبد المحسن العباد ، ط السلفية - ط الأولى - القاهرة سنة ١٣٩١ هـ .

٤٠ - علوم الحديث لابن الصلاح . تحقيق : د / نور الدين عتر ، نشر المكتبة العلمية - ط الأصيل بحلب .

٤١ - فتح المغيث للسخاوي ، ط العاصمة بالقاهرة - ط اثنائية - نشر المكتبة السلفية - المدينة المنورة سنة ١٣٨٨ هـ .

٤٢ - فہرس أحاديث مسلم القولية ، ملحق بصحيح مسلم لمحمد فؤاد عبد الباقي ، ط عيسى البابي الحلبي سنة ١٣٧٠ هـ .

٤٣ - الفوائد المنتخبة الصحاح والنرائب للحسيني ، تخريج الخطيب (مخطوط) ومنه أجزاء في الظاهرية .

٤٤ - الفوائد المنتخبة الصحاح والنرائب للمهرواني ، تخريج الخطيب (مخطوط) ومنه أجزاء في الظاهرية .

٤٥ - فيض القدير . مع الجامع الصغير للمناوي ، ط مصطفى محمد - القاهرة ١٣٥٦ هـ .

٤٦ - القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، ط الميمنية - القاهرة سنة ١٣١٣ هـ .

٤٧ - الكاشف للذهبي ، ط دار النصر للطباعة - ط الأولى - القاهرة سنة ١٣٩٢ هـ .

٤٨ - كشف الخفاء ومزيل الإلباس للأمجلوني ، تصوير دار إحياء التراث العربي - بيروت سنة ١٣٥١ هـ .

٤٩ - الكفاية في علم الرواية للخطيب ، ط دائرة المعارف الميمنية - الهند سنة ١٣٥٧ هـ .

٥٠ - لسان الميزان لابن حجر ، ط دائرة المعارف الميمنية - الهند سنة ١٣٢٩ هـ .

٥١ - لسان العرب لابن منظور .

٥٢ - مذكرة الأسانيد للسنة الثالثة في كلية الشريعة - الجامعة الإسلامية للشيخ عبد الغفار حسن (على الآلة الكاتبة) .

٥٣ - مذكرة الأسانيد للسنة الرابعة في كلية الشريعة - الجامعة الإسلامية - للشيخ عبد الغفار حسن . (على الآلة الكاتبة)

٥٤ - المستدرک علی الصحیحین للحاکم ، تصوير بيروت ، نشر مكتبة النصر الحديثة - الرياض .

٥٥ - مسند الحميدي ، ط الأولى - تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي - كراتشي سنة ١٣٨٢ هـ .

٥٦ - مسند الامام أحمد - تصوير المكتب الاسلامي ودار صادر بيروت عن ط الميمنية بالقاهرة سنة ١٣١٣ هـ .

٥٧ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، للفيف من المستشرقين ، تصوير بيروت عن ط لندن .

٥٨ - المغني عن حمل الأسفار في الأسفار للعراقي ، بذييل الاحياء ، تصوير دار المعرفة - بيروت .

٥٩ - مفتاح الصحيحين للتوقادي - تصوير دار الكتب العلمية - بيروت سنة ١٣٩٥ هـ .

٦٠ - مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب الغفاري ، ط السعادة - نشر الخانجي - القاهرة سنة ١٩٥٥ م

فهرس الموضوعات

صفحة	
٣	خطبة الكتاب
٧	المقدمة
٩	تعريف التخريج : تعريفه لغة
١٠	التخريج عند المحدثين
١٢	تعريف التخريج اصطلاحاً - شرح التعريف
١٤	أهمية التخريج وفائدته ووجه الحاجة إليه
١٥	لمحة عن تاريخ التخريج
١٨	أشهر كتب التخاريج ، والتعريف ببعضها
١٩	التعريف بكتاب « نصب الراية لأحاديث الهداية »
٢٥	التعريف بكتاب « الدراية في تخريج أحاديث الهداية »
٢٨	التعريف بكتاب « التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير »
٣٢	التعريف بكتاب « المفتي عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار

- ٦١ - مفتاح الموطأ الملحق بالموطأ ، ل محمد فؤاد عبد الباقي - ط عيسى البابي الحلبي - القاهرة سنة ١٣٧٠ هـ
- ٦٢ - مفتاح سنن ابن ماجه - الملحق ب سنن ابن ماجه ، ل محمد فؤاد عبد الباقي - ط عيسى البابي الحلبي - القاهرة سنة ١٣٧٢ هـ
- ٦٣ - مفتاح كنوز السنة للمستشرق (ا.ى. ونسينك) نشر المرحوم محمد فؤاد عبد القافي - القاهرة سنة ١٣٥٣ هـ .
- ٦٤ - المقاصد الحسنة للسخاوي ، تصحيح وتقديم عبد الله محمد صديق وعبد الوهاب عبد اللطيف ، ط القاهرة .
- ٦٥ - موطأ مالك ، تصحيح محمد فؤاد عبد الباقي ، ط عيسى البابي الحلبي القاهرة سنة ١٣٧٠ هـ .
- ٦٦ - ميزان الاعتدال للذهبي ، ط عيسى البابي الحلبي - تحقيق علي محمد البجاوي - القاهرة سنة ١٣٨٢ هـ .
- ٦٧ - نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي ، ط دار المأمون - القاهرة سنة ١٣٥٧ هـ .
- ٦٨ - هدي الساري لابن حجر ، ط السلفية - القاهرة سنة ١٣٨٠ هـ .

الباب الأول

طرق التخريج

- ٣٧ خطة العمل في تخريج الحديث
مقدمة تمهيدية في تأمل حال الحديث ، وتحديد الطريقة الأيسر في تخريجه

الفصل الأول

- الطريقة الأولى : التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة
متى يُلجأ إلى هذه الطريقة ؟ الكتب التي يستعان بها

- ٤٠ الكلام على المسانيد
٤١ أسماء أشهر المسانيد
٤١ مسند الحميدي
٤٣ مسند الامام أحمد بن حنبل
٤٥ الكلام على المعاجم - أسماء أشهرها
٤٧ الكلام على كتب الأطراف عامة
٥١ الكلام على كتاب « تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف » .
٥٧ الكلام على كتاب « ذخائر الموارث في الدلالة على مواضع الحديث »

الفصل الثاني

- الطريقة الثانية : التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث
متى يُلجأ إليها ؟ المصنفات المساعدة فيها .

- ٦٤ كلة في الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس .
٦٥ أسماء أشهر المصنفات في الأحاديث المشتهرة .
٦٧ الكلام على كتاب المقاصد الحسنة .
٦٨ الكلام على كتاب « تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث » .
٦٩ الكلام على كتاب « كشف الخفاء ومزيل الإلباس ... »
٧١ الكلام على كتاب « أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب »
٧٢ الكلام على كتاب « الجامع الصغير من حديث البشير النذير »
٧٦ المفاتيح والفهارس التي صنفها العلماء لكتب مخصوصة .
٧٧ التعريف بـ « مفتاح الصحيحين » للتوقادي .
٨١ التعريف بـ « مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب »
٨٤ التعريف بـ « البُغية في ترتيب أحاديث الحلية »
٨٦ التعريف بـ « فهرس لأحاديث صحيح مسلم القولية »
٨٨ التعريف بـ « مفتاح الموطأ »
٨٩ التعريف بـ « مفتاح سنن ابن ماجه »
٩١ الفصل الثالث
الطريقة الثالثة : التخريج عن طريق معرفة كلمة يقل دورانها على الألسنة من أي جزء من متن الحديث .
٩٢ التعريف بكتاب « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي »

مفاتيح وفهارس لكتب شتى	١٠٥
الفصل الرابع	١٠٧
الطريقة الرابعة : التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث .	
من يلجأ إلى هذه الطريقة ؟	١٠٨
بماذا يستعان من الكتب في هذه الطريقة ؟	١٠٨
القسم الأول من المصنفات التي يستعان بها في هذه الطريقة وأنواعها .	١٠٩
الكلام على الجوامع - أسماء أشهرها .	١١٠
التعريف بالجامع الصحيح للبخاري .	١١٠
المستخرجات على الجوامع - معنى المستخرج .	١١٤
مواقفة المستخرج للكتاب المخرج عليه في الترتيب والتبويب .	١١٥
عدد المستخرجات على الصحيحين .	١١٥
الكلام على « المستدركات على الجوامع » - معنى المستدرك .	١١٦
ترتيب مستدرك الحاكم .	١١٦
الكلام على الجاميع - أسماء أشهرها .	١١٧
الكلام على الزوائد - المعنى المقصود بالزوائد .	١١٩
أشهر كتب الزوائد .	١١٩
التعريف بكتاب « مفتاح كنوز السنة » .	١٢٠
القسم الثاني من المصنفات التي يستعان بها في هذه الطريقة ، وأنواعها .	١٣٠
التعريف بـ « السنن » - أسماء أشهرها .	١٣١
أسماء الكتب التي اشتمل عليها سنن أبي داود .	١٣٣

التعريف بالمصنفات	١٣٤
الفرق بين « المصنف » و « السنن » .	١٣٤
أشهر المصنفات .	١٣٤
التعريف بـ « الموطآت » وأشهر الموطآت .	١٣٥
المستخرجات على السنن .	١٣٦
القسم الثالث من المصنفات التي يستعان بها في هذه الطريقة .	١٣٧
الأجزاء - التعريف بالجزء	١٣٧
متى يبحث فيه ؟	١٣٨
كتب الترغيب والترهيب - كلمة عنها - أشهرها .	١٣٨
كتب الزهد والفضائل والآداب والأخلاق - كلمة عنها - أشهرها .	١٣٩
كتب أحاديث الأحكام - كلمة عنها - أشهرها .	١٤٠
كتب موضوعات خاصة - كلمة عنها - أشهرها .	١٤١
كتب الفنون الأخرى - كلمة عنها - أشهرها .	١٤٢
كتب التخريج - كلمة عنها - أشهرها .	١٤٣
كتب الترويح الحديثية - كلمة عنها - أشهرها - التعليقات .	١٤٤
الفصل الخامس	١٤٧
الطريقة الخامسة : التخريج عن طريق النظر في حال الحديث متناً وسنداً .	
المقصود بهذه الطريقة .	١٤٨
النظر في حال المتن .	١٤٨
النظر في حال السند .	١٤٩

١٥١ النظر في حال المتن والسند معاً .

١٥٣ الباب الثاني

دراسة الأسانيد ، والحكم على الحديث

١٥٥ الفصل الأول

ما تحتاجه دراسة الأسانيد من علم الجرح والتعديل

١٥٦ تمهيد في بيان المقصود بدراسة الأسانيد والحكم على الحديث .

١٥٧ انقسام الحديث إلى سند ومتن .

١٥٧ تعريف السند - تعريف المتن .

١٥٨ قيمة الاسناد وأهميته .

١٥٨ ما يحتاج إليه من علم الجرح والتعديل وتراجم الرواة .

١٥٩ الحاجة إلى علم الجرح والتعديل للحكم على رجال الاسناد ومعرفة مرتبة الحديث .

١٥٩ شروط قبول الراوي .

١٦٠ مِم تثبت العدالة ؟ .

١٦٠ مذهب ابن عبد البر في ثبوت العدالة .

١٦١ كيف يُعرف ضبط الراوي ؟

١٦١ هل يُقبل الجرح والتعديل من غير بيان سببه ؟

١٦٢ هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد ؟

١٦٢ اجتماع الجرح والتعديل في راوٍ واحد .

١٦٣ ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها .

١٦٣ مراتب ألفاظ التعديل

١٦٤ حكم هذه المراتب

١٦٥ مراتب ألفاظ الجرح

١٦٦ حكم هذه المراتب

١٦٧ الفصل الثاني

أنواع الكتب المؤلفة في الرجال

١٦٨ لمحة تاريخية عن التصنيف في الرجال

١٦٩ أشهر أنواع المصنفات في الرجال

١٦٩ المصنفات في معرفة الصحابة - كلمة عنها

١٧٠ التعريف بكتاب « الاستيعاب في معرفة الأصحاب »

التعريف بكتاب « أئمة النابة في معرفة الصحابة »

١٧١ التعريف بكتاب « الإصابة في تمييز الصحابة »

١٧٣ كتب الطبقات - كلمة عنها

التعريف بكتاب « الطبقات الكبرى » لابن سعد

١٧٤ التعريف بكتاب « تذكرة الحفاظ » للذهبي

١٧٥ كتب رواة الحديث عامة - كلمة عنها

التعريف بكتاب « التاريخ الكبير » للبخاري

١٧٧ التعريف بكتاب « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم

صفحة	
١٧٨	المصنفات في رجال كتب مخصوصة - كلمة عنها - أشهرها
١٧٩	كتاب « السكال في أسماء الرجال » وتهذيباته ومختصراته
١٨٠	مخطط توضيحي لكتاب السكال ومختصراته وتهذيباته
١٨١	كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة وبعض مصنفات مؤلفيها
	التعريف بكتاب « السكال في أسماء الرجال » للمقدسي
	التعريف بهذيباته ومختصراته
١٩٧	التعريف بكتاب « التذكرة برجال العشرة » للحسيني
١٩٨	التعريف بكتاب « تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة »
١٩٩	المصنفات في الثقات خاصة - كلمة عنها - أشهرها
	التعريف بكتاب « الثقات » لابن حبان
٢٠٠	التعريف بكتاب « تاريخ أسماء الثقات بمن ثقل عنهم العلم » لابن شاهين
	المصنفات في الضعفاء خاصة - كلمة عنها - أشهرها
٢٠١	التعريف بكتاب « ميزان الاعتدال في نقد الرجال »
٢٠٣	التعريف بكتاب « لسان الميزان »
٢٠٥	المصنفات في رجال بلاد مخصوصة - كلمة عنها - أشهرها
٢٠٧	الفصل الثالث
	مراحل دراسة الأسانيد
٢٠٨	تمهيد في بيان عدم الحاجة لدراسة الأسانيد في بعض الأحاديث
٢٠٨	الأحاديث التي في الصحيحين أو أحدهما

صفحة	
٢١٢	الأحاديث التي في كتاب التزم مؤلفه الصحة في أحاديثه
٢١٥	الأحاديث التي نص الأئمة المعتمدون على تصحيحها في الكتب المشهورة
٢١٦	الأحاديث التي حكم عليها الأئمة ، وبينوا مراتبها
٢١٧	طريقة دراسة الإسناد
٢١٨	كيفية إخراج الترجمة
٢١٩	مثال لدراسة الإسناد عملياً - حديث من سنن النسائي
٢٢٢	البحث في عدالة هؤلاء الرواة وضبطهم
٢٢٤	خلاصة البحث في عدالة الرواة وضبطهم
٢٢٦	البحث عن الشذوذ والعلّة وصوابته
٢٢٧	الحكم على هذا الحديث من خلال دراسة إسناده
٢٢٩	استحسان اكتفاء الباحث في الإسناد بقوله « صحيح الإسناد »، و...
٢٣٠	مثال آخر لدراسة إسناده ، ليس في الكتب الستة (وهو في سنن الدارقطني)
٢٣١	كيفية إخراج التراجم لهذا الإسناد
٢٣٣	الكتب التي يستعان بها في كشف العلّة والشذوذ
٢٣٤	خلاصة المراحل في دراسة الإسناد
٢٣٦	خاتمة
٢٣٧	المصادر والمراجع
٢٤٣	فهرس الموضوعات